جامعة دنقلا- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

مجلة الدراســـات الاقتصادية والإجتماعية

Journal of Economic and Social Studies

مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

ISSN – 1858 – 7119

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا

University of Dongola – Faculty of Economics & Administrative Sciences

العدد الثامن عشر – السنة العاشرة – سبتمبر 2024 م

العدد الثامن عشر – سبتمبر 2024 م

مجلة الدراسات الاقتصادية والإجتماعية

مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا

المشرف العام

د. الوليد مصطفى إبراهيم موسى

رئيس هيئة التحرير

أ. د تاج الختم محمد علي نوري

نائب رئيس هيئة التحرير

د. إشراقة محمد صالح إبراهيم

هيئة التحرير

د. أكرم بابكر الشريف حمد

د. عصام عبد المطلب عثمان أحمد

د. جيهان ميرغني عابدين

د. عثمان الصادق مختار محمد علي

د. فاطمة الزهراء عبد المجيد أحمد

المدقق اللغوي

د. ياسر محمد عثمان

سكرتارية التحرير

هنادي محمد فضل

مستشارو التحرير

أ.د حسن علي الساعوري

أ.د حسن محمد صالح

أ.د أبو القاسم أبو النور

أ.د عبد الماجد عبد الله حسن

أ.د بكري الطيب موسى

أ.د محمد حسين ابو صالح

أ.د عمر محمد علي

أ.د على عبد الله على خيري

أ.د أمير محمد دياب إسماعيل

كلمة العدد

الحمد لله والصـــلاة والســـلام على رسول الله وعلى آله وصحـــــبه ومن والاه، وبعد

بعون الله وتوفيقه نضع بين أيديكم العدد الثامن عشر من مجلة الدراسات الاقتصادية والإجتماعية والذي يشمل العديد من البحوث في مجالات الاقتصاد والاجتماع، والتي قام بإعدادها نفرٌ كريم من المختصين من داخل وخارج السودان وقد قام بتحكيمها ومراجعتها صفوة من العلماء في مجالات الاقتصاد والاجتماع، آملين أن تكون إضافة للعلم والمعرفة ودعماً للباحثين والمهتمين.

وهيئة التحرير تعبّر عن فخرها وسعادتها لما وجدته من تقييم وثناء على الأعداد السابقة وهذا يمثل الدعم الحقيقي للاستمرار والتجويد في الأعداد القادمة.

تشكر هيئة التحرير كل الذين شاركوا ببحوثهم وآرائهم، كذلك يمتد الشكر لكل من ساهم في تحكيم أو تقييم الأبحاث المنشورة في هذا العدد.

كما ترحب هيئة التحرير بآراء وملاحظات القُراء ومقترحاتهم عبر عنوان المجلة وذلك للارتقاء والتطوير المستمر.

والله من وراء القصد وبه السداد والتوفيق،،،،

هيئة التحرير

العدد الثامن عشر – سبتمبر 2024 م

مجلة الدراسات الاقتصادية والإجتماعية

مجلة علمية دورية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا

دنقـــلا – الســـودان

مقدمة:

مجلة الدراسات الاقتصادية والإجتماعية (مجلة علمية محكمة نصف سنوية) تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا .

تقبل المجلة البحوث والأوراق العلمية التي تتسم بالأمانة والموضوعية والمنهجية والفائدة العلمية، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية، وترحب المجلة بإسهامات الباحثين من داخل وخارج الجامعة والتي تتوفّر فيها كل أساسيات البحث العلمي شريطة ألا تكون هذه الإسهامات قد نُشرت من قبل أو تحت النشر في أي مجلة علمية أخرى.

قواعد النشر:

1. الموضوعية والمستوى العلمي والدقة.

2. تُقدم الدراسة أو المقال مدققاً لغوياً ومطبوعاً على ورق A4، ومرفقاً معه قرص مدمج 3.5 فيما لا يزيد عن (7000) كلمة (20 صفحة) بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل سواء باللغة العربية، أم الإنجليزية، أم الفرنسية. ويرفق ملخص للبحث لا يزيد عن (100) كلمة بإحدى اللغات المستخدمة في المجلة خلافاً للغة البحث.

3. تعرض المقالات والبحوث على محكم مختص في المجال المعين لإجازتها وتقوم المجلة بإخطار أصحاب المقال بقرار المحكم، ولها حق إجراء أي تعديلات شكلية جزئية قبل نشر المادة دون أن يخل ذلك بمضمون المادة المنشورة في حالة الموافقة بنشرها.

4. عدم نشر المواد التي سبق نشرها أو المرسلة للنشر بأي مجلة أو دورية أخرى.

5. تخضع المساهمات لتحكيم الهيئة الاستشارية للمجلة ولا تعاد المواد التي لم تنشر لصاحبها.

6. تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات بما يتلاءم وأسلوبها في النشر مع عدم الإخلال بالنَّسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة فيه.

7. تُمنح الأولوية للدراسات والبحوث التي لا يتعدى عمر مصادرها ومراجعها خمس سنوات.

8. تتبع الطريقة الأمريكية في توثيق المصادر.

9. يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلى لعرض البحث، أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تمَّ التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبع.

10. بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD) أو إرسال البحث على البريد الالكتروني للمجلة.

11. يحق للمجلة استبعاد أو عدم نشر المقالات والبحوث التي لم يلتزم أصحابها بإجراء التعديلات المطلوبة خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ استلام رد المحكم.

12. تقبل البحوث من كافة الباحثين من داخل وخارج السودان.

13. الأفكار والمعلومات الواردة في البحوث تعبر عن آراء كاتبها فقط ويتحمل الباحث العلمي صاحب البحث العلمي المنشور المسؤولية القانونية لما جاء في البحث من معلومات وحقائق، وأن البحث خالي من السرقات الأدبية أو العلمية .

14. تمنح المجلة كاتب المقال الموقع الالكتروني للمجلة للاطلاع.

15. أصول المقالات التي ترد إلى المجلة لا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.

16. تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.

17. رسوم النشر للورقة (40000 جنيه) داخل السودان، و(50 دولار) خارج السودان.

18. ترسل البحوث إلى المجلة على العنوان التالي:

مجلة الدراسات الاقتصادية والإجتماعية

هيئة التحرير

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة دنقلا – ص ب 47

تلفون 0912634776

البريد الإلكتروني ecoandsoc.dog@gmail.com

موقع المجلة على الانترنت: http://Journals.uofd.edu.sd

مجلة الدراسات الاقتصادية والإجتماعية

مجلة الدراسات الاقتصادية والإجتماعية

الفهرس

م	المحتويات	رقم الصفحة
1	**دور المشروعات الصغيرة في زيادة دخل الأسرة والتوظيف (دراسة محلية أم روابة – ولاية شمال كردفان)** أ. هناء الصادق علي بابكر & د. بدر الدين عبد الملك الحاج أبوزيد & د. عز الدين محمد فضل الله	10
2	**أثر إدارة الموارد البشرية على كفاءة الإنتاجية في شركة شيكان للتأمين المحدودة** د. سيف الدين حسن عبيد إبراهيم	41
3	**أثر استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات على أنظمة الرقابة في المصارف (بالتطبيق على بنك التضامن الإسلامي)** د. عادة بابكر عبد السيد أحمد	71
4	**واقع أخلاقيات نشر قضايا الشرف والاعتبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي في أوقات الأزمات (دراسة على عينة من الناشرين السودانيين على مواقع التواصل الاجتماعي)** د. محمد فرج كرم الله وقيع الله	112
5	**أساليب معالجة الديون المتعثرة وأثرها في الحد من مخاطر السيولة المصرفية (بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية)**	132

	نور الدين محمد توم علي فضل & أ.د تاج الختم محمد علي نوري	
6	**إسهامات مكي الطيب شبيكة في مؤتمر الخريجين العام (1937 – 1943م)** د. محمد أحمد محمد طه	**172**
7	**الدور الوسيط للتكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية بالجهاز المصرفي بمحلية دنقلا** د. محمود عبد المعطي هاشم عبد الحميد	**213**

دور المشروعات الصغيرة في زيادة دخل الأسرة والتوظيف
(دراسة حالة محلية أم روابة - ولاية شمال كردفان - السودان)

أ. هناء الصادق على بابكر
محاضر – كلية أم روابة التقانية

د. بدر الدين عبد الملك الحاج أبوزيد
أستاذ مشارك– كلية الاقتصاد والدراسات التجارية
جامعة كردفان

د.عزالدين محمد فضل الله
أستاذ مساعد– كلية الاقتصاد والدراسات التجارية – جامعة كردفان

Abstract:

The study aimed to measure the role of small projects on economic development in Umm Rawaba localityg،North Kordofan،in the period from 2014-2023 AD،in addition to determining the extent to which small projects contribute to increasing income for families.The study used the descriptive approach،the analytical statics approach،and the standard approach.The study population was represented by the beneficiaries. From microfinance services at the Ebdaa Bank in Umm Rawaba locality.

The number of beneficiaries was (8،000).Arandom sample of (380) beneficiaries was selected. The questionnaire was used as atool for collecting information،and the data was processed and analyzed by analytical descriptive statistics using the Statistical package for the Social Sciences (SPSS) program،version 20. The study reached a set of results،the most prominent of which are: There is astatistically significant relationship for small projects in economic development in Umm Rawaba locality. The results of the studay showed that small

projects have alarge and positive impact، as it was found that there is a significant direct correlation (0.53) between small projects and increased income for families،which is highly statistically significant. Small projects contributed A major contribution to stimulating economic activity and raising the income level of a large number of individuals and society. It also provided job opportunities for many sectors of the local workforce.Small projects helped empower individuals in society،especially women. The study recommended the need to pay attention to financing productive projects in order to improve economic conditions، increase the financing ceiling for small projects and give them appropriate amounts with low benefits، and encourage young people to establish projects. Small projects in sectors and sub-fields of a new nature that enjoy high economic feasibility and have development impacts.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس دور المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في محلية أم روابة شمال كردفان في الفترة من 2014–2023م، بجانب الوقوف على مدى إسهام المشروعات الصغيرة في زيادة الدخل للأسر، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تمثل مجتمع الدراسة في المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر في بنك الإبداع بمحلية أم روابة البالغ عددهم (8000) مستفيد، تم اختيار عينة عشوائية عددها (380) مستفيد، استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وتمت معالجة البيانات وتحليلها بواسطة الإحصاء الوصفي التحليلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) النسخة 20، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محلية أم روابة، أظهرت نتائج الدراسة أن للمشروعات الصغيرة أثر كبير وإيجابي حيث وجد أن هنالك ارتباط طردي معنوي(0.53) بين

المشروعات الصغيرة وزيادة الدخل للأسر وهو ذات دلالة إحصائية، أن المشروعات الصغيرة ساهمت مساهمة كبيرة في تحريك النشاط الاقتصادي ورفع مستوى دخل عدد كبير من الافراد والمجتمع، كما وفرت فرص عمل لكثير من قطاعات القوى العاملة بالمحلية، ساعدت المشروعات الصغيرة على تمكين الافراد في المجتمع وخاصة المرأة، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتمويل المشروعات الانتاجية من أجل تحسين الأوضاع الإقتصادية، زيادة السقف التمويلي للمشروعات الصغيرة ومنحهم مبالغ مناسبة بفوائد قليلة، تشجيع الشباب على إنشاء مشروعات صغيرة في قطاعات ومجالات فرعية ذات طابع جديد تتمتع بجدوى إقتصادية عالية لها آثار تنموية.

الكلمات المفتاحية: أثر، المشروعات الصغيرة، التمويل الأصغر، التنمية الإقتصادية، محلية أم روابة، شمال كردفان

المقدمة:

تُعد المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، حيث اتجهت معظم الدول لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية وكان التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة من البرامج التي تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية وزيادة دخل الفرد والمجتمع وتمكين الشرائح الضعيفة في المجتمع ومشاركتهم في عجلة التنمية والإنتاج. نسبة لأهمية تلك المشروعات فى دفع وتطوير عجلة الاقتصادي ورفع المستوى المعيشى الاقتصادي، هنالك الكثير من المؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية المصرفية والجمعيات المدنية التى تسهم وتعمل على دعم تلك المشروعات والمساعدة فى نجاحها حيث يلعب بنك الأبداع للتمويل الأصغر في محلية أم روابة شمال كردفان دوراً مهماً في تمويل تلك المشروعات، وأن الولاية

بها عدد من مؤسسات التمويل الأصغر إلا أن بنك الابداع يعتبر أكثر انتشاراً وأكبر حجماً ونشاطاً في الولاية لتوضيح الأثر الاقتصادي الذي حدث في مجتمع منطقة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في محلية أم روابة في ولاية شمال كردفان وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الأتية: هل للمشروعات الصغيرة أثر في دخل الفرد؟ ما هو دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل؟ ماهي المعوقات التي تحد من دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع؟ هل رأس المال الممنوح للمشروعات الصغيرة كافي لتحقيق التنمية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:

1. التعرف على دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محلية أم روابة بشمال كردفان.
2. دور المشروعات الصغيرة في زيادة فرص العمل.
3. الوقوف على مدى إسهام المشروعات الصغيرة في زيادة الدخل للأسر.
4. محاولة اقتراح إستراتيجية أو رؤيه جديدة يمكن أن تساهم في تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات بالشكل التالي:

تمثلت فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وزيادة الدخل للأسر.

نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من المتغير المستقل والمتغير التابع على النحو التالي:

المتغير المستقل هو المشروعات الصغيرة، والمتغير التابع هو التنمية الإقتصادية بالاعتماد على الدراسات السابقة في اختيارهما.

شكل رقم(1) نموذج الدراسة

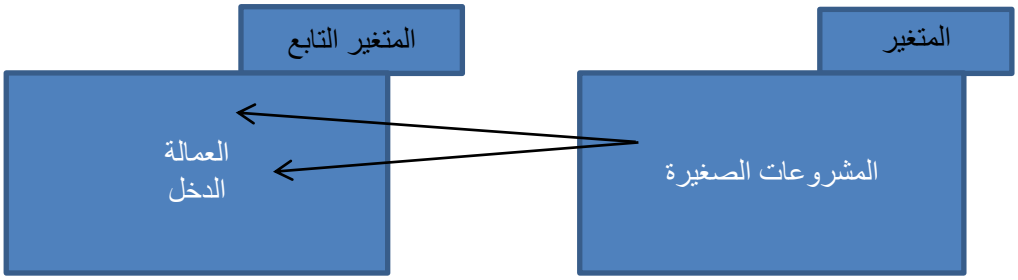

أهميه الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الثراء المعرفي الذي تقدمه هذه الدراسة من خلال الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في تبني وتحفيز مشروعات تنموية تنهض بالواقع الاقتصادي، ساعية في أن تمثل نتائج هذه الدراسة عوناً للجهات المختصة ومتخذي القرار في رسم السياسات التمويلية المشجعة وما ينبغى للمصارف والمؤسسات التمويلية من القيام به من دور في تمويل المشروعات الصغيرة، كذلك السياسات والبرامج التي من شأنها أن تزيد الإقبال على هذه المشروعات وتعظيم دورها في التنمية المرتقبة.

منهج الدراسة: تم أتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات للوصول إلى المعلومات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية(SPSS) في تحليل البيانات.

مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات والمعلومات على مصادر معلومات أولية تتمثل في المقابلات الشخصية والملاحظة ومجموعات النقاش والاستبيان،

ومصادر معلومات ثانوية تتمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة، والمجلات والأوراق العلمية والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والمواقع الإلكترونية الموثوقة.

التعاريف الإجرائية:

المشروعات الصغيرة: يُعرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً ويكون مملوكاً ملكية فردية ويستخدم رؤوس أموال صغيرة نسبياً ويوظف عدد محدد من الأيدي العاملة ويستخدم موارد محلية.(مروه، ونسيم، 2008م، ص87)

كما أن هنالك تعريف بسيط ومختصر يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات يستعمل فيه تقنية غير معقده ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر.(مشاعر، 2007م، ص15)

التمويل الأصغر: يُعرف التمويل الأصغر في السودان بأنه حركة مجتمعية تنموية مناهضة للفقر يقودها المجتمع وتتبناها مؤسسات متخصصة تساندها الدولة، تقوم على منهج الصيرفة المجتمعية تقدم خدمات متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية المنتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين للنشاطات الإقتصادية من الفقراء بهدف إدخالهم دائرة الإنتاج لتحقيق التغير الاقتصادي وتحسين مستوياتهم المعيشية.

كما يُعرف التمويل الأصغر أيضاً بأنه تزويد العائلات الفقيرة بقروض صغيرة جداً لمساعدتهم على الانخراط بنشاطات منتجه أو تنمية مشروعاتهم متناهية الصغر.(إقبال، 2010م، ص18)

التنمية: تعني التنمية من المنظور الاقتصادي توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تحقق الرفاهية الإجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.(محمد،1969م، ص10)

كما تُعرف بأنها عملية واعية ومعقدة طويلة الأمد غايتها الإنسان، تشمل كافة مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية والبيئية.

التنمية الاقتصادية: يمكن بوجه عام أن تُعرف التنمية الإقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في نوعية الإنتاج.(عبدالقادر، 2003م، ص16)

الإطار النظري:

مفهوم المشروعات الصغيرة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشروعات الصغيرة وتشجيع إقامتها، وذلك باعتبارها منطلقاً اساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجيه من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت الدولة هذه المشروعات اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة. ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد على الصعيدين الرسمي والأهلي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما انها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.(ماهر، وإيهاب، 2006م، ص2)

تباينت التعاريف حول مفهوم المشروعات الصغيرة من دولة إلى أخرى بحسب الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة فيها، والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة فهناك معايير تعتمد على عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً وهناك تعريفات اخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى. فعل سبيل المثال معيار عدد العاملين، فقد عرفت مصر المشروعات الصغيرة: بأنها تلك المشروعات التي يعمل فيها أقل من 50 عاملاً، بينما يعرف كل من الأردن والعراق المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من 15 عاملاً.(هنادي، 2016م، ص158)، ويعرف اتحاد الصناعات السوداني المشروع الصغير: بأنه كل مشروع مرخص له ويقل عدد العاملين فيه عن 10عامل.(مشاعر،2007م، ص15)، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية (اليونيدو) تعرف المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10- 50 عاملاً يديرها مالك واحد، يتحمل كافة المسؤوليات.(خليل، واحمد،2012م، ص4)

أهمية المشروعات الصغيرة في السودان:

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً محورياً في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث لا يقف دورها في حل مشكلة البطالة فقط وإنما أصبحت أداة مهمة لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والإجتماعية وهذا لطبيعتها ومرونتها حيث أنها لا تتركز مثل المشروعات الكبرى في المدن الحضرية فقط وإنما يمكن أن تقوم وتزدهر بشكل أفقي وهذا ما يحقق التوازن الذي يعاني منه الاقتصاد السوداني ويمنع تركيز الأنشطة في أماكن معينة، المشروعات الصغيرة تعتبر نواة ونقطة ارتكاز مهمة ونجاحها يعتبر من ضمن المحفزات الكبرى لدخول الشركات الكبرى مستقبلاً لأن من أهم مزاياها توفير العمالة الماهرة للشركات الضخمة وهذه من نقاط القوة التي تحرك الاستثمار الأجنبي المباشر، تساهم المشروعات الصغيرة في تعزيز

النمو الاقتصادي والتشغيل وتحقيق أهداف التنمية الشاملة وإنهاء مشكلة الفقر الذي تجاوز نسبة 40٪ في السودان ووجود النسب الاعلى في مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني.(www.sudanmorning.com)

مؤسسات التمويل الأصغر:

تتمثل مؤسسات التمويل الأصغر في الآتي:

مؤسسات رسمية: وتشمل بنوك التنمية المملوكة للدولة، البنوك التنموية الخاصة، بنوك الادخار.

مؤسسات شبه رسمية: تشمل جمعيات تعاونية للتسليف، المنظمات غير الرسمية، الصناديق الإجتماعية.

مؤسسات غير رسمية: هي المؤسسات التي تعمل على توفير القروض الصغيرة بأسعار أقل من أسعار البنوك مع المحافظة على قواعد عمل التمويل الصغير بضمانات مرنه.(إصلاح ، ب ت، ص11)

أهداف التمويل الأصغر:

تتمثل إهداف التمويل الأصغر في الآتي:-

1. تسهيل وصول خدمات التمويل الأصغر إلى أغلبية الشرائح الضعيفة من غير القادرين إلى الوصول للخدمات الرسمية للمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
2. الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.
3. تخفيف حدة الفقر وتقليل الفجوة الطبقية بين شرائح المجتمع.
4. نشر ثقافة العمل الحر وسط القطاع الشبابي وتعزيز رفع قدراتهم من أجل تحفيزهم للدخول في مشروعات التمويل الأصغر.

5. البناء المستدام لمؤسسات التمويل الأصغر من مؤسسات تمويل أصغر ومصارف مخصصة ووسائط.(بنك السودان المركزي، إصدارة 4)

أهمية التمويل الأصغر:

تكمن أهمية التمويل الأصغر في الآتي:

1- مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشروعاتهم وتمكين الفقراء وخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي.

2- الدخل الذي يدره أحد مشروعات التمويل الأصغر لا يساعد فقط على تطوير هذه المشروعات بل يساعد أيضاً على توزيع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور حيوية في حياتها.

3- يخفف على الفقراء من التأثير بالصدمات كمرض رب الأسرة أو التقلبات المناخية وغيرها. (فوزي، وعبدالرحمن، ص32)

المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في السودان:

أن هنالك بعض المشكلات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة في كافة دول العالم وخاصة الدول النامية، بعض هذه المشكلات تعتبر موحدة أو متعارف عليها في كافة الدول منها ما هو داخلي يتعلق بالمشروع ومنها ما هو خارجي يتعلق بالعوامل المحيطة بالمشروع، والسودان كواحد من تلك الدول تواجه فيه المشروعات الصغيرة مشكلات يمكن تلخيصها في الآتي:-

1. عدم أو ضعف إعداد دراسة جدوى للمشروعات الصغيرة قبل الشروع بتنفيذها.
2. عدم توفر الخبرة الكافية في الإدارة.
3. صعوبة توفير الاحتياجات المالية وصعوبة الحصول على قروض ميسرة وضعف حجم القروض

وارتفاع تكاليف العمليات مما ينعكس على ضعف الأرباح.(الحاج،1992م، ص10)

4. محدودية رأس المال المستثمر وصغر حجم المشروعات في ظل ارتفاع التكاليف الإدارية والإنتاجية.

5. المنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة وتفضيل المستهلك أحياناً كثيرة للمنتج المستورد.

6. عدم قدرة المشروعات الصغيرة على جذب العمالة الماهرة والمؤهلة والاعتماد على التكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً.

7. زيادة مخاطر الاستثمار بسبب عدم قدرة المشروع الصغير على تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع.

8. ارتباط استمرار المشروع بأصحابه، إي ينتهي المشروع بوفاة صاحبه.(حسينة، 2020م، ص ص48-49)

عوامل نجاح المشروعات الصغيرة:

أن هناك مجموعة من العوامل التي لابد من التفكير بها حتى تجعل مشروعك ناجحاً وذلك من بداية تكوين المشروع ومنها:

1- أن يكون المشروع قادر على إبقاء هوامش الربح عالية.

2- البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب.

3- المحافظة على الإنتاج.

4- الرغبة في إنجاز العمل.

5- المحافظة على التدفقات النقدية.

6- المحافظة على استمرارية وديمومة المشروعات.

(www.Yahoo.Com-20-Dec,2003)

الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في السودان:

يمكن توضيح الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان في الآتي:-

1. تشجع التوظيف الذاتي وتفتح آفاق جديدة للعمل وفتح المجال أمام إبراز المهارات الفنية للعاملين وبالتالي خلق فرص عمل والتغلب على مشكلة البطالة.

2. جذب المدخرات الصغيرة والتمويل الذاتي حيث تتميز المشروعات الصغيرة بكثافة العمل ورأس المال الصغير ومن ثم فإنها الأقدر على جذب مدخرات الأفراد الصغيرة، وقدرة هذه المشروعات على الاستثمار والتطور تتوقف جزئياً على تحقيق فائض اقتصادي.

3. تنمية المناطق الريفية من خلال تواجد العمل المنتج في المكان الذي توجد فيه قوة العمل، ومن ثم توضع حد للهجرة إلى المناطق الحضرية، وتوفر فرص عمل منتجة لقطاع عريض من أفراد المجتمع في المناطق الريفية ويترتب على ذلك زيادة حقيقية في دخول الأسر ومستوى معيشتهم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحديث المناطق الريفية بجهودها الذاتية.

4. تعمل على خدمة قطاعات من المجتمع، قد لا تتمكن المشروعات الكبيرة القيام بها مثل خدمة مناطق البدو والريف والمناطق الصحراوية.

5. تعمل على إعادة استثمار مخلفات المشروعات الكبيرة والعمل على دعمها بإنتاج بعض متطلباتها وبالتالي خفض تكاليف الإنتاجيه وزيادة القيمة المضافة، كما تعتبر نواة للمشروعات الكبيرة، وإعداد العمالة الماهرة لها.(www.gadwahuba .com)

6. دعم الصادرات وذلك من خلال غزوها للأسواق الخارجية إذا أخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها وهي غالباً ما تعتمد في نشاطها على المواد الخام المحلية والكثافة العمالية، وهذا يعني أن أثر تنمية هذه المشروعات على الواردات غالباً يكون محدود الغاية وذلك لأن استيرادها للآلات والمعدات محدود.

7. نمو التجارة الخارجية، حيث تقوم بجميع عمليات المبادلات التجارية تصدير واستيراد وتوفير متطلبات السوق من السلع والخدمات، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية.

8. حماية الطابع الصناعي المحلي: في ظل التطورات الراهنة وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحديد التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات والتي تؤثر على المنتجات المحلية، كذلك فان هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهه تلك المنافسة، وبالتالي إذا استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية.

9. تعتبر المشروعات الصغيرة مناخاً جيداً للإبداع والإبتكار والتطوير وذلك لوجود حوافز مادية بعكس الوظائف الحكومية وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنتاجية والإنتاج.

10. المشروعات الصغيرة مستمرة رغم ما يقال أنها معرضة للإندثار حتى في حالة إنشاء مشروع كبير، سيكون هنالك مشروعات صغيرة تخدم هذه المشروعات الكبيرة.

11. تعتبر خط الدفاع الأول لحماية الاقتصاد القومي في حالة انهيار الصناعات الكبرى.(www.yemen-yba.com)

الدراسات السابقة:

تتناول هذه الجزئية الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة من جوانب عدة مختلفة.

ميساء حبيب (2009م) أجرت دراسة عن الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتجية التنمية "دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، هدفت الدراسة إلى تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة والتخفيف من

حدة الفقر، أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المشروعات الصغيرة تعاني من صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل، تحسن الوضع المادي لأصحاب المشروعات الصغيرة المنفذة من قبل هيئه التشغيل وتنمية المشروعات، كذلك ساهمت المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً ليس من خلال امتلاكها لمشروعها الخاص وإنما من خلال حرية التصرف، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتمويلها وإبتكار أساليب لتوفر الضمان الكافي بهدف الحد من البطالة والفقر. أجرت ألاء بابكر الريح (2017م) دارسة عن دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2010– 2016)، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة بالحجم والوقت المناسبين من قبل المصارف والمؤسسات التمويلية وذلك للإجراءات المصرفية المعقدة وعدم ثقة المصارف في تمويل أصحاب المشاريع الصغيرة نتيجة لضعف دراسات الجدوى المقدمة، أتبعت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفى، توصلت الدراسة إلى أن مشاريع التمويل الأصغر لها أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية أذا تم توفير التمويل لها بالحجم والوقت المناسب، تواجه المشاريع الصغيرة معوقات ومشكلات إدارية في تشغيل وتسويق المنتجات وذلك لعدم توفر الخبرة الكافية لأصحاب تلك المشاريع، وأوصت الدراسة بوضع سياسات وضوابط مشجعة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والتوسع في مجال التمويل الأصغر وتخصيص نسبة أكبر له ووضع ضمانات غير تقليدية، تدريب وتأهيل عملاء التمويل الأصغر ومساعدتهم في إدارة مشاريعهم والإشراف عليهم. أما جيهان عبد السلام عباس (2020م) أجرت دراسة عن دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية في مصر، هدفت الدراسة إلى دراسة المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الإقتصادية بشكل عام ووضع تلك المشروعات في مصر ودورها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية بشكل خاص وطبيعة التحديات التي تواجهها، أتبعت الدراسة المنهج

الوصفي والإستقرائي والتحليلي، توصلت الدراسة إلى تزايد أعداد المشروعات الصغيرة في مصر بشكل كبير الأمر الذي جعل منها مصدر مهم في تعزيز التنمية الإقتصادية في مصر، ومن أكبر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر مشكلة التمويل والتسويق الداخلي والخارجي، أوصت الدراسة بتنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل مصر وخارجها، توفير دورات تدريبية في مجال التسويق لدعم الخبرة في هذا المجال وتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، وتوفير الدعم المالي المتمثل في القروض أو مبادرات البنوك بالإضافة الى برامج الدعم غير المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة: إن الإطلاع على الدراسات السابقة المشابهة لموضوع الدراسة أفرز على أنها تظهر في مجملها أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ودورها في بناء المجتمع والفرد ويكون فعالاً أذا تم توفير التمويل بالحجم والوقت المناسبين حيث يعد التمويل وتأمين الضمان من أكبر المشاكل التى تواجهها، تُعد هذه الدراسة إستكمالاً للدراسات السابقة في معرفة الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة ومايميزها تركيزها على الوصول إلى نموذج قياسي لقياس الأثر التنموي الاقتصادي للمشروعات الصغيرة التي يمولها بنك الأبداع للتمويل الأصغر في محلية أم روابة بولاية شمال كردفان، كتجربة متخصصة في مجال المشروعات التي نفذت بواسطة بنك الإبداع للتمويل الأصغر، تنفيذاً لسياسات الدولة المتمثلة في بنك السودان المركزي ووزارة المالية من أجل الحد من الفقر، كذلك إختلاف مجتمع الدراسة الحالية عن مجتمع الدراسات السابقة وهذا يوضح تباين المجتمعات وإختلاف مشروعاتها وبيئاتها.

التعريف بمنطقة الدراسة:

الموقع الجغرافي: تقع مدينة أم روابة في الجزء الشرقي لولاية شمال كردفان وتحدها من الشمال محليتي سودري وبارا ومن الشرق محليتي كوستي والدويم ومن الجنوب محلية رشاد ومن الغرب محلية شيكان وتنحصر بين دائرتي عرض (12: 32) و(05: 14) شمالاً وخطي طول (14: 30) و(32:04)شرقاً.

المساحة: تبلغ مساحتها 326.14 كيلو متر مربع.

السكان: يبلغ التعداد السكان لمحلية أم روابة حوالي (410.775 نسمة) 80% منهم يقطنون الريف في (445) قرية و15% بالمدن و5% رحل.

الإداريات: تتكون من أربعة إداريات هي: المدينة، ريفي وسط أم روابة، شركيلا، ود عشانا.

النشاط الإقتصادي:

النشاط الزراعي: تمثل الزراعة الحرفة الأولى لسكان محلية أم روابة، حيث تتميز بالتربة الرملية حول أم روابة وشمالها، بالإضافة للأراضي الطينية في أبو حبل وتزرع فيها المحاصيل النقدية والغذائية مثل السمسم والدخن والذرة بالإضافة لمحاصيل إستهلاك الأسرة كالويكة واللوبيا والبطيخ وغيرها.

النشاط الرعوي: يعتبر الرعي النشاط الثاني بعد الزراعة حيث يعتمدون على تربية الحيوانات من الماعز والضأن والأبقار وتعد الحيوانات مصدر دخل إقتصادي وغذائي لكثير من الأسر.

الصناعات: تعتبر نشاط هام في محلية أم روابة للإستفادة من المقومات الصناعية من خدمات منتجات زراعية ومواد خام حيث يوجد بها عدد من معاصر زيوت السمسم والفول السوداني.(مركز معلومات محلية أم روابة، 2022م)

الدراسة الميدانية:

أولاً: مجتمع الدراسة وعينته: تناول الباحثون عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتمثل في المستفيدين من مشروعات التمويل الأصغر الممولة من بنك الأبداع بمحلية أم روابة البالغ عددهم (8000) مستفيد في الفترة من 2014م-2023م وتم إختيار عينة عشوائية عددها (380) مستفيد حيث أوجدت معادلة إستيفن ثامبستون أن عينة الدراسة(367) مستفيد وتم توزيع (400) إستمارة جمع منها(380) إستمارة بإعتبارها عينة تمثل الدراسة.

حيث بلغ نسبة تمثيل العينة المختارة من المجتمع الإحصائي: 4.8٪ وتعتبر هذه النسبة مقبولة من الناحية الإحصائية مما تؤدي لقبول نتائج العينة.

ثانياً: أداة الدراسة: استخدم الباحثون الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتتكون من قسمين: القسم الأول يشتمل على البيانات العامة لملاك المشروعات الصغيرة والقسم الثاني شمل عبارات الدراسة الأساسية وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

- محاور تحتوي على معلومات خاصة بالمشروعات الصغيرة (المتغير المستقل).
- محاور خاصة بفرضيات الدراسة (المتغير التابع).

كما تم قياس درجة الإستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي المتدرج.

ثالثاً: صدق أداة الدراسة وثباتها: صدق الاستبانة يقصد به أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه.(زياد،2010م، ص105)، والثبات يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.(عزالدين،1981م، ص560) في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس.

تم عرض الإستبانة على مجموعة من الأساتذة المحكمين الأكاديميين والمتخصصين من الخبراء للتأكد من صدقها حيث تم إجراء كافة التعديلات والملاحظات التي اقترحت عليها وقد اعتبرت الباحثة الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري.

واعتمدت الدراسة على طريقة ألفا كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس، حيث أشارت النتائج أن قيمة معامل الثبات الكلية لمحاور فرضيات الدراسة 77% وقيمة معامل الصدق الكلية 84% وهي مرتفعة، أما بالنسبة لمحاور المتغير المستقل كان معامل الثبات الكلي 66% ومعامل الصدق الكلي 81%، وهي أيضاً نسب كبيرة نسبياً، وهذا يوضح أن الاستبيان يتمتع بصورة عامة بثبات وصدق كبيرين مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: الأساليب الإحصائية: لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة تم إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها: اختبار الصدق الثبات(Reliability Test) لأسئلة الاستبانة، وأساليب الإحصاء الوصفي، اختبار تساوِ التكرارات (كاي تربيع) لاختبار الفروق بين توزيع استجابات المبحوثين، واختبارات الارتباط الخطي البسيط والانحدار الخطي البسيط لمناقشة واختبار الفرضيات من خلال اختبار العلاقات بين متغيرات (محاور) الدراسة، وفيما يلي توزيع عينة الدراسة تبعاً للبيانات العامة لملاك المشروعات الصغيرة:

(أ) تحليل البيانات الشخصية:-

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	89	%23.4
أنثى	291	%76.6
الجملة	**380**	**%100**

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول رقم (1) يتضح أن 23.4% من جملة أفراد العينة ذكور بينما 76.6% من جملة أفراد العينة إناث، أي أن معظم أفراد العينة التي شملتها الدراسة من شريحة النساء، وهذا مؤشر إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تعتمد على تمويل النساء أكثر من الرجال نسبة لصغر مبلغ التمويل وجدية النساء والتزامهن في السداد.

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	52	%13.7
من 30 إلى 39 سنة	99	%26.1
من 40 إلى 49 سنة	134	%35.3
من 50 إلى 65 سنة	89	%23.4
أكثر من 65 سنة	6	%1.6
الجملة	**380**	**%100**

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول رقم (2) يتضح أن 13.7% من جملة أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 سنة وأن 26.1% منهم تتراوح أعمارهم من 30 إلى 39 سنة، كما يتضح أن 35.3% من جملة أفراد العينة تتراوح أعمارهم ضمن الفئة العمرية من 40 إلى 49 سنة، كما يتضح من الجدول أن 23.4% من جملة أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 50 إلى 65 سنة، بينما 1.6% من جملة أفراد العينة أعمارهم من 65 سنة فأكثر، مما سبق نستنتج أن معظم أفراد العينة (75.1%) تتراوح أعمارهم بين أقل من 30 إلى 49 سنة مما يعني أن معظم المستفيدين من برامج التمويل الأصغر هم من شريحة الشباب وهي الشريحة القادرة على العطاء والعمل، أو بسبب الأعباء المالية الجديدة التي قد تترتب عليهم في مثل هذا العمر خصوصاً العائلية منها ورغبتهم في التغيير وتحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية نتيجة للانفتاح الذي طرأ على الحياة.

خامساً: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بفروض الدراسة:

ويتم اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة.

لاختبار صحة الفرضية أعلاه سوف نستخدم مفهومي الارتباط الخطي البسيط والانحدار الخطي البسيط بغرض اختبار معنوية العلاقة بين متغير(محور) المشروعات الصغيرة والمتغير التابع الأول الذي يمثل محور الفرضية الأولى الخاص بتوفير فرص عمل جديدة.

جدول رقم (3) معامل الارتباط الخطي البسيط بين المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة

المتغيرات	حجم العينة	معامل الارتباط	قيمة مستوى الدلالة (sig)الإحصائية	القرار
المتغير التابع (توفير فرص عمل جديدة)	380	0.34	0.000	يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01
المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة)	380			

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول رقم (3) يتضح أن معامل الارتباط بين المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة يساوي (موجب) 0.34 وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي بين المشروعات الصغيرة و وتوفير فرص عمل جديدة أي كلما زاد عدد المشروعات الصغيرة وزادت احتمالية نجاحها تزيد فرص العمل الجديدة والعكس صحيح، كما يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط أقل من نسبة الخطأ المسموح به (0.05) كما أنها أقل نسبة خطأ (0.01) وهذا يعني أن الارتباط بين المشروعات الصغيرة وتوفير فرص العمل الجديدة ارتباط معنوي (جوهري) أي ذو دلالة إحصائية وغير راجع للصدفة وذلك باحتمال ثقة 99%.

جدول رقم (4) معاملات الانحدار الخطي البسيط بين المشروعات الصغيرة وفرص العمل الجديدة

متغيرات النموذج	معامل التحديد	معاملات النموذج	مستو الدلالة الإحصائية (sig)	معنوية المعاملات	اختبار ديربن واتسون	معنوية النموذج العام (F)
ثابت النموذج	0.12	2.113	0.000	معنوية	1.61	49.88 (0.000)
المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة)		0.489	0.000	معنوية		

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول رقم (4) يتضح أن معامل التحديد يساوي 0.12 وهذا يعني أن بثبات تأثير R^2 العوامل الأخرى أن نسبة مساهمة المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة) في المتغير التابع (توفير فرص عمل جديدة) يساوي 12% والباقي(88%) يرجع لأسباب أخرى، كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل الانحدار (المتغير المستقل) تساوي (0.489) وهذا يعني أنه إذا زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بمقدار وحدة واحده فإن فرص العمل الجديدة تزيد بمقدار 0.49 وحدة أو درجة تقريباً، كما يتضح من العمود الرابع من الجدول أن قيم الدلالة الإحصائية لمعاملات إنحدار النموذج أقل من نسبة الخطأ المسموح به (0.05) وهذا يعني أن النموذج معنوي أي أن المشروعات الصغيرة لها تأثير ذو دلالة إحصائية (تأثير جوهري) على توفير فرص العمل الجديدة، وذلك بمستوى ثقة 95% و 99%.

كما يتضح من العمود قبل الأخير من الجدول رقم (4) أعلاه أن قيمة اختبار ديربن واتسون تقترب من القيمة المعيارية (2) مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم

المحسوبة كبيرة نسبياً وأن قيمتها Fثبات التباين ومن العمود الأخير نجد قيمة اختبار الاحتمالية أقل من الخطأ المسموح به (0.05) مما يوكد أن نموذج الانحدار بصورة عامة معنوي أي أن النموذج المقترح يمثل بيانات المتغيرين تمثيل جيد، ما سبق من نتائج بجدول الارتباط رقم (3) السابق وجدول معامل الانحدار رقم (4) يتضح أن هنالك علاقة خطية طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة) والمتغير التابع (توفير فرص عمل جديدة) وهو ما يعتضد صحة الفرضية الأولى للدراسة التي تنص على **(وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وتوفير فرص العمل الجديدة).**

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة وزيادة الدخل للأسر.

لاختبار صحة الفرضية أعلاه سوف نستخدم مفهومي الارتباط والانحدار الخطي البسيط بغرض اختبار معنوية العلاقة بين متغير(محور) المشروعات الصغيرة والمتغير التابع الثاني الذي يمثل محور الفرضية الثانية الخاص بزيادة الدخل للأسر.

جدول رقم (5) معامل الارتباط الخطي البسيط بين المشروعات الصغيرة وزيادة الدخل للأسر

المتغيرات	حجم العينة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة (sigالإحصائية)	القرار
المتغير التابع (زيادة دخل الأسر)	380	0.53	0.000	يوجد ارتباط معنوي
المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة)	380			

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول رقم (5) يتضح أن معامل الارتباط بين المشروعات الصغيرة و زيادة دخل الأسر يساوي (موجب) 0.53 وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي بين المشروعات الصغيرة وزيادة دخل الأسر أي كلما زاد تنفيذ ونجاح المشروعات الصغيرة يزيد دخل الأسرة بالمنطقة والعكس صحيح، كما يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من نسبة الخطأ المسموح به (0.05) وكذلك أقل من (0.01) وهذا يعني أن الارتباط بين متغير المشروعات الصغيرة وزيادة الدخل هو ارتباط معنوي (جوهري) أي ذو دلالة إحصائية وغير راجع للصدفة.

جدول رقم (6) معاملات الانحدار الخطي البسيط بين المشروعات الصغيرة وزيادة دخل الأسر

متغيرات النموذج	معامل التحديد	معاملات النموذج	القيمة الاحتمالية (sig)	معنوية المعاملات	اختبار ديربن واتسون	معنوية النموذج العام (F)
ثابت النموذج	0.28	0.559-	0.000	معنوية	1.73	150.06 (0.000)
المتغير المستقل المشروعات الصغيرة)		1.063	0.000	معنوية		

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول رقم (6) يتضح أن معامل التحديد يساوي 0.28 وهذا يعني أنه بثبات تأثير R^2 العوامل الأخرى أن نسبة مساهمة المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة) في المتغير التابع

(دخل الأسرة) يساوي 28% والباقي يرجع لأسباب أخرى أي أن 28% من التغيرات التي تطرأ على مستوى دخل الأسرة سببها تنفيذ ونجاح المشروعات الصغيرة والباقي (72%) يرجع لأسباب أخرى، كما يتضح من الجدول أن قيمة معامل الانحدار (المتغير المستقل) تساوي (1.063) وهذا يعني أنه إذا زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بمقدار وحدة (درجة) واحده فإن دخل الأسرة يزيد بمقدار 1.06 وحدة أو درجة تقريباً، كما يتضح من العمود الرابع من الجدول السابق أن قيم الدلالة الإحصائية لمعاملات إنحدار النموذج أقل من نسبة الخطأ المسموح به عند مستوى معنوية (0.05) و(0.01) وهذا يعني أن النموذج معنوي أي أن المشروعات الصغيرة لها تأثير ذو دلالة إحصائية (تأثير جوهري) على زيادة دخل الأسر بمنطقة الدراسة، وذلك بمستوى ثقة 95% و 99%، كما يتضح من العمود قبل الأخير من الجدول رقم (6) أعلاه أن قيمة اختبار ديربن واتسون تقترب من القيمة المعيارية (2) مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين ومن العمود الأخير نجد أن قيمة F اختبار المحسوبة كبيرة نسبياً وأن قيمتها الاحتمالية أقل من الخطأ المسموح به (0.05) مما يوكد أن نموذج الانحدار بصورة عامة معنوي أي أن النموذج المقترح يمثل العلاقة بين المتغيرين تمثيل جيد.

ما سبق من نتائج بجدول الارتباط رقم (5) السابق وجدول معامل الانحدار رقم (6) يتضح أن هنالك علاقة خطية طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة) والمتغير التابع (زيادة دخل الأسر) وهو ما يعتضد صحة الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على (**وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين المشروعات الصغيرة وزيادة الدخل للأسر**).

النتائج:

من خلال بيانات الدراسة الميدانية توصل الباحثون إلى النتائج التالية:

1. المرأة أكثر تمويلاً واستفادة من مشروعات التمويل الأصغر بسبب فراغهن وصغر مبلغ التمويل حيث أن 76.6% من المبحوثين نساء.

2. أظهرت نتائج الدراسة أن مجتمع الدراسة مجتمع شاب واعد بخلق التنمية الإقتصادية في محلية أم روابة حيث أن 75.1% من المبحوثين شباب.

3. بينت النتائج أن السبب الرئيسي للجُو لمشروعات التمويل الأصغر تحسين الأوضاع المادية.

4. بينت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تشغيل إيدي عاملة إضافية للمشروع سوى كانت دائمة أو مؤقتة.

5. أثبتت أراء المستفيدين أن المشروعات الصغيرة ساهمت مساهمة كبيرة في تحريك النشاط الاقتصادي ورفع مستوى دخل عدد كبير من الافراد والمجتمع ووفرت فرص عمل لكثير من قطاعات القوى العاملة بالمحلية، ويدل ذلك على أهمية المشروعات الصغيرة كأحد القطاعات الحيوية في إحداث التنمية في محلية أم روابة، وهذا ما أكدته مجموعات النقاش.

6. أظهرت نتائج الدراسة أن للمشروعات الصغيرة أثر كبير وإيجابي حيث وجد أن ارتباط طردي معنوي(0.53) بين المشروعات الصغيرة وزيادة الدخل للأسر أي كلما زاد تنفيذ ونجاح المشروعات الصغيرة يزيد دخل الأسرة بالمنطقة والعكس صحيح وهو ذات دلالة إحصائية .

7. أن للمشروعات الصغيرة أثر على الدخل مما يساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد في المحلية واخراج العديد من دائرة الفقر وعمل على ايجاد فرص عمل جديدة لهم وزيادة في دخولهم. وهذا ما أكدته مجموعات النقاش.

التوصيات:

بناءاً على النتائج التي خرج بها الباحثون يوصوا الباحثون بالآتي:-

1. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير المرأة ومشروعاتها المختلفة وإدخالها دائرة الانتاج.
2. بما أن مجتمع الشباب من الجنسين هم الشريحة الأكثر تمويلا في المحلية فتوصى الدراسة بتشجيعهم على أنشاء مشروعات صغيرة في قطاعات ومجالات فرعية جديدة لم يتم الاستثمار فيها من قبل ذات طابع جديد تتمتع بجدوى إقتصادية عالية لها آثار تنموية على الفرد والمجتمع.
3. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتمويل المشروعات الإنتاجية الزراعية والحيوانية من أجل تحسين الأوضاع الإقتصادية، باعتبارها مشروعات دخل ترفع مستوى المعيشة للمجتمع.
4. بما أن المشروعات الصغيرة نجحت في ايجاد فرص عمل جديدة وزيادة في دخول الأسر المستفيدة فإن الدراسة توصي بالتوسع بالمشروعات الصغيرة وزيادة السقف التمويلي لها بما يتماشى مع احتياجاتها، وتخصيص مشروعات كبيرة تتناسب مع نشاط الرجال.
5. دعم البرامج التي تُعني بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة لأهميتها في استحداث فرص عمل جديدة.
6. إعطاء فرصاً أكثر طموحاً لذوي الأفكار الإبداعية والابتكارية من خلال توفير الدعم المالي اللازم في تسهيل الإجراءات لتسجيل المنتجات لهم بعد أن يتم دراسة الجدوى الاقتصادية لأفكارهم.

7. العمل على وجود آلية تنسيقية لمؤسسات التمويل الأصغر داخل الولاية من أجل تمليك المعلومات وتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من الدروس وإلقاء الضوء على التجارب الناجحة والتوجيه إلى كيفية اختيار مشروعاتهم الناجحة.

8. تشجيع السياسات الاقتصادية والإجتماعية على توجيه الجزء الأيسر من مخصصات برامج الرعاية والحماية الإجتماعية باتجاه دعم الاستثمارات الصغيرة ومتناهية الصغر، فبدلاً أن يكون إنفاقاً جارياً يصبح مخصصاً استثمارياً موجهاً للاستثمار في الموارد البشرية لإيجاد فرص عمل دائمة ومساعدتهم في إقامة مشروعاتهم الخاصة بهم لتحسين دخلهم وبالتالي تحسن مستوى معيشتهم خصوصاً بعد الآثار السالبة التي ستخلفها الحرب على الاقتصاد في السودان.

9. السعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشروعات الصغيرة وزيادة الدعم الحكومي لها من خلال

تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1- أحمد، مروه، وبرهم، نسيم، الرياده وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للنشر والتسويق، ط[1]، القاهرة، 2008م.

2- الجرجاوي، زياد، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، ط[2]، فلسطين، 2010م.

3- عز الدين عبدالفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار النهضة العربية، ط[1]، القاهرة، 1981.

4. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، ط[1]، مصر، 2003م.

5- ياسين، محمد الحسن، جوانب ومشاكل إدارة التنمية، مطبوعات المعهد القومي للإدارة العليا، ب. ط، القاهرة، 1969م.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. إدريس، مشاعر عوض، أثر تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م.

2. حبيب، ميساء، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في ظل إستراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)، رسالة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009م.

3. داود، حسينة أحمد، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السـودان (دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الإجتماعية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2020م.

4. الريح، آلاء بابكر، دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة (2010- 2016)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017م.

ثالثاً: الأوراق والمجلات العلمية والندوات والمؤتمرات

1. إدريس، هنادي محمد، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 38، العدد1، 2016م.

2. بنك السودان المركزي، ندوة التمويل الأصغر (الفرص والتحديات)، قطاع الاقتصاد والسياسات، إصدارة.

3. بوسيدوا، فوزي، وعبدالقادر، عبدالرحمن، ب.ت، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة، جامعة وهران، المغرب.

4. حسن، إقبال جعفر، ورقة عمل حول التمويل الأصغر في السودان (التحديات والرؤي المستقبلية)، ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم، 2010م.

5. الحسن، الحاج العوض، ورقة عمل عن مشاكل ومعوقات الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سمنار نحو خطوات عملية لإنشاء مجمعات حرفيين، المؤسسة العامة للثقافة العمالية، الخرطوم، 1992م.

6. عباس، جيهان عبد السلام، ورقة عمل حول دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية في مصر، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة القاهرة، 2020م.

7. المحروق، ماهر حسن، ومقابلة، إيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006م.

7. النمروطي، خليل أحمد، وصيدم، أحمد محمود، بطالة الخرجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012م.

رابعاً: التقارير

1. العوض، إصلاح حسن، ب.ت، بنك السودان المركزي،.

2. مركز معلومات محلية أم روابة، 2022/1/9م.

خامساً: مواقع الأنترنت

1.الساعة 3 ظهراً الموافق 2021/11/26م، Peter Hupate thinking like an Enterpreneur, www.Yahoo.Com-20-Dec,2003.

2. أهمية المشروعات الصغيرة في دعم الإقتصاد والتنمية، الساعة 2ظهراً الموافق 2021/5/4م، http:// www.gadwahuba.com

3. أهمية المشروعات الصغيرة في السودان، الساعة 2ظهراً الموافق، 2021/11/25م، http:// www.sudanmorning.com

4. دراسة دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الساعة 3 مساءاً الموافق 2021/5/4م، http:// www.yemen-yba.com

أثر إدارة الموارد البشرية علي الكفاءة الإنتاجية فى شركة شيكان للتأمين المحدودة

د . سيف الدين حسن عبيد إبراهيم
أستاذ مساعد بالجامعات السودانية

Abstract

The study aimed to investigate the relationship between human resource management and production efficienc, to clarify the role of human resource planning in achiving production efficiency. The study problem was represented in that the levels of production efficiency are still under the ambition and expectation and great efforts are needed to be exerted in order to achieve the target objectives and therefore the target production efficiency.

The study significance rises from the benefits that may be achieved by different bodies for examples it provides one of the rare research conducted on human resources and the its relation with production efficiency and increases the theoretical and practical knowledge in this field.

The study aimed to clarify the role of human resource planning in achieving production efficiency and to explain the role of recrutement and employment policies in increasing production efficiency.

The researcher used the descriptive analytical approach to verify the following hypotheses: There is a relationship between human resource planning and production efficiency. There is a relationship between stabdards of selection and employment and production efficiency.

The researcher concluded several findings including: There is a statistically significant relationship between human resource management and production efficiency. There is a statistically significant relationship between human resource planning and production efficiency.

The researcher recommended the following: In order to achieve production efficiency, employees selected should have high knowledge. The same studies should be conducted in a number of public and private corporations with the purpose of achieving production efficiency.

المستخلص:

هدفت الدراسة العلاقة بين إدارة الموارد البشرية والكفاءة الإنتاجية و توضيح دور تخطيط الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، تمثلت مشكلة الدراسة فى أن مستويات الكفاءة الإنتاجية مازالت دون الطموحات والتوقعات ونحتاج لبذل مجهودات كبيرة لنصل للأهداف المنشودة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية المنشودة، تتبع أهمية الدراسة من خلال الفوائد التي يمكن فى شركة شيكان للتأمين المحدودة. هدفت ان تحققها إدارة الموارد البشرية للكفاءة الإنتاجية الدراسة الي توضيح دور تخطيط الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتوضيح حدور سياسات الاستقطاب والتعيين الاختيار في زيادة الكفاءة الإنتاجية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات التالية : توجد علاقة بين تخطيط الموارد البشرية والكفاءة الإنتاجية . و توجد علاقة بين تطبيق معايير الاختيار والتعيين الكفاءة الإنتاجية .

وتوصل الباحث الى نتائج عديدة اهمها أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الموارد البشرية والكفاءة الإنتاجية وأيضاَ بين تخطيط الموارد البشرية والكفاءة الإنتاجية .

يوصي الباحث بالآتي:-

لكي تتحقق الكفاءة الإنتاجية يجب أن يكون اختيار العاملين على درجة عالية من المعرفة حتي يتم تحقيق الكفاءة الإنتاجية، ويجب عمل دراسة فى نفس الموضوع فى عدد من المؤسسات العامة والخاصة حتي يتم تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

الإطار العام:

المقدمة:

يعتبر العنصر البشرى أحد المحاور الأساسية للكيان الاقتصادي للمؤسسة، والذى يعتبر بمثابة العنصر الرئيسى تحويل المدخلات المختلفة إلى مجموعة من المخرجات، والتى تتمثل فى السلع والخدمات التى تحقق منافع العملاء، إنه الذى يقوم بتشغيل الآلات والمعدات، إنه المستخدم للمواد الأولية، إنه المنفذ للإجراءات وطرق العمل، إنه الذى يضع الخطط والسياسات والإجراءات، إنه الذى يصمم الآليات التنظيمية لتحديد الأدوار التنظيمية وتشجيع وتحفيز العاملين على تنفيذ أدوارهم التنظيمية ثم الرقابة على الأداء وغيرها من الأنشطة.

يتضح مما سبق أن إدارة العنصر البشرى تعتبر بمثابة صمام الأمان فى ضبط الأداء فى كافة محاور كيانات المؤسسة طبقا لمنظومة إدارة الجودة الشاملة الأمر الذى يحتم ضرورة الالتزام بمنهج إدارة الجودة الشاملة فى إدارة الموارد البشرية .

يعتبر مفهوم الكفاءة من أهم المواضيع التي إستحوذت على الإهتمام الكبير من قبل المديرين الممارسين والباحثين الأكاديميين كأحدي الأنماط الإدارية السائدة والمرغوبة في الفترة الحالية، يعد فلسفة إداريه عصرية ترتكز علي عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة الموجهة التي يستند إليها في المزج بين الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الإبتكارية وبين المهارات الفنية المتخصصة من أجل الارتقاء بمستوي الأداء والتحسين والتطوير المستمرين.

مشـــكلة البحث:

بالرغم من الإهتمام الكبير بإدارة الموارد البشرية وصرف ميزانيات كبيرة لتطوير الموارد البشرية إلا أن مستويات تحقيق الكفاءة الإنتاجية مازالت دون الطموحات والتوقعات ونحتاج لبذل مجهودات كبيرة لتصل للأهداف المنشودة لتحقيق الكفاءة المنشودة ، حيث يجب علي المؤسسات أن تبذل مجهودات إضافية في وظائف إدارة الموارد البشرية و القيام بتدريب

وتحفيز وتأهيل العاملين ،ونجد أن مستويات الكفاءة والتميّز دون المستوي المطلوب مما يثير التساؤل عن مدي وجود علاقة بين إدارة الموارد البشرية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية تخطيط الموارد البشرية ودورها في تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

كذلك توضيح سياسات الاستقطاب والاختيار والتعيين ودوره في زيادة الكفاءة الإنتاجية.

أهداف البحث :

1. توضيح دور تخطيط الموارد البشرية في تحقيق الكفاءة الإنتاجية.
2. توضيح دور سياسات الاستقطاب والاختيار والتعيين في زيادة الكفاءة الإنتاجية.

فرضيات البحث :

1. توجد علاقة بين تخطيط الموارد البشرية والكفاءة الإنتاجية .

2. توجد علاقة بين تطبيق معايير الاختيار والتعيين والكفاءة الإنتاجية .

منهجية البحث :

اتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي الإستردادي .

مصادر جمع المعلومات:

المصادر الأولية :الإستبيان والمقابلة الشخصية.

المصادر الثانوية : الكتب والمراجع والدوريات والمنشورات.

حدود البحث :

الحدود المكانية : شركة شيكان للتامين المحدودة

الحدود المكانية : شركة شيكان للتامين المحدودة .

الحدود الزمانية: 2016م – 2022م

مفهوم إدارة الموارد البشرية :

لتوضيح مفهوم إدارة الموارد البشرية يجب توضيح معنى أو مفهوم القوى البشرية Human Recourses من خلال منظورين هما: (عبد الباري، 2010م، ص 15)

أ/ المنظور العام الشامل:

يقصد بمصطلح القوى البشرية من خلال المنظور مجموعة القوى العاملة القادرة على العمل والإنتاج في بلد ما سواء كانت تحمل الشهادة الجامعية أو معاهد متوسطة تجيد القراءة أو الكتابة أم أمية لا تعلم بها، وسواء كانت لديها خبرة سابقة أم لا ، وهذه القوى البشرية مقسمة لقسمين الأول وجد فرصة عمل في المنظمات مع اختلاف أنواعها (صناعية، حكومية، خدمية ، قطاع خاص أو مختلط) والقسم الثاني لم يجد فرصة عمل مع وجودها في السوق وهذا المفهوم يشمل القوى البشرية العاملة في المجالين المدني والعسكري .

ب/ المنظور الضيق: (عبد الغفار، 2000م، ص 15)

يقصد بمصطلح القوى البشرية من خلال هذا المنظور أنها العنصر البشري أو اليد العاملة المتوفرة والتي تعمل في جميع الأنشطة والأعمال التي تمارسها المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها والتي تشتمل عل كافة فئات العاملين وهم الإداريين في مختلف المستويات الصناعيين وموظفي الخدمات والمراسلة وهذه القوى العاملة هي محور عمل إدارة الموارد البشرية.

وهنالك العديد من المفكرين عرفوا إدارة الموارد البشرية إذ عرفت أنها جميع الناس الذين يعملون في المنظمة سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين والذين جرى توظيفهم فيها لأداء كافة وظائفها وأعمالها تحت مظلة هي ثقافتها التنظيمية التي توضح وتضبط وتوحد أنماطها السلوكية ومجموعة من الخطط لوظائف المنظمة لرسالتها وأهدافها الإستراتيجية وتتقاضى

الموارد البشرية نظير ذلك تعويضات متنوعة تتمثل في الأجور والرواتب ومزايا وظيفية أخرى في عمليات تبادل المنفعة التي تتم بين الموارد البشرية والمنظمة

كما عرفت بأنها تلك المجموعات من الإداريين القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد وملتزم وحيث يتعين أن تتكامل وتتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم وتزيد فرص الاستفادة الفاعلة له من الموارد البشرية عندما تتوفر نظم تحسن تصميمها وتطويرها بالتعلم والاختيار والتدريب والتطوير.

كما عرفت بأنها مجموعة الأفراد المشاركين في رسم الأهداف والسياسات والنشاطات وإنجاز الأعمال التي تقوم بها المؤسسات .

وهناك من يرى بأنها الإدارة التي تبحث عن الأفراد وتخطط الاحتياجات البشرية ثم تقوم بالإستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب وتنمية المهارات وتضع هيكل أو نظام الأجور

كما عرفت بأنها الأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا المدخل ومنها:

أ/ الأفراد هم استثمار إذا أحسن إدارته وتنميته يمكن أن يحقق أهداف المنظمة ويزيد إنتاجيتها.

ب/سياسات الموارد البشرية لا بد أن تخلق لإشباع حاجات الأفراد النفسية والاقتصادية والإجتماعية .

ج/ بيئة العمل لا بد أن تهيأ وتشجع الأفراد على تنمية واستغلال مهاراتهم.

د/ برامج وسياسات الموارد البشرية لا بد أن تنفذ بطريقة تراعي تحقيق التوازن من حاجات الأفراد وأهداف المنظمة من خلال عملية تكاملية تساعد على تحقيق هذا التوازن الهام.

سميت أيضاً إدارة الموارد البشرية بعدة مسميات منها:

إدارة الأفراد وإدارة شئون الموظفين وشئون الاستخدام وإدارة التوظيف وإدارة شئون الخدمة وإدارة القوى العاملة وإدارة شئون العاملين وتتعدد الأسماء والقصد واحد لعل هذه التسمية الحديثة لإدارة الموارد البشرية تضعها في مصاف الموارد الإقتصادية الهامة للمنظمة.

ويمكن تعريف إدارة الموارد البشرية بأنها ذلك النشاط الإداري الذي يقوم بتحديد احتياجات المنشأة من القوى العاملة وتوفيرها بالأعداد والكفاءات المحددة وتنسيق الاستفادة من هذه الثروة البشرية بأعلى كفاءة ممكنة .

كذلك يمكن تعريف إدارة الموارد البشرية بأنها الوسيلة الإستراتيجية الواضحة لإدارة أهم مورد بالمنظمة وهو المورد البشري أي العاملين بالمنظمة والذين يساهمون أفراداً وجماعات في تحقيق أهدافها .

واختلفت وجهات نظر المفكرين في الحياة العملية لتحديد مفهوم متفق عليه لإدارة الموارد البشرية ويمكن التمييز بين وجهتي نظر رئيسيتين في الحياة العملية هما وجهة النظر التقليدية والحديثة .

1. وجهة النظر التقليدية (كلاسيكية) :

يرى بعض المديرين أن إدارة الموارد البشرية ما هي إلا مجرد وظيفة قليلة الأهمية في المنشأة وتقتصر على القيام بأعمال تنفيذية مثل حفظ المعلومات عن العاملين في ملفات وسجلات معينة ومتابعة النواحي المتعلقة بهم مثل ضبط أوقات الحضور والانصراف والإجازات والترقيات وصرف رواتبهم وبيد أن الموارد البشرية لم تحظ باهتمام هؤلاء المديرين حيث يرون أن تأثيرها ضئيل على كفاءة ونجاح المنشآت وقد انعكس ذلك على الدور الذي يقوم به مدير إدارة الموارد البشرية في المنشأة .

2. وجهة النظر الحديثة :

يرى بعض المديرين أن إدارة الموارد البشرية تعتبر من أهم الوظائف الإدارية في المنشآت لا تقل أهمية عن باقي الوظائف الأخرى كالتسويق والإنتاج والوظيفة المالية لأهمية العنصر البشري وتأثيره على الكفاءة الإنتاجية للمنشآت وتشمل هذه الإدارة على عدة أنشطة مثل توفير الوظائف ، تخطيط الموارد البشرية ، جذب واستقطاب الموارد البشرية وتدريب وتنمية الموارد البشرية .

ومع تطور كثير من الفلسفات الفكية في الإدارة في ظل التطور في التوجهات الإستراتيجية وانبثاق حقل الإدارة الإستراتيجية، لم تعد إدارة الموارد البشرية هي تلك الإدارة التخصصية الاستشارية بل أصبحت جزءاً من الإستراتيجية التنظيمية بل جزءاً من نشاطات ووظائف مديري الإدارة التنفيذية .

أهمية إدارة الموارد البشرية :

تتبع أهمية إدارة الموارد البشرية من أهمية العنصر البشري كأهم وأغلى الموارد البشرية من خلال العناصر التالية :

1. أهمية العنصر البشري كمورد إقتصادية أساسي وهام لأي منظمة وبفضله يتم تحقيق الأهداف التنظيمية .
2. تمكين المجموعات المختلفة في العمل من إستخدام الأسس التنظيمية السليمة من أنظمة عمل وتوزيع أدوار وتفويض السلطة " حمود عقلان 1993م".
3. قيام العلاقات التنظيمية على قواعد مستقرة وضوابط تنظيمية تحكمها لوائح توصيف وتحليل الوظائف والهيكل التنظيمي للمنظمة .
4. الاستغلال الأمثل للموارد البشرية بالمنظمة.
5. أهمية زيادة الإنتاجية بدفعها المستمر لرفع إنتاجية العاملين.

أسباب ازدياد أهمية الموارد البشرية :

لقد سجلت إدارة الموارد البشرية تقدماً مرموقاً في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وترجع أهميتها المتزايدة للأسباب التالية :

أ- نمو النقابات وازدياد قوتها في المساومة وإسماع وجهة نظرها للإدارة العليا في المشروعات الصناعية .

ب- نمو قيمة القوى البشرية بالمقارنة مع عوامل الإنتاج الأخرى.

ت- ارتفاع مستوى الوعي الثقافي بين أفراد القوى العاملة مما دفعهم للمطالبة والإصرار على أخذ حقوقهم كاملة والمطالبة بمعاملتهم معاملة إنسانية .

ث- ظروف الحرب وخاصة الحرب العالمية الثانية حيث لوحظ العجز الكبير في الأيدي العاملة المدربة بسبب فنائهم في الحرب مما كثف الاهتمام بالتدريب والتأهيل .

ج- التدخل الحكومي في شؤون العمل والعاملين وذلك بهدف إنصاف العاملين ورفع مستوى عيشهم وتدريبهم وإشراكهم في اتخاذ القرار الذي يهمهم.

أهداف إدارة الموارد البشرية :

أولاً: تحقيق الكفاية الإنتاجية : Efficiency

يتم تحقيق الإنتاجية من خلال دمج الموارد البشرية مع الموارد المادية التي تمتلكها المنظمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد مجتمعة التي تسمى بالمخلات IN " PUTS" على اعتبار أن المورد البشري هو الذي يستخدمها (مواد ، آلات ، تكنلوجيا) وعلى مستوى أدائه وكفاءته يتوقف حسن هذا الاستخدام الذي ينتج عنه مخرجات OUT PUTS (سلع ، خدمات) بالكميات والمواصفات المطلوبة بأقل تكلفة فالعنصر البشري هو المسئول عن تحقيق الإنتاجية من خلال تعظيم المخرجات وتخفيض تكلفة المدخلات

وهما يبرز دور إدارة الموارد البشرية من خلال ما تقوم به من وظائف وممارسات تجعل المورد البشري مؤهلاً ،مدرباً محفزاً لديه ولاء وانتماء للعمل وللمنظمة والتي تصبح من خلال قادرة على الأداء بإنتاجية عالية .

ثانيـاً: تحقيق الفاعلية في الأداء التنظيمي: EFFECTIVINESS

الكفاية الإنتاجية وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح والمنافسة والنماء للمنظمة ، فتحقيق مخرجات بكفاءة عالية " كمية + مواصفات + أقل تكلفة" من خلال الاستخدام الكفؤ للموارد (المدخلات) يجب أن يكون بمستوى عالي الجودة لتحقيق الرضاء لدى عملاء المنظمة، أي أن يلبي المنتج (المخرجات) والخدمات المقدمة للزبائن ، احتياجاتهم ورغباتهم وتوقعاتهم ومعاملتهم معاملة حسنة فالمنتج والخدمة الجيدان ليسا من وجهة نظر المنظمة بل من وجهة نظر الزبون وهنا يبرز دور إدارة الموارد البشرية بقيامها بحملات وتوعية للموارد البشرية حول أن مسألة الجودة ورضاء الزبائن مسألة في غاية الأهمية .

تنظيم إدارة الموارد البشرية:

تتمثل أهداف إدارة الموارد البشرية بجذب المرشحين والاحتفاظ بالجيدين منهم ودفعهم للعمل ، وتعتبر هذه الأهداف خاصة بإدارة المورد البشري للوصول إلى أهداف أعلم وأشمل تتمثل بالإنتاجية ونوعية حياة العمل و الإذعان القانوني وتحقيق الميزة التنافسية وتكيف قوة العمل للتغيرات البيئية وهذه الأهداف ترتبط وتتفاعل فيما بينها لتحقيق غايات الرخاء والنمو والتنافسية والربحية والمرونة .

مفهوم الكفاءة الإنتاجية :

أن الوظيفة الأساسية للإدارة في أى تحقيق هدف معين بأقصى كفاءة ممكنة وتختلف الأهداف التى تسعى اليها المشروعات بحسب طبيعة نشاط وامكانيات كل مشروع ، ولكن

المبدأ الأساسى الذى يحكم الإدارة هو ضرورة تحقيق إنتاج معين (سلع أو خدمات) بدرجة عالية من الكفاءة ، وهذا يدعونا إلى تحديد معنى واضح ودقيق لمفهوم الكفاءة الإنتاجية. (علي، ب. ن، ص 21)

تعريف الكفاءة الإنتاجية :

تعتبر الإنتاجية من حيث كونها علاقة بين المدخلات والمخرجات بصورها المختلفة مجرد فكرة نسبية تتوقف على شكل العلاقة الممثلة والظروف المحيطة والعوامل البيئية وتعلي مؤشرات دوراً مهماً واقتصادياً وإدارياً" على المستوى القومي وعلى المستوى الإداري العام فهي تتمثل في ضرورة حيوية مزاولة الأنشطة المختلفة.

ينطوى تعريف الإنتاجية على أكثر من معنى، ويختلف باختلاف القصد في المفهوم هل يقصد بالإنتاجية كونها علاقة ممثلة بين المدخلات والمخرجات أم يقصد بها مؤشرات من مؤشرات الكفاءة والفعالية يؤثر الاختلاف في المفهوم تبعا" لتعدد في طرق قياس الإنتاجية وفي مدلولها من حيث المحتوى الاقتصادي أو من وجهة نظر الفكر الإداري.

ويمكن تعريف الإنتاجية كعلاقة بأنها النسبة بين المخرجات والمدخلات باعتبار الأول تمثل البسط والثانى تمثل المقام وتكون هذه العلاقة لاحد أو كل عناصر المدخلات أي إنتاجية كلية أو جزئية. (سعيد، 2000م، 77 – 81)

طرق قياس الكفاءة الإنتاجية :

الفكرة الأساسية من وراء قياس الكفاءة الإنتاجية هي تحديد مدى نجاح المنشأة في إستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة لها، وبمقارنة نسب الكفاءة بين المنشآت المختلفة أو للمنشأة الواحدة في فترات مختلفة، أو حتى بين الدول المختلفة يمكن الحكم على قدرة الإدارة في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

هنالك طرق وأساليب مختلفة لحساب إنتاجية العنصر البشري في المنشأة تتفق جميعها علي أن المخرجات هي ما تحقق من إنتاج خلال فترة القياس، وأما المدخلات فهي تمثل جهد العاملين خلال نفس الفترة وذلك بافتراض أن إنتاج العامل يتماشى مع الأهداف المحددة له.

ويتم قياس الإنتاجية في المنشأة كما يلي :

- القياس الكلي (Total Productivity).
- القياس الجزئي (Partial Productivity) .

ويقصد بالقياس الكلي قياس الإنتاجية الكلية أو الإجمالية للمنشأة أي أنه يعتمد على الإجماليات عند حساب المخرجات والمدخلات .

الإنتاجية الكلية = إجمالي المخرجات ÷ إجمالي المدخلات.

وتم تقسيم المدخلات أو موارد الإنتاج إلي أربعة مجموعات هي:-

1. مدخل عنصر العمل.
2. عنصر رأس المال.
3. عنصر الموارد (الأرض).
4. عنصر الخدمات (التنظيم).

والقياس الجزئي يقصد به قياس إنتاجية كل عنصر من العناصر الأربعة المكونة للمدخلات. ويفيد هذا القياس في تفسير وتوضيح التغير الذي طرأ على الإنتاجية الكلية للمنشأة حتى يمكن تشخيص ومعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدني الإنتاجية ومن ثم علاجها. ويمكن قياس الكفاءة الإنتاجية الجزئية على النحو التالي :-

أ. **الكفاءة الإنتاجية الجزئية لعنصر واحد من عناصر الإنتاج :**

الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل = الإنتاج الكلي (قيمة أو عدد وحدات) ÷ كمية العمل(قيمة أو ساعة أو عدد أفراد).

الكفاءة الانتاجية للمواد الخام = الانتاج الكلى (قيمة أو عدد أو وحدات) ÷ كمية أو قيمة المواد الخام.

الكفاءة الإنتاجية لماكينات (عنصر رأس المال) = الانتاج الكلى (قيمة أو عدد وحدات) ÷ عدد (قيمة) ساعات العمل الآلى.

ب. **الكفاءة الإنتاجية الجزئية لأكثر من عنصر من عناصر الإنتاج :**

نحسب الكفاءة الإنتاجية لعنصر المواد الخام والأجور مثلاً وذلك بقسمة الإنتاج الكلي (بالقيمة) على تكاليف عنصر المواد الخام والأجور .

الكفاءة الإنتاجية للمواد الخام والأجور = قيمة الانتاج الكلى + تكاليف الأجور والخامات.

إستخدام المقارنات للتعبير عن الكفاءة الإنتاجية:

العوامل التى يجب أخذها في الاعتبار عند مقارنة أرقام الكفاءة الإنتاجية فى المصنعين:

1. نوع السلعة المنتجة ومواصفاتها النوعية.
2. نوع المواد الخام المستعملة ومواصفاتها.
3. درجة الآلية ويقصد بها مقدار إستخدام الآلات فى المصنع أو الأسلوب التكنولوجى المستخدم.
4. نوع الخبرة الفنية المتاحة للمشروع.
5. الإدارة وأثر إدارة الإنتاج فى تفادي العطل الناتج عن توقف الآلات أو تأخير المواد.

المشكلات التى تواجه قياس الكفاءة الإنتاجية :

1. إن إنتاج المشروعات الصناعية يتكون فى الغالب من العديد من المنتجات التي تختلف فيما بينهما من حيث الحجم أو المقاس أو القيمة الاقتصادية، ومن ثم فإن التعبير عن تلك الأنواع المختلفة من المنتجات بوحدات الكمية لا يتيسر تصويره برقم واحد.

2. إن تطبيقه على مستوى الدولة لا يعتبر دقيقا وذلك لوجود تداخل بين مخرجات ومدخلاً تكثير من الصناعات . إنه لا يأخذ في الاعتبار التغير فى أرقام الكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج على حدة . **لماذا تعمل الإدارة باستمرار على تحسين الكفاءة الإنتاجية ؟**

هناك من المؤثرات ما يجعل الإدارة تعمل باستمرار على تحسين الكفاءة الإنتاجية للمشروع ومن هذه المؤثرات :

1. المنافسة أذ أن المشروع يحاول إنتاج سلعة بتكلفة أقل حتى يمكنه مجابهة حرب الأسعار والتفوق على منافسيه وإغراء عملائه بالاحتفاظ به كمورد رئيسى لهم .
2. التعارض فى المصالح بين العمال وأصحاب رأس المال والمستهلكين .

خصائص وأنواع الكفاءة الإنتاجية :

تحتاج المشاريع باختلاف أنواعها إلى مقاييس الكفاءة الإنتاجية لكي تساعدها في الحكم على مدى تقدمها في تحقيق أهدافها، إلا أنه لا توجد صيغة معينة لحساب مؤشرات الكفاءة الإنتاجية بمفهوم شامل، يمكن القول أن قياس الكفاءة الإنتاجية هو مقياس للاستخدام الفعال للموارد، لذا فإن المهمة الأساسية لمدير الإنتاج هي تحقيق الاستخدام المنتج لموارد المؤسسة، كما أن الإنتاجية هي مقياس للمخرجات منسوبة إلى المدخلات (العمالة ، رأس المال ، المواد ، الطاقة) حيث يمكن قياس الإنتاجية على مستوى عملية تشغيل واحدة، أو على مستوى إدارة أو قسم إنتاجي معين أو على مستوى المؤسسة بأكملها.

إلا أن إستخدام المقاييس يجب أن يتميز بالخصائص التالية:-(أحمد سيد، 2004م، ص 55)

1. أن يكون المقياس واضحا و صيغته متماشية مع النظام المحاسبي للمؤسسة كلما أمكن، فكلما كانت الصيغ أقل تعقيدا كانت مفهومة أكثر وسهلة التطبيق، كما أن ثبات المقياس يوصل إلى تقييم صحيح وواقعي.

2. عزل العوامل الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها عند قياس الأداء.
3. أن يقترن المقياس بأهداف قابلة للتحقيق، مما يجعل النتائج المتحصل عليها أكثر واقعية و تدفع للتحسين.
4. أن يكون المقياس عمليا ، بمعنى أنه يمكن الحصول على البيانات اللازمة ، و أن يساهم الأفراد في قياس إنتاجيتهم و مراقبة النتائج .
5. تعتمد عملية القياس على نظام دقيق و سريع للمعلومات، يتم فيه تسجيل المعلومات أول بأول و بشكل يسهل معالجة النتائج المتحصل عليها.
6. إن مقاييس الإنتاجية متعددة و تمس في الغالب كل الأنشطة والوظائف.

أنواع الكفاءة الإنتاجية :

1- **الكفاءات الفردية والجماعية:** مهما كان مستوى الافراد في الهيكل التنظيمي فإن المناصب التي يشغلونها تتطلب كفاءة معينة لأداء مهامهم بصورة تحقق معها أهداف المؤسسة و فيما يلي عرض الكفاءات التي ينبغي توفرها في الأفراد.

1. المثابرة و القدرة على العمل و التأقلم مع الظروف المتغيرة و الغامضة.
2. القدرة على التعلم السريع و التحكم في التقنيات التكنولوجية.
3. توظيف المواهب و التعامل الإيجابي مع المرؤوسين.

2- الكفاءات الإستراتيجية : إذ يجب تحديد الكفاءات والقدرات التي يتمتع بها العاملون ومقارنتها مع تلك التي يتطلبها تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

و الكفاءات الإستراتيجية للمؤسسة لا ترتبط فقط بالموارد البشرية لأن كفاءة الفرد تتكون من خلال مجموع الصفات الفردية " المعرفة ، المهارة ، السلوك" في حين الكفاءات كقدرة على العمل بطريقة فعّالة لا ترتبط بفرد واحد و إنما تقوم على آليات التعاون ضمن إقامة علاقات التأثير المتبادل. (صلاح الدين، 2002م، ص 367)

وبعبارة أخرى فإن الكفاءة الإستراتيجية تأتي من الطريقة التي يتم بها خلق تكامل ما بين الكفاءات الفردية وآليات تنسيق معينة.

و يمكن تنمية الكفاءات الإستراتيجية من ثلاث أنواع للموارد فهي:-

- الموارد المادية (المعدات ، التكنولوجيا ، المباني ...الخ).
- الموارد البشرية (القدرات ، المهارات ، المعرفة ...الخ).
- الموارد التنظيمية (الهيكلة ، الرقابة ...الخ).

3- الكفاءات التنظيمية : ترتبط كفاءات التنظيمية للمؤسسة بمدى الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى محيطها، وإن تحولات البيئة التنافسية ودرجة تعقدها وعدم استقرارها تفرض على المؤسسات الإقتصادية مرونة عالية في تسير مواردها البشرية قصد إعطائها حرية الإبداع وتطوير كفاءاتها الفردية أو الجماعية لأن المؤسسات التي تتصف بالمرونة هي تنظيمات غالباً ما تكون ذات كفاءة في تخصيص مواردها المادية والبشرية.

نشأة وتطور شركة شيكان للتامين :

شركة شيكان للتامين وإعادة التامين المحدودة هي إحدى شركات الهيئة الاقتصادية الوطنية، تم تأسيسها عام 1983م وتعتبر أكبر شركات التامين في السودان، تزاول الشركة نشاطاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويشرف على رقابة أعمالها من النواحي الشرعية عدد من علماء الشريعة والقانون والاقتصاد، تقوم الشركة بتامين على ممتلكات القطاع العام وتشمل كذلك شركات القطاع الخاص والأفراد : (مبارك، 2009م، ص 222)، حيث تحتل المرتبة الأولى في تأمينها بالسودان، التامين وفق أحكام الشريعة الإسلامية يقتضي أن يكون تأمينا تعاونيا وهو أساس العمل بالشركة ، حيث تعتبر الأقساط المدفوعة تبرعا في المحفظة التعاونية للشركة من قبل حملة وثائق التامين ، ويتم توزيع فوائض التامين عليهم كما أنهم

يمثلون بأعضاء في مجلس أدارة الشركة ويتحملون جانباً من الخسائر عند حدوثها، كما تسهم الشركة بفعالية في مجالها الأساسي المتمثل في التامين والتعويضات عن الخسائر، ولديها ودائع استثمارية واسهم في مؤسسات مالية معتبرة ، وتقوم بإجراء الدراسات والمسوحات الفنية لقليل الخسائر، كما أن لديها تسعة وعشرون فرعاً في الولايات المختلفة ، وهي الشركة الأولى في مجال التكافل بالسودان ، وأضافت تغطيات تأمينية شامله في مجال تامين الثروة الحيوانية والتأمين على الزراعة إضافة للتأمين الطبي كأول شركة تأمين سودانية تطرق هذا المجال.

تحليل البيانات:

مجتمع الدراسة : شركة شيكان للتأمين المحدودة

عينة البحث :

تم اختيار عينة ميسرة والمتمثلة في الإدارات بمستوياتها المختلفة بشركة شيكان وتم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة ميسرة ، تم توزيع عدد (53) استبانة وتم استرجاع (50) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع (83.3%) من المستهدفين وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على:

- الأفراد حسب النوع (ذكر، أنثي).
- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 30 سنة ، 30 وأقل من40 سنة ، 40 وأقل من 50 سنة ، 50 سنة فأكثر).
- الأفراد من مختلف الحالة الإجتماعية (متزوج ، غير متزوج ، أرمل ، مطلق).
- الأفراد من مختلف المؤهلات الأكاديمية (ثانوي، دبلوم وسيط ، بكالريوس، فوق الجامعي).

- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات ، 5 وأقل 10 سنة ، 10 وأقل من 15 سنة ، 15 سنة فأكثر).

ثانياً: أدوات الدراسة الإحصائية المتبعة في التحليل :

استخدم البحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة ، على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة .

تم توزيع الاستبانة على إفراد المجتمع، لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالتالي :

القسم الأول: يحتوى على الخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة ويتكون من(5) فقرات (النوع، العمر، الحالة الإجتماعية ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يتكون من فرضيتين كما يلي:

1. توجد علاقة بين تخطيط الموارد البشرية والكفاءة الإنتاجية .
2. توجد علاقة بين تطبيق معايير الاختيار والتعيين والكفاءة الإنتاجية .

توزيع الإستبيان :

تم توزيع الإستبيان بالشركة محل الدراسة ، وقد تم إستثناء طبقة العمال حسب متطلبات موضوع الدراسة .

عليه قام الباحث بتوزيع (53) إستمارة على المستهدفين وتم إستلام (50) إستمارة بنسبة (83.3%) حيث أعادوا الإستمارات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة فى محاور الإستبيان.

الترميز : تم ترميز آراء المبحوثين حتي يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية :

وقد كانت جميع إجابات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:-

جدول (1) مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا رأي	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022 م.

ثالثاً: قياس صدق وثبات أداة الدراسة: (سعد، 1998م، ص 149)

1. الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري للإستبانة وصلاحية الأسئلة من حيث الصياغة والوضوح تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين والمتخصصين بمجال الدراسة ، وبعد استعادة الإستبيانات من المحكمين تم اجراء التعديلات التي اقترحت عليها ، فيما اشار عدد من المحكمين الي أن الإستبانة بشكلها الحالي مستوفية لشروط الدراسة .

2. الثبات والصدق الاحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج اذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة ، كما يعرف الثبات ايضاً بأنه مدي الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار ، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معامل سبيرمانبراون.
- معادلة الفا- كرونباخ.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات ، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح .

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على الأسئلة ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على الأسئلة ذات الأرقام الزوجية ، ومن ثم يحسب معامل إرتباط بيرسون بين إجاباتهم على الأسئلة الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان- براون بالصيغة الآتية :-

{ معامل الثبات = 2 × ر ÷ 1+ ر }

حيث ر يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على الأسئلة ذات الارقام الفردية والإجابات على الأسئلة ذات الأرقام الزوجية .

جدول (2): الثبات والصدق الذاتي لفرضيات الدراسة

م	الفقرة	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
.1	الفرضية الأولي	0.275	0.431	0.656
.2	الفرضية الثانية	0.442	0.613	0.783
	محاور الإستبيان	0.770	0.870	0.933

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان، 2022 م.

جدول (2) يبين مدى إرتباط كل محور من الإستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة ، والذي يبين أن محتوى كل محور من محاور الإستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (0.05).

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

1. النسب المئوية والتكرارات.
2. معادلة سبيرمان – براون لحساب معامل الثبات .
3. الوسيط.
4. اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين اجابات المبحوثين.

المبحث الثاني: تحليل البيانات

فيما يلى التوزيع التكرارى لإجابات المبحوثين والذى يعطي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات التالية:

فيما يلى التوزيع التكرارى لإجابات المبحوثين والذى يعطي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات التالية:

1.النوع : تم سؤال المحبوثين عن النوع وأعطوا الإجابات ، ذكر ، أنثي والجدول (3) يوضح الإجابات عن هذا المتغير.

جدول (3): التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	34	%68
أنثي	16	%32
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022م .

يبين الجدول(3) أن النوع لأفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي: (34) من الذكور ويمثلون ما نسبته (68%) من العينة الكلية في حين بلغ عدد الإناث (16) ويمثلون ما نسبته (32%) من العينة الكلية.

2.العمر : تم سؤال المبحوثين عن العمر وأعطوا الإجابات ، أقل من 30 سنة ، 30 وأقل من 40 سنة ، 40 وأقل من 50 سنة والجدول (3) يوضح الإجابات عن هذا المتغير.

جدول (4): التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	17	%34
30 وأقل من 40 سنة	25	%50
40 واقل من 50 سنة	6	%12
50 سنة فأكثر	2	%4
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022م .

يبين الجدول (4) أن العمر لأفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي: أن (17) من أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة (34%) ، (25) من أفراد العينة تتراوح اعمارهم من 30 واقل من 40 سنة بنسبة(50%) وأن (6) من أفراد العينة أعمارهم من 40 واقل من 50 سنة بنسبة (12%) وأن (2) من أفراد العينة أعمارهم 50 سنة فأكثر بنسبة (4%) .

3. الحالة الإجتماعية : تم تم سؤال المحبوثين عن الحالة الإجتماعية وأعطوا الإجابات ، متزوج ، غير متزوج ، أرمل ، مطلق والجدول (5-4) يوضح الإجابات عن هذا المتغير.

جدول (5): التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة
متزوج	6	%12
غير متزوج	43	%86
أرمل	1	%2
مطلق	0	%0
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022م .

يبين جدول (5/4) أن (6) من مجتمع الدراسة حالتهم الإجتماعية (متزوج) بنسبة (12%) ، في حين (43) من مجتمع الدراسة حالتهم الإجتماعية (غير متزوج) بنسبة (86%) ، و(1) من مجتمع الدراسة حالتهم الإجتماعية (أرمل) بنسبة (2%) وأن (0) من مجتمع الدراسة حالتهم الإجتماعية (مطلق) بنسبة (0%).

4.المؤهل الأكاديمي: تم سؤال المحبوثين عن المؤهل الأكاديمي وأعطوا الإجابات ، ثانوي ، دبلوم وسيط ، بكالريوس ، فوق الجامعي والجدول (6) يوضح الإجابات عن هذا المتغير.

جدول (6): التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل الأكاديمي

المؤهل الأكاديمي	التكرار	النسبة
ثانوي	3	%6
دبلوم وسيط	8	%16
بكالريوس	27	%54
فوق الجامعي	12	%24
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2022م .

يبين جدول (6) أن (3) من مجتمع الدراسة مؤهلهم الأكاديمي (ثانوي) بنسبة (6%)، في حين (8) من مجتمع الدراسة مؤهلهم الأكاديمي (دبلوم وسيط) بنسبة (16%) ،(27) من مجتمع الدراسة مؤهلهم الأكاديمي (بكالريوس) بنسبة (54%) وأن (12) من مجتمع الدراسة مؤهلهم الأكاديمي (فوق الجامعي) بنسبة (24%) .5.سنوات الخبرة: تم سؤال المحبوثين عن سنوات الخبرة واعطوا الإجابات ، أقل من 5 سنوات ، 5 وأقل من 10 سنة ، 10 وأقل من 15سنة ، 15 سنة فأكثر والجدول (7) يوضح الإجابات عن هذا المتغير.

جدول (7): التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من5 سنوات	36	% 72
5 وأقل من 10 سنة	12	% 24
10 وأقل من 15 سنة	2	%4
15 سنة فأكثر	0	%0
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022م .

يبين الجدول (7) أن سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي، (36) من أفراد عينة الدراسة خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة (72%) ، و(12) خبرتهم من 5 وأقل 10سنة بنسبة (24%) ، (2) خبرتهم من 10 وأقل 15 سنة (4%) وأن (0) خبرتهم من 15 سنة فأكثر.

جدول (8): التوزيع التكرارى والنسب لإجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية والكفاءة الإنتاجية)

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تعمل ادارة الموارد البشرية علي استقبال الآراء والمقترحات من الموظفين لرفع الكفاءة الانتاجية.	39	9	1	1	0
		%78	%18	%2	%2	%0
.2	تستخدم الموارد البشرية داخل الشركة قسم لتقديم الدراسات والأبحاث .	36	14	0	0	0
		% 72	%2	%0	%0	%0
.3	تستخدم الموارد البشرية ميزانية مناسبة لتجميع البيانات لاستخدامها فى الكفاءة الانتاجية	36	13	1	0	0
		%72	%26	%2	%0	%0
.4	تعتمد الشركة على الموارد البشرية في تحقيق اهدافها .	46	2	2	0	0
		%92	%4	%4	%0	%0
5	تحتفظ الموارد البشرية بسجلات توثق فيها الأسباب التي أدت الي حدوث أخطاء .	36	4	10	0	0
		%72	%8	%20	%0	%0

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2022م .

يتضح من الجدول (8) ما يلي :-

- أن أعلى نسبة للمبحوثين هم أوافق على عبارة (تعمل ادارة الموارد البشرية على استقبال الآراء والمقترحات من الموظفين لرفع الكفاءة الانتاجية) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (96%) ، (2%) محايد وان(2%) لا يوافقون على ذلك .
- أن أعلى نسبة للمبحوثين هم أوافق على عبارة (تستخدم الموارد البشرية داخل الشركة قسم لتقديم الدراسات والأبحاث) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (100%).

- أن أعلى نسبة للمبحوثين هم أوافق على عبارة (تستخدم الموارد البشرية ميزانية مناسبة لتجميع البيانات لاستخدامها فى الكفاءة الانتاجية) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (98%) وأن (2%) محايد.
- أن أعلى نسبة للمبحوثين هم أوافق على عبارة (تعتمد الشركة على الموارد البشرية في تحقيق اهدافها) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (96%) وأن (4%) محايد.
- أن أعلى نسبة للمبحوثين هم أوافق على عبارة (تحتفظ الموارد البشرية بسجلات توثق فيها الأسباب التي أدت الي حدوث أخطاء) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (80%) وأن (20%) محايد .

جدول (9): التوزيع التكرارى والنسب لإجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الثانية (توجد علاقة بين تطبيق معايير الاختيار والتعيين والكفاءة الإنتاجية) .

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	تستخدم إدارة الشركة نظام واضح للاختيار والتعيين على جودة الكفاءة الإنتاجية .	34	10	1	5	0
		%68	%20	%2	%10	%0
.2	نظام الاختيار والتعيين بالشركة يعمل على تصحيح الإنحرافات في جميع المراحل .	5	22	21	2	0
		%10	%44	%42	%4	%0
.3	لدي الشركة مقياس للاختيار والتعيين لمعرفة تحقيق الأهداف .	31	6	11	1	1
		%62	%12	%22	%2	%2
.4	يتسم نظام الاختيار والتعيين في الشركة بالمرونة .	13	3	22	12	0
		%26	%6	%44	%24	%0

5	يساعد نظام الاختيار والتعيين فى الشركة للكشف عن الأداء الجيد	31	6	11	1	1
		%62	%12	%22	%2	%2

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2022م .

يتضح من الجدول (9) ما يلي :-

-أن أعلى نسبة للمبحوثين هم أوافق على عبارة (تستخدم إدارة الشركة نظام واضح للاختيار والتعيين على جودة الكفاءة الإنتاجية) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (88%) ، (10%) لا يوافقون على ذلك ، (2%) لا رأي لهم.

-أن أعلى نسبة للمبحوثين هم أوافق على عبارة (نظام الاختيار والتعيين بالشركة يعمل على تصحيح الانحرافات في جميع المراحل) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (54%) ، (42%) محايدون (4%) لا يوافقون على ذلك .

- أن أعلى نسبة للمبحوثين هم أوافق على عبارة (لدي الشركة مقياس للاختيار والتعيين لمعرفة تحقيق الأهداف) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (74%) ، (22%) محايد، وأن (4%) لا يوافقون على ذلك .

- أن أعلى نسبة للمبحوثين هم محايد على عبارة (يتسم نظام الاختيار والتعيين في الشركة بالمرونة) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (44%) و (32%) يوافقون على ذلك وأن (24%) لا يوافقون على ذلك .

- أن أعلى نسبة للمبحوثين هم محايد على عبارة (يساعد نظام الاختيار والتعيين فى الشركة للكشف عن الأداء الجيد) مما يعتبر إيجابياً بنسبة بلغت (74%) ، (22%) محايد ، وأن (4%) لا يوافقون على ذلك .

الخاتمة: النتائج والتوصيات

تحتوي الخاتمة على النتائج والتوصيات التالية :-

أولاَ : النتائج

1. توصل الباحث الى أن هنالك علاقة بين الموارد البشرية والكفاءة الإنتاجية .
2. تطبيق معايير الإختيار والتعيين والكفاءة للقائمون بعملية إختيار العاملين من ذوى الخبرة حسب شروط خدمة مميزة تساهم في إستقطاب الكفاءات .
3. توجد علاقة بين تطبيق معايير الإختيار والتعيين الكفاءة الإنتاجية.
4. من أهداف الشركة الأساسية تحديد الحاجة الي الموارد البشرية .
5. هنالك خطة سنوية بالشركة لتحديد إحتياجاتها التدريبية وتقوم بها لتدريب الموارد البشرية بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية .
6. توصل الباحث أن هنالك علاقة بين الحوافز والكفاءة الإنتاجية .

ثانياَ: التوصيات

1. يجب على إدارة الموارد البشرية أن تقوم بعملية التطوير المستمر لكي تحقق الكفاءة الإنتاجية .
2. يجب علي الشركات والمؤسسات أن توفر الإحتياجات اللازمة لإدارة الموارد البشرية لتحقيق أهدافها .
3. يجب تطبيق معايير الكفاءة فى عمليتي الإختيار والتعيين للعاملين .
4. يجب علي الشركة أن توفر الإحتياجات اللازمة لإدارة الموارد البشرية .
5. يجب علي الشركة وضع خطة إستراتيجية للتدريب لعلاقته مع الكفاءة الإنتاجية .
6. يجب أن تستمر الشركة في عملية تحفيز العاملين لديها وتشجعهم مادياً ومعنوياً لتأثيره علي الكفاءة الإنتاجية .

قائمة المصادر و المراجع:

1. أحمد سيد مصطفى ، إدارة الموارد البشرية : الإدارة العصرية ،2004 م.
2. أحمد عبد الله الصياب وآخرون ، أساسيات الإدارة الحديثة ، الرياض : بدون ناشر 2000 م.
3. أحمد محمد المصري، التخطيط و المراقبة الإدارية،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة ،2004م).
4. سعد عبدالرحمن ، القياس النفسي ، النظرية والتطبيق ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ط3 ، 1998م) .
5. سعيد يس عامر ، إدارة الأفراد ، ط 1 (مصر الجديده : مركز وايدبيرقيس ، 2000م) .
6. السيد عروه ناجي ، الرقابة على الأداء من الناحية العلمية و العملية ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2011م) .
7. صلاح الدين عبد الباقي، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية،(مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م).
8. عبدالباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين، منحى نظمي، دار وائل للنشر، عمان، ط1.
9. عبد الكريم محسن صالح مجيد النجار ، إدارة الإنتاج والعمليات ، ط3 ، عمان ، مكتبة الذاكرة ، 2009م .
10. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2015م.

11. عمر وصفي عقيلي ،إدارة الموارد البشرية ،عمان ، دار وائل ،2005 م .
12. كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، (مصر : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2000م).
13. مبارك عبد القادر، نزار علي محمد ، مبادئ التأمين ، الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، 2009م.
14. محمد توفيق ماضي ، إدارة الإنتاج ، (الإسكندرية ، مكتب ومطبعة الإشعاع ، 1996م) .

أثر إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات على أنظمة الرقابة في المصارف

(بالتطبيق علي بنك التضامن الإسلامي)

إعداد الباحثة

د. غادة بابكر عبد السيد احمد

أستاذ المحاسبة المساعد- كلية الاقتصاد

و العلوم الإدارية-جامعة وادي النيل

2024م-1446هجرية

Abstract

The study dealt with the effect of Electronic Operation r use on banking supervision systems, and the problem of the study was the changes that occurred in the form and method of operating data in computerized systems and methods of controlling them. In addition to the use of computerized accounting systems, the methods and methods of internal review, verification, and control that were intangible or visible.

The study aimed to know the effect of using a Electronic Operation on the efficiency of internal control, and to highlight the benefits and benefits of using computers in data processing and the accuracy of the information extracted .the researcher used deduction method for restricting axes of the problem and formulating the hypotheses and the analytical methods for analyzing the case study

and the result of the study . The study yielded a number of results, including: - Using computerized accounting systems raises the efficiency of internal control over accounting operations and maintains confidentiality of data. The result also demonstrated the niceness of Computerized accounting systems provide information with appropriate and reliable features that help in drawing up future policies and plans, which leads to raising the efficiency of financial performance.

The study recommended a number of recommendations, including: - All Banks should benefit from the application of accounting systems that help to impose internal control on accounting operations to maintain the confidentiality of data.

Key words : Electronic Operation r-Internal control-Tadamon Islamic Bank.

المستخلص:

تناولت الدراسة اثر استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات علي أنظمة الرقابة بالمصارف وتمثلت مشكلة الدراسة في التغيرات التي حدثت على شكل وأسلوب تشغيل البيانات في النظم المحوسبة وأساليب الرقابة عليها. بالإضافة إلى إن استخدام النظم المحاسبية المحوسبة اظهر وسائل وأساليب المراجعة والتحقق والضبط الداخلي غير الملموسة أو المرئية.

وهدفت الدراسة إلى معرفة اثر استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات على كفاءة الرقابة الداخلى ، وإبراز منافع وفوائد استخدام الحاسوب في معالجة البيانات وعلى مدى دقة

المعلومات المستخرجة. وقد استخدمت الباحثة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل دراسة الحالة . وقد أظهرت نتائج الدراسة:– أن استخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات في النظم المحاسبية المحوسبة يرفع من كفاءة الرقابة الداخلية المحوسبة على العمليات المحاسبية والمحافظة على سرية البيانات. كما أظهرت النتائج ضرورة أن توفر النظم المحاسبية المحوسبة معلومات ذات خصائص ملائمة وموثوقة تساعد في رسم سياسات وخطط مستقبلية مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي .
و علي ضوء نتائج الدراسة اقترحت الباحثة عددت من التوصيات أهمها: – يجب على جميع المنشآت الاستفادة من تطبيق الأنظمة المحاسبية التي تساعد على فرض الرقابة الداخلية على العمليات المحاسبية للمحافظة على سرية البيانات.

الكلمات المفتاحية: التشغيل الإلكتروني للبيانات – الرقابة الداخلية

المقدمة:

أولا: الإطار المنهجي

تمهيد:

يعتبر الحاسوب من أهم الأجهزة ألحديثة التي تستخدم في وقتنا الحالي ولقد رفع التطور الكبير والسريع للحاسوب الى إدخاله في النظام التعليمي فهو عصب العملية ألاقتصادية الإجتماعية وهو يستخدم في التحكم في الأجهزة المختلفة كنظام الهاتف وجهاز الحاسب الآلي للبنوك كما انه تستفيد منه في توفير الوقت والسعر والتعليم .
كما تعتبر الرقابة الداخلية واحدة من أدوات التصدي للمشكلات المختلفة التي تعاني منها المنظمات المحلية و الإقليمية والعالمية كونها تقوم بدور المتابع والمشرف على سير العمل الداخلي في هذه المؤسسات ذلك بهدف التقليل من الممارسات غير الأخلاقية وكذلك نجد إن

هنالك علاقة كبيره بين استخدام الحاسوب للرقابة علي نظام المعلومات الالكترونية موثوق به وان الحاسوب يتضمن طاقة الأدوات والأساليب الرقابية التي تحقق امن وسلامة المعلومات .

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الباحثين الذين سبقوا الباحثة في موضوعات شبيهة أو ذات علاقة بموضوع الدراسة وقد وضعتها الباحثة نصب عينيها حتى تقف علي ما توصلوا إليه للمزيد من الإيضاح والتجويد وأهم تلك الدراسات:

1) دراسة الفضل (2007) م:

تناولت الدراسة أثر استخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية وتمثلت مشكلة الدراسة في التغيرات التي حدثت علي شكل أسلوب تشغيل البيانات في النظم المحوسبه وأساليب الرقابه عليها واستخدام الأنظمة المحاسبية مما ساعد في تبويب التقارير. وهدفت الدراسة لزيادة الاهتمام وتطور النشاط التجاري والصناعي مما أدى الى الاهتمام بالرقابة الداخلية على الأنشطة والجوانب المحوسبة وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وضع نظام للرقابة الداخلية المحوسبة يتناسب مع النظام المحاسبي المحوسب للمنشاة وأوصت الدراسة بالعديد من التوجيهات منها رفع فاعلية الرقابة الداخلية و الاستفادة من استخدام الحاسوب مما يساعد على التطوير لمواكبة التطورات التي تحدث سواء في الأنظمة المحوسبة أو الرسائل الرقابية. ركزت هذه الدراسة علي التغيرات التي حدثت علي شكل أسلوب تشغيل البيانات في النظم المحوسبه وأساليب الرقابة عليها، بينما تختلف دراسة الباحثة عن هذه الدراسة في أنها اظهرت وسائل وأساليب المراجعة والتحقق والضبط الداخلي غير الملموسة أو المرئية.

2) دراسة صديق علي (2012) م:

تناولت الدراسة اثر التقنية في تطوير الموارد المبرمجة وهدفت هذه الدراسة إلي تحليل دور التقنية المصرفية في زيادة وتطوير الموارد ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن استخدام التقنية المصرفية أدي إلى زيادة موارد المصارف وذلك يجعلها قادرة على خلق وابتكار وسائل دفع حديثة تلبي حاجة المجتمع ويجعلها الوسيط الأساسي لتسوية المعاملات وبالتالي تتحول المصارف لمستودع قدرات المجتمع المالية ومدخراته بما يحقق الوفرة التمويلية للمصارف. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها الاستمرار في السعي لتعميم استخدام التقنيات المصرفية الحديثة في المعاملات المصرفية من قبل الجهاز المصرفي والمجتمع، وذلك بتغير الثقافة وتوجهها وتكثيف التوعية بفوائد وايجابيات التقنية المصرفية على المجتمع وعلى الاقتصاد والتنمية الإجتماعية . وتختلف ،هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في أن دراسة الباحثة اهتمت بتطوير الموارد المصرفية والتركيز على الرقابة الداخلية.

3) دراسة محمد المصطفي (2016) م:

تناولت هذه الدراسة الرقابة الإلكترونية ودورها في تطوير العمل الإداري وتم تطبيق دراسة الحالة في جامعة الرازي، تجسدت مشكلة هذا البحث في الإجابة على مجموعة من الأسئلة منها : دور الرقابة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بالمؤسسات المختلفة وكيف تحقق الأجهزة الرقابية الكفاءة والفاعلية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأعمال المناط بها وإلى أي مدى تعمل الرقابة الإلكترونية على تقليل أوجه القصور وكيف تساهم الرقابة الالكترونية في تطوير عملية الرقابة. و هدفت الدراسة إلى ألقاء الضوء على التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالرقابة الإلكترونية وإبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات على العمل الإداري وزيادة فعاليته وتسليط الضوء على مدى تأثير وسائل الرقابة الإلكترونية

المستخدمة في تطوير العمل الإداري. وأوصت الدراسة بأن تهتم إدارة الجامعة بعمليات التحديث ومواكبة كل ما هو جديد ومتطور من وسائل الرقابة الالكترونية وأن تقوم بتطوير الهيكل الإداري لوحدة تقانة المعلومات، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في أنها اهتمت بتطوير العمل الإداري) فقط بينما تناولت دراسة الباحثة أثر استخدام الحاسوب على عملية الرقابة.

مشكلة الدراسة:

لقد تطور استخدام الحاسوب تطورا كبيرا في جميع مجالات الحياة كما أنه يعتبر أداة إدارية مهمة وعنصرا مهم من عناصر الإنتاج، وأصبح استخدام الحاسوب في مجال الإدارة والمحاسبة والرقابة أمرا ضروريا للتقليل من حدوث الأخطاء والغش والتزوير، وتحقيق الدقة والسرعة في عمليات التشغيل والوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة وقد شمل هذا التطور استخدام الحاسوب في المصارف لتسهيل الخدمات المصرفية، وهنا ظهرت الحاجة إلى دراسة أثر استخدام الحاسوب في المصارف على أنظمة الرقابة الداخلية .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة التالية :-

- هل يحقق التشغيل الإلكتروني للبيانات الرقابة المناسبة للبيئة الداخلية لدى المصارف؟
- هل يحقق التشغيل الإلكتروني للبيانات تطبيق إجراءات الوصول الشبكي إلى أجهزة الحاسوب المستخدمة في المصارف ؟
- هل يحقق التشغيل الإلكتروني للبيانات إجراءات أمنة للمحافظة علي البيانات والملفات في المصارف ؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1- بيان كيفية وضع ضوابط ونظم رقابية تحقق الدقة والثقة في استخدام أجهزة الحاسوب في المصارف.

2- توضيح أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف.

3- تعريف نظام الحاسوب في طرق جمع ومعالجة البيانات وتخزينها وإعداد التقارير.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة لتقديم إطار للجوانب الرقابية المختلفة التي تكون على تماس مع قسم معالجة البيانات مثل العاملون في هذا القسم أو المستفيدون، المستخدمون له أو المختصون في الحاسوب، كما نظهر أهمية الرقابة في تنفيذ الأهداف الموضوعة للمنظمة، أي أنها وظيفة تمكن من مراجعة العمل الذي يتم تأديته، وكذلك إظهار أسباب التقصير في العمل وكيفية معالجة ذلك لمنع تكرار حدوث القصور والانحرافات إضافة إلى ضرورة تأمين البيانات ومراقبتها من القراصنة والمخربين لكي لا تحصل أي جريمة.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة في الفرضيات التالية :-

1- يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة التنظيمية على العمليات المصرفية .2-يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة على الوصول الشبكي إلى أجهزة الحاسوب في المصارف .

2- يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة على أمن المعلومات في المصارف.

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة علي المنهج الاستنباطي في صياغة أهداف وفرضيات الدراسة. والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة الميدانية وتحليل البيانات.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:-

حدود مكانية: بنك التضامن الإسلامي

حدود زمانية: عام 2023م

حدود بشرية: المحاسبون والموظفون ببنك التضامن الإسلامي

حدود موضوعية: التشغيل الإلكتروني للبيانات ونظام الرقابة الداخلية

مصادر جمع البيانات:

يتم جمع البيانات من الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العلمية ومواقع الانترنت، أما البيانات الثانوية فيتم جمعها من خلال الإستبانة.

تنظيم الدراسة:

تتكون الدراسة من الآتي:-

أولاً: تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة

ثانياً: الإطار النظري للتشغيل الإلكتروني للبيانات وللرقابة الداخلية

ثالثاً: الدراسة الميدانية. ثم الخاتمة والتي تشمل النتائج والتوصيات

أولاً: الإطار النظري التشغيل الإلكتروني للبيانات

مفهوم الحاسب الآلي:

هو(جهاز الكتروني يمكن برمجته ليقوم بإدخال ومعالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها او إظهارها للمستخدم بصورة أخرى و له القدرة على انجاز عمليات متعددة في ثواني بسيطة).(علي،شحاتة- ٢٠٠٦م)

يعرف الحاسوب بأنه (هو جهاز يقوم بمجموعة من العمليات الحسابية وكذلك المنطقية لتنفيذ أوامر معينة يحددها المستخدم فيستقبل البيانات من خلال وحدات الإدخال المختلفة فيقوم بمعالجتها كي يخرجها بصورتها النهائية على شكل معلومات خلال أدوات الإخراج في الحاسوب) (موقع انترنت blog . page nhg2500blogspot.com)

كما عرف بأنه :(هو جهاز يعمل على معالجة البيانات المدخلة له وإخراج معلومات يستفيد منها المستخدم مع إمكانية تخزينها) (موقع انترنت)

أهمية الحاسوب:-

تتمثل أهمية الحاسوب في الآتي :- (المرجع السابق)

1- للحاسوب الكثير من الاستخدامات التي توفر الوقت والجهد ومنها يمتاز الحاسوب بالسرعة العالية في البحث عن المعلومات المطلوبة ودقتها وخلوها من احتمالية وجود خطا .

2- يستخدم في التحكم بالأجهزه المختلفة كالنظام الهاتفي وجهاز السحب الآلي للبنوك حيث تنبه أجهزة الحاسوب بالعاملين على وجود إي خطا فيها .

3- يستخدم في حل المسائل الرقمية الكثيرة وحل المعادلات الكبيرة في وقت قصير جداً.

4- يستخدم في الاتصال ويستخدم للترفيه والتسلية والتواصل مع الكثير من الأشخاص في إي مكان وزمان.

استخدامات الحاسب:

هنالك استخدامات عديدة للحاسوب وهى :- (موقع انترنت https. www .mosoan.com)

(1) المجالات التجارية والاقتصادية خاصة لحساب الميزانيات والأرباح والمدفوعات والمقبولات والرواتب والأجور وغيرها

(2) المؤسسات العالمية والمصارف يستعمل على نطاق واسع فى تصديق العمليات وإصدار الشيكات

(3) المجالات العلمية والأبحاث يستعمل في معظم المجالات العملية كالفيزياء وغيرها

(4) مجال الصناعة والتحكم بالأجهزة ينتشر استخدام الحاسب في التحكم الآلي وخاصة التحكم بالعمليات الصناعية

أهداف الحاسوب:

وتشتمل أهداف الحاسوب على :.(عوض حاج على .2008)

1/ إبراز الحاسب كاداه متعددة الاستخدامات في شتى نواحي الحياة والتركيز على خصائص الحاسب وتقنية المعلومات مثل السرعة والدقة القدرة على التخزين وغيرها.

2/ التعرف على المكونات المادية للحاسب الآلي .

3/ الإلمام باستخدامات مكونات الحاسب المادية .

4/ القدرة على التعلم الذاتي و الجماعي عبر البحث والمناقشة ثم تدوين الحلول.

البرمجيات :

يطلق عليها (بالإنجليزية Soft Wares) وهى عبارة عن وصف لكل ما يقوم به الحاسوب من عمليات متكاملة .لكل المسائل الرياضية والإحصائية بالإضافة الى إجراء التصحيح اللازم

على القيمة التحديدية وانجاز العمليات التي يطلبها المستخدم على أكمل وجه فإن المصطلح البرمجيات يشير إلى كل ما يتكون منه جهاز الحاسوب باستثناء مكونات الحاسوب المادية

مفهوم البرمجيات: تعرف البرمجيات بأنها (هي مجموعة من البرامج في الحاسوب والبرنامج هو مجموعة تعليمات مرتبطة بشكل متسلسل منطقي تخبر الحاسوب ماذا وكيف يعمل من إدخال ومعالجة أو إخراج أو اتصال) (صيام، 2002)

ويرى بعض الكتاب أن البرمجيات (هي كل البرامج المخزنة في الحاسوب ومنها نظم التشغيل البرامج المساعدة لغات البرمجة والبرامج التطبيقية) (ياسين، درويش:2021م)

البرمجيات ودورها في الرقابة علي المصارف:

أولاً: تكنولوجيا المعلومات Information Technology (IT):

يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى التقنيات الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وتطبيقاتها العملية وتتضمن الأجهزة والمكونات المادية، البرمجيات وقواعد البيانات، وشبكات الاتصال (O'Brien,1998).

كما تعرف تكنولوجيا المعلومات (IT) بأنها: "وسائل إلكترونية تستخدم لتجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات" (Greenstein, 2000). وتمثل تكنولوجيا المعلومات (IT) إطاراً شاملاً للقدرات والمكونات والعناصر المتنوعة القادرة على جمع وخزن البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات الملائمة والمفيدة إلى مستخدميها مما يكسبها دوراً فاعلاً في عملية خلق المعرفة التي أصبحت إحدى وسائل القوة Knowledge is Power (صيام، 2002).

ويتضمن المعنى الجوهري لمصطلح تكنولوجيا المعلومات استخدام وبرمجيات الحاسوب وشبكاته لإنتاج معطيات الخبرة والمعرفة والذكاء، كما يتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الخصائص البنائية التي يجب فهمها وتحليلها وقد اعتمدتها الباحثة كمتغيرات رئيسية للدراسة وهي: الخصائص الإدارية، الملائمة، السلامة.

1- الخصائص الإدارية:

وتتمثل الخصائص الإدارية لنظم تكنولوجيا المعلومات في كافة السياسات والإجراءات الإدارية والتنظيمية التي يتم تصميمها واعتمادها في دائرة الحاسوب أو إدارة نظم المعلومات لضمان تحقيق الأهداف باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية. ويمثل الهيكل التنظيمي لإدارة نظم المعلومات الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب وتنسيق جهود كافة الأفراد والعاملين لتنفيذ الأنشطة المصرفية اللازمة لتحقيق الأهداف، كما يتضمن خريطة الوظائف والتقسيمات التنظيمية للوحدات الإدارية التي تقوم بهذه الأنشطة.

ويمكن التعرف على هذه الخصائص وقياسها من خلال: (Wetherblog,1995)

- قياس درجة الرسمية في المصرف والتي تشير إلى مدى وجود وصف وظيفي مكتوب يحدد المهام والإجراءات والصلاحيات الممنوحة لتنفيذها. ولتحسين مستوى كفاءة دليل العمل في تحقيق درجة أفضل من الرسمية في المصرف، فإن ذلك يتطلب توفير قدر مناسب من التوافق بين السلطات و الصلاحيات الممنوحة لكل مستوى للمستويات الإدارية بالإضافة إلى توفير قدر كافٍ من المعلومات الضرورية لتنفيذ المهام.

- قياس درجة المركزية أو اللامركزية، التي تشير إلى مدى تدخل الإدارة العليا ودرجة تفويض السلطات والصلاحيات إلى المستويات الإدارية الأخرى في المصرف. كما يرتبط مفهوم المركزية أو اللامركزية بدرجة انسياب المعلومات ووصولها إلى المستويات الإدارية المختلفة ويؤدي التوسع في تطبيق نظام المركزية في الإدارة إلى تأخير انسياب وانتقال المعلومات وبالتالي إعاقة إنجاز وتنفيذ الأعمال المطلوبة. وتحقق اللامركزية في الإدارة درجة أعلى من الرسمية وقدره على تحقق الرقابة من خلال تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

- قياس درجة تحقيق التكامل بين الأقسام والإدارات المختلفة في المصرف وذلك لضمان اكتمال العمل وتجنب التعارض بين أنشطة الأقسام المختلفة. واستناداً إلى مفهوم نظم

المعلومات بصفتها نظاماً مفتوحاً Open System فإنه يجب بناؤها وتطويرها بحيث تعكس بصورة كفوءة كافة التفاعلات والاتصالات المعلوماتية التي تضمن تدفق المعلومات ضمن قنوات وخطوط الإدخال بحيث تحقق مستوى ملائماً من التكامل الأفقي لمستويات النظام المتماثلة بالإضافة إلى التكامل ألعامودي بين قمة الهرم ألمعلوماتي وقواعده الدنيا بما يتلاءم مع الاحتياجات الإدارية الرقابية وضمان وصول المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

– قياس درجة البيروقراطية ومدى تركز العمل في أيدي أفراد محدودين ودرجة تعقد أداء الأعمال وتنفيذ الأنشطة المصرفية البيروقراطية، وعلى الرغم من الجانب الإيجابي للبيروقراطية المتضمن ضرورة وجود قواعد ومواصفات إجرائية محددة لتنفيذ الأعمال وفقاً للوصف الوظيفي ودليل العمل فإن الجانب السلبي للإدارة البيروقراطية يتمثل في عدم كفاءة القواعد والإجراءات الإدارية وخلوها من تحقيق قدر كافٍ من المرونة اللازمة لتنفيذ الأعمال بكفاءة وفعالية. (ياسين، درويش:2021م).

2- خصائص الملائمة Relevance:

وتعتبر أحد أهم المقاييس والمؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء بوجه عام. وتشير إلى مدى توافق خصائص نظم تقنية المعلومات مع الاحتياجات المتنوعة للمستخدم النهائي End User. ولكي تتمكن الإدارة المصرفية من تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية فإنه لا بد من بناء وتطوير أنظمتها المعلوماتية بصورة ملائمة بحيث تكون قادرة على تحقيق الخصائص الفرعية الآتية:-

– الحداثة ومواكبة التطورات المتسارعة التي يحدثها الإبداع التكنولوجي المتواصل في مجال تقنية وتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها المصرفية وما تنتجه من فرص وإمكانيات تساعد

على إنجاز الأنشطة والعمليات المصرفية بصورة كفؤة وتسهم في تحقيق ميزة تنافسية للمصرف.

- الكفاية والقدرة على استيعاب الاحتياجات المختلفة وتلبيتها والتأكد من أن تطبيقات نظم تقنية المعلومات شاملة لكافة العمليات المصرفية.
- القدرة على تحقيق التكامل بين أنشطة وفعاليات الأنظمة الفرعية وتجنب التعارض بين الوظائف المختلفة.
- سهولة الاستخدام والسرعة في إنجاز العمليات.
- القدرة على تحقيق درجة عالية من الدقة و الموثوقية في المعلومات التي ينتجها، على الرغم من تنوع وضخامة حجم العمليات.

3. خصائص الأمن والسلامة Security:

ويشير مفهوم السلامة إلى تحقيق الأمن والحماية للمكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات وتوفير إجراءات الأمن المادي والمنطقي لحماية الأجهزة والمعدات Hardware، البرمجيات Software، الشبكات Nets، قواعد البيانات Data Base، ومنع حالات الوصول غير المصرح. (اتحاد المصارف العربية، 2003).

الإطار النظري للرقابة الداخلية:

مفهوم الرقابة:

نجد أن موضوع الرقابة كان مختصرا على مفهوم الرقابة الداخلية كإجراءات للاحتياط ضد الأخطاء و التلاعب في موجودات المنشأة و أموالها كما أنها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تساعد فى تقليل احتمالات الغش والأخطاء والحماية النقدية (مصطفى كامل متولي.1989م).

والرقابة تشمل الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات المطبقة في المنشاة لحماية أصولها والتحقق من دقة البيانات المحاسبية ومدي إمكانية الاعتماد عليها والعمل علي زيادة الكفاءة و الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعية .

كما عرفت الرقابة الداخلية بأنها(مجموعة الإجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول المشروع من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في المشروع وتحقيق كفاءة استخدام موارد المشروع المادية والبشرية بطريقة مثلي في : نطاق الالتزام والسياسات والنظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل المشروع) .(عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون.2005م)

مما تقدم يمكن تعريف الرقابة بأنها الإشراف والمراجعة للتعرف على سير العمل داخل المشروع وهي أيضا عملية متابعة دائمة ومستمرة تقوم بها الجهة الرقابية للتأكد من أن ما يجري عليه العمل داخل الوحدة الخدمية أو الاقتصادية يتم وفقا للخطط والسياسات الموضوعة.

الصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين (SAS, No. 1)عرفت نشرة معايير التدقيق نظام الرقابة الداخلية بأنه يعني: "الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس AICPAالقانونيين التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة. وجاء في الفقرة 8 من أن نظام الرقابة IFACالمعيار الدولي رقم 400 الصادرة عن الاتحاد الدولي للمراجعة الداخلية يعني: "كافة السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تتبناها إدارة المنشأة

لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها في ضمان إدارة منظمة و كفؤة للعمل والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب".

ويشتمل نظام الرقابة الداخلية على:- (عبد الرازق محمد عثمان.1988م)

1/ بيئة الرقابة: وتعني الموقف العمومي للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشأة وتتأثر بالعوامل الآتية:

* وظيفة مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
* فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل.
* الهيكل التنظيمي للمنشأة وطرق تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
* نظام الرقابة الإدارية والذي يتضمن وظيفة المدققة الداخلية والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل الوظائف.

2/ إجراءات الرقابة: وتعني كافة السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة بالإضافة إلى البيئة الرقابية لغرض تحقيق الأهداف الخاصة للمنشأة. وفي ظل التشغيل الالكتروني للبيانات فإن ذلك يتضمن السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب بوضع ضوابط رقابية على التغيرات في برامج الحاسوب وبضمان الوصول المصرح إلى ملفات المعلومات وأجهزة الحاسوب.

وتؤثر بيئة الرقابة في مستوى فعالية إجراءات الرقابة حيث تنطوي البيئة القوية على إجراءات رقابية مناسبة (الاتحاد الدولي، المعيار 400). وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن الاتجاه المستقبلي والاستراتيجي للرقابة والتدقيق الداخلي ينظر إلى الدور الذي ستلعبه الأجهزة الرقابية في تزويد منظمات الأعمال بتأكيدات معقولة أن المخاطر التي تتعرض لها قد تم

فهمها وتحليلها وإدارتها بطريقة ملائمة في إطار التغيرات الديناميكية للمنظمة والبيئة المحيطة بها.

ويتضمن مفهوم تحليل المخاطر عملية تحديد العناصر الخطرة المتعلقة بتحقيق الأهداف والتي تعتبر المرحلة الأولى من مراحل دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية يليها تحديد الأسس والإجراءات التي سيتم إتباعها لمعالجة الآثار السلبية لهذه المخاطر وتهديداتها المتوقعة (النجار، 2002)، وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المخاطر الرقابية التي تتعرض لها الأنظمة المصرفية كمخاطر رأس المال، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية.

وستتوقف الباحثة عند المخاطر التشغيلية لنظم المعلومات المصرفية لعلاقتها المباشرة بنظم تقنية وتكنولوجيا المعلومات حيث يشير مفهوم المخاطر التشغيلية إلى "مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير السليمة أو الفاشلة وكذلك مخاطر الأفراد والنظم على جانب الحوادث الخارجة" **(اتحاد المصارف العربية، 2003)**، ومن التعريف أعلاه فإن مخاطر الرقابة التشغيلية تنشأ نتيجة للأسباب الآتية:-

1- عجز أو ضعف الإجراءات والسياسات الإدارية والتنظيمية

2- عجز الأنشطة الشاملة لنظم تقنية المعلومات والناتجة عن:

* عدم كفاءة وفعالية الأجهزة والمعدات المستخدمة.
* عدم كفاءة وفعالية البرمجيات وأنظمة التشغيل المستخدمة.
* عجز التدابير الأمنية لنظم المعلومات وغياب أو ضعف الإجراءات والضوابط الرقابية القادرة على توفير الحماية المناسبة.

3-عدم ملائمة نظم المعلومات المستخدمة لاحتياجات العمل من حيث الكفاءة وسهولة الاستخدام والقدرة على تحقيق التكامل. وتنعكس هذه المخاطر على كافة التطبيقات والمعالجات في النظام المعلومات مما يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر المتوقعة. وتعتبر عملية تحليل وتقييم هذه المخاطر وإدارتها من المسؤوليات المباشرة للإدارة المصرفية والتي تسعى إلى التأكد من أن نشاطات المصرف وعملياته التشغيلية لا تتسبب في وقوع خسائر غير مقبولة والكشف المبكر عن أية انحرافات أو تجاوزات للأنظمة والتعليمات المحددة (الاتحاد الدولي للمراجعة، البيان 1006).

كما أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر نقطة البداية التي يرتكز عليها المدقق الخارجي عند إعداده لخطة وبرنامج التدقيق وتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الاختبارات الأساسية، وكلما كانت الرقابة الداخلية قوية ومتماسكة كلما زاد اعتماد المدقق عليها في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق (الرباعي، سلوم، م 2002)م.

أهمية الرقابة :

تعتبر الرقابة من الوظائف التي تمارسها الإدارة وعلى نحو يؤكد للوحدة المعينة أن العمل يسير وفق الخطة الموضوعة وأن مسئولية كل مدير أن يضع نظام رقابة بحيث يحمي العامل المجتهد من سوء سلوك العامل المهمل ، وهي إدارة للإرشاد وتوجيه الأفراد لتحقيق نتائج معينة .

تتعلق الرقابة الداخلية بالأنشطة المالية والتسويقية وغيرها ولكنها تختلف من حيت الشكل والنوع باختلاف المستوى الإداري ؛ ففي المستويات العليا تتعلق بالسياسات ، وفي المستويات السفلي تتعلق بالعملية التشغيلية .

حيث أن زيادة و اتساع الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية باختلاف أنواعها وأشكالها أدي إلى ضرورة السرعة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفاعلية الإدارة داخل هذه الوحدات وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أدوات الرقابة حيث يتوقف على مدي نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية وهي :-

1/ نجاح وكفاءة رقابة ومتابعة تقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة .

2/ زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم

3/ مدي تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل الأنشطة وبرامج الوحدة ؟

الرقابة الداخلية في المصارف:

تتبع أهمية الإشراف والرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة ، ومن حقيقة أن هذه البنوك تخدم عدة فئات يهمها جميعا أن يظل البنك سائرا في أعماله على أحسن وجه ، فلذلك لابد من التدقيق الداخلي للمصارف.

والتدقيق الداخلي هو أداة من أدوات الإدارة للتأكد من التزام الموظفين المنفذين بالسياسات العامة للإدارة من أهم واجباتهم بيان مدي كفاية نظام الرقابة الداخلية والتحقق من صحة التقارير والبيانات المحاسبية ومتابعتهم للسياسات والنظم الموضوعة ومدي تقييد الموظفين بتطبيق المعلومات التي تضعها الإدارة وكفاءة الأداء في الأقسام والإدارات المختلفة بالمصرف.

ويقدم هؤلاء الموظفين تقاريرهم إلى الإدارة التي يجب ألا تقل عن مستوي المدير العام لمراعاة تحرر الموقف الداخلي من كل قسم أو إدارة قد يؤثر على عمله حفاظا على استقراره .(خلد أمين عبد الله.1998م).

إن وضع أنظمة محكمة الرقابة الداخلية تكون بهدف حماية أصول المنشاة و موجوداتها واختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر وخلوها من أي خطأ تلاعب من أهم المسئوليات الملقاة على عاتق الهيئة الإدارية بالمصرف (عبد المنعم محمود عبد المنعم و عيسي.1982م)

استخدام الحاسوب في الأنظمة المحاسبية :

استخدام الحاسوب في مراجعة الحسابات : (عادل حسن.1979م)

تكمن أهمية استخدام الحاسوب في المراجعة بالسرعة في استخدام العمل، والدقة في الوصول إلى النتائج، وكلا النقطتين السابقتين تعتبران من أهم الخصائص التي تسعى مكاتب مراجعة الحسابات لتحقيقها والتوفيق بينهما، وتقسم البرامج المستخدمة في مراجعة الحسابات إلى مجموعتين علاقتهما المباشرة بعملية التدقيق وهي :

1/ مجموعة برامج المراجعة الرئيسية . 2/ مجموعة البرامج المساندة .

فوائد استخدام الحاسوب كوسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية:

هنالك العديد من الفوائد عند استخدام الحاسوب في تقييم نظام الرقابة الداخلية و هي :-

الداخلية المعقدة، كما يعمل على تحسين عملية المراجعة عن طريق تخطيط برنامج المراجعة بطريقة أكثر دقة وشمولا"، ويساعد استخدام الحاسوب أيضا على تحسين قدرة المراجع في

الحكم على مدى ملائمة نظام الرقابة وكفايتها، كما يساعد على تحسين عملية التنبؤ بالأخطاء المختلفة والكشف عن الأخطاء ، المحتملة، ويستفيد المراجع من الحاسوب عند تقديم توصياته الضرورية لتطوير الناظم وتطوير البرنامج المستخدم في تقييم نظام الرقابة الداخلية بطريقة موضوعية وبدرجة عالية من الثقة تجعل المراجع أكثر اقتناعاً، كما يعمل على تسهيل عملية التقييم الشاملة لأن البرنامج الأساسي للمراجعة بعد مرة واحدة ويمكن تعديله تبعا لتغيرات الظروف .

الدراسة الميدانية:

نبذة تعريفية عن بنك التضامن الإسلامي:

أسس بنك التضامن الإسلامي في نوفمبر 1981م وافتتح في 24 مارس 1983م وساهم بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية وراس المال وعامل تنشيط قطاع الصادر .

الرسالة :

التأهيل للصيرفه الإسلامية ونشر الصيغ الإسلامية للتمويل والمعاملات المصرفية بصورة فعالة ومتجددة في الإطارين المحلي والإقليمي .

المساهمة في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا بتمكين قطاعاته من الحصول علي الخدمة المصرفية المتميزة وباستخدام أحدث التقنيات تحديثاً نحو الأنتاج بما يحقق الشمول المالي .

مساهمات البنك الرأسمالية :

- الشركة السودانية للاتصالات
- البنك السوداني المصرفي

- بنك الاستثمار المالي
- شركة الخدمات المصرفية الالكترونية المحدودة
- الوكالة الوطنية للبترول المحدودة
- شركة وفرة للتخزين والتبريد الحديث

الشركات التابعة :

- شركة التضامن الإسلامي للتجارة والاستثمار المحدودة
- شركة التضامن الإسلامي العقارية المحدودة
- شركة التضامن الإسلامي للخدمات المالية المحدودة
- شركة التضامن الإسلامي للتنمية الزراعية المحدودة
- شركة التضامن الإسلامي للخدمات المحدودة

الخدمات التي يقدمها البنك:

خدمات الانترنت المصرفي :

- خدمات مصرفية (استعلام عن الرصيد – كشف حساب حسب الفترة – طلب دفتر شيكات – استعلام عن شيك محدد – تحويل بين حسابات العميل – تحويل الي حسابات أخري بكل فروع البنك – تحويل المرتبات الشركات والمؤسسات)

خدمات البطاقة المصرفية :

- (تحويل حسابات بنوك أخري – دفع سداد فواتير الموبايل لكل شركات الاتصال – تحويل الرصيد لكل شركات الاتصال – دفع الرسوم الجمركية)

صندوق ضمان الودائع :

- جميع الودائع مضمونة بواسطة صندوق ضمان الودائع المصرفية لدي المصارف العامة
- في حالة حدوث تصفية او توقف المصرف يلتزم الصندوق بصرف الودائع المضمونة كحد أعلي في مدة لا تتجاوز الشهر ويتم تعديل الحد الأعلى المضمون من حين إلى أخر حسب تطور موارد الصندوق
- الصندوق يمنحك حماية متعددة لودائعك اذا كانت في مصارف متعددة
- كما ان جنسية المودع لا تؤثر علي ضمان الوديعة ان كان غير سوداني

منهجية الدراسة و إجراءاتها:

في هذا الجزء من الدراسة سوف يستعرض الباحث منهج الدراسة و مجتمع الدراسة و عينة الدراسة وصدق و ثبات أداة الدراسة علي النحو التالي:

أولاً: منهج الدراسة: المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي .

ثانياً: مجتمع الدراسة : يشمل مجتمع الدراسة جميع العاملين ببنك التضامن الإسلامي الولاية الشمالية ، فرع كريمة و البالغ عددهم (50) موظف.

ثالثاً: عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من(20)موظف تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية يمثلون 40% من مجتمع الدراسة الأصلي.

صدق أداة الدراسة:

يمثل صدق الاستبيان احد الوسائل الهامة في الحكم علي صلاحيته ، وهذه الصفة من أهم الصفات التي يجب توافرها بالاستبيان ، وقد قام الباحث للتأكد من صدق الاستبيان باستخدام أسلوبين:-

الصدق الذاتي:

للتأكد من صدق الأداة المستخدمة تم استخدام معامل الثبات

خضعت محاور الاستبيان لاختبار ثبات لجميع الأسئلة ومدي توافقها مع الإجابات.. والذي

Cron bach Alpha استخدمنا من خلاله اختبار

وهو يقوم بوضع درجة تكون بين (0-1) ظهرت درجته 668 أي ما يعادل (6،) وهي نسبة جيدة جدا.

Cronbach Alpha	N.
668	15

جدول رقم (1) : معامل الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة

م	فرضيات الاستبيان	عدد عبارات الفرضية	معامل الثبات Cronbach's Alpha)	معامل الصدق الداخلي Pearson (Coefficient)
1	الفرضية الأولى	5	0.629	0.832
1	الفرضية الثانية	5	0.594	0.771
3	الفرضية الثالثة	5	0.873	0.934
	الاستبيان كاملاً	15	0.882	0.939

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الاستبانة ، 2023م

يوضح الجدول رقم (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة (0.882) وتعبر هذه القيمة عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله.

خصائص العينة:

اشتملت على الخصائص التالية : (المؤهل العلمي المؤهل المهني ، الوظيفة الحالية سنوات الخبرة) ، وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة :

1/ توزيع العينة حسب المؤهل العلمي :

جدول رقم (2) : التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة %	النسبة التراكمية %
بكالوريوس	28	46.7	46.7
دبلوم عالي	9	15.0	61.7
ماجستير	17	28.3	90.0
دكتوراه	0	0.0	90.0
أخرى	6	10.0	100.0
المجموع	60	100.0	

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

التحليل :

من الجدول رقم (2) فإن (46.7%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس ،و كذلك (15.0%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم دبلوم عالي و (28.3%) مؤهلهم العلمي ماجستير، و (10.0%) مؤهلهم العلمي تخصصات أخرى . نستنتج أن غالبية أفراد عينة

الدراسة جامعيين (بكالوريوس) ، مما يدل على الدراية الكافية والإلمام والتأهيل وهذا يكسب الدراسة القوه في الحجة والاعتماد على المنهج العلمي والتخصص الدقيق.

2/ توزيع العينة حسب المؤهل المهني:

جدول رقم (3) : التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرارات	النسبة %	النسبة التراكمية %
الزمالة البريطانية	0	0.0	0.0
الزمالة الأمريكية	0	0.0	0.0
الزمالة العربية	0	0.0	0.0
الزمالة السودانية	5	8.3	8.3
لا يوجد مؤهل مهني	55	91.7	100.0
المجموع	60	100.0	

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الإستبانة ، 2023م

التحليل :

من الجدول رقم (3) فإن (70.0%) يتضح أن غالبية أفراد العينة لا يوجد لديهم مؤهل مهني حيث بلغت نسبتهم (91.7%) بينما بلغت نسبة حملة الزمالة السودانية في العينة (8.3%).نستنتج أن غالبية أفراد العينة لا يوجد لديهم مؤهل مهني .

3/ توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية:

جدول رقم (4) : التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرارات	النسبة %	النسبة التراكمية %
مدير مكتب المراجعة	8	13.3	13.3
مراجع بالمكتب	12	20.0	33.3

محاسب بالمكتب	19	31.7	65.0
مدير حسابات	9	15.0	80.0
أخرى	12	20.0	100.0
المجموع	60	100.0	

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الإستبانة ، 2023م

التحليل :

من الجدول رقم (4) فإن (10.0%) من أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة مدير مكتب المراجعة ، و (20.0%) عبارة عن مراجعين بالمكتب، و (31.7%) عبارة عن محاسبين بالمكتب ، و (15%) يشغلون وظيفة مدير حسابات ، بينما (020.%) يشغلون وظائف أخرى (لم تذكر في الدراسة) . يستنتج أن أكثر من نصف أفراد عينه الدراسة محاسبين بالمكتب ، مما يثبت أن بيانات ومخرجات هذه الدراسة تعتمد على التخصص الدقيق و المباشر حول موضوع الدراسة ، وان أهل التخصص أغلبية وبالتالي إجاباتهم لها وزن.

4/ توزيع العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) : التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة %	النسبة التراكمية %
أقل من 5 سنوات	6	10.0	10.0
5 سنوات وأقل من 10 سنوات	3	5.0	15.0
10 سنوات وأقل من 15 سنة	20	33.3	48.3
15 سنة فأكثر	31	51.7	100.0
المجموع	60	100.0	

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الإستبانة ، 2023م

التحليل :

من الجدول رقم (5) فإن (10.0%) من أفراد عينة الدراسة خبرتهم اقل من 5 سنوات ، بينما نجد (5.0%) خبرتهم 5 سنوات واقل من 10 سنوات و(33.3%) خبرتهم 10 سنوات واقل من 15 سنة بينما نجد أن (51.7%) خبرتهم 15 سنة فأكثر . يستنتج أن غالبيه أفراد عينه الدراسة لهم خبره عمليه طويلة (10 سنوات)، وان أغلبية العينة المختارة لديها خبرة التجربة الكافية وبالتالي فان إجاباتهم لها وزن . مما يثبت أن بيانات ومخرجات هذا البحث تعتمد على الخبرات في هذا البحث.

اختبار فرضيات الدراسة:- وتتمثل في ثلاثة فرضيات أساسية:-

1 / يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة التنظيمية علي العمليات المصرفية.

2/ يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة علي الوصول الشبكي إلي أجهزة الحاسوب في المصارف.

3/ يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة علي أمن المعلومات في المصارف.

تحليل نتائج الاستبيان بالنسب المئوية المطلقة:

جدول رقم (6): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1	يؤثر نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب علي إجراءات الرقابة التنظيمية علي العمليات المصرفية	32	53.3	22	36.7	6	10.0	0	0.0	0	0.0

2	استخدام الحاسوب في عملية الرقابة يؤدي إلي كفاءتها	25	41.7	32	53.3	3	5.0	0	0.0	0	0.0
3	تقوم الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب في تنظيم العمليات المصرفية	24	40.0	25	41.7	11	18.3	0	0.0	0	0.0
جميع عبارات الفرضية		133	44.3	135	45.0	29	9.7	3	1.0	0	0.0

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

التحليل :

1/ في العبارة الأولى : نجد أن (90.0%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و (10.0%) محايدون ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على العبارة . و هذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبية أفراد عينة البحث يوافقون على أن **نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب يؤثر علي إجراءات الرقابة التنظيمية علي العمليات المصرفية.**

2/ في العبارة الثانية : نجد أن (95.0%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و (5.0%) محايدون ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على العبارة . و هذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبيه أفراد عينه البحث يوافقون على أن تحدد **استخدام الحاسوب في عملية الرقابة يؤدي إلي كفاءتها.**

3/ في العبارة الثالثة : نجد أن (81.7%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و **(18.3%)** محايدون ، و (6.7%) لا يوافقون على العبارة ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على العبارة . و هذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبيه أفراد عينه البحث يوافقون على أن **الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب تقوم بتنظيم العمليات المصرفية.**

بصورة عامة نجد أن (89.3%) من افر ادعينه البحث موافقون على جميع عبارات الفرضية الأول و (9.7%) محايدون و (1.0%) لا يوافقون على عباراته ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الأولى .

جدول رقم (7): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1	نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب يساعد في إجراءات الرقابة علي الوصول الشبكي الي أجهزة الحاسوب في المصارف .	22	36.7	27	45.0	5	8.3	6	10.0	0	0.0
2	هنالك أثر واضح عند استخدام الحاسوب في عملية الرقابة وهو سهولة الوصول الشبكي بالمصارف	25	41.7	24	40.0	11	18.3	0	0.0	0.0	0
3	استخدام الحاسوب في عملية الرقابة يؤدي إلي فعالية الوصول الشبكي بالمصارف	19	31.7	27	45.0	8	13.3	6	10.0	0	0.0
	جميع عبارات الفرضية	93	31.0	131	43.7	43	14.3	30	10.0	3	1.0

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

التحليل :

1/ في العبارة الأولى : نجد أن (81.7%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و (8.3%) محايدون و (10.0%) % لا يوافقون على العبارة ، مما يعنى موافقة غالبيه

أفراد العينة على العبارة . و هذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبيه أفراد عينه البحث يوافقون على أن **نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب يساعد في إجراءات الرقابة علي الوصول الشبكي الي أجهزة الحاسوب في المصارف** .

2/ في العبارة الثانية : نجد أن (81.7%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و (18.3%) محايدون ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على العبارة . وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبيه أفراد عينه البحث يوافقون على أن **هنالك أثر واضح عند استخدام الحاسوب في عملية الرقابة وهو سهولة الوصول الشبكي بالمصارف** .

3/ في العبارة الثالثة : نجد أن (76.7%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و (13.3%) محايدون ، و (10.0%) % لا يوافقون على العبارة ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على العبارة . وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبيه أفراد عينه البحث يوافقون على إن **استخدام الحاسوب في عملية الرقابة يؤدي إلي فعالية الوصول الشبكي بالمصارف** .

بصورة عامة نجد أن (74.7%) من افر ادعينه البحث موافقون على جميع عبارات الفرضية الثانية و (**14.3**%) محايدون و (11.0%) لا يوافقون على عباراته ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الثانية .

جدول رقم (8): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1	يؤدي نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إلي أمن المعلومات بالمصارف	26	43.3	22	36.7	9	15.0	3	5.0	0	0.0
2	عدم استخدام الحاسوب بالمصارف يؤثر سلبا علي أمن المعلومات	18	30.0	29	48.3	7	11.7	6	10.0	0	0.0
3	يؤدي نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إلي كفاءة أمن المعلومات في المصارف.	15	25.0	29	48.3	10	16.7	6	10.0	0	0.0
	جميع عبارات الاستبيان	91	30.3	138	46.0	53	17.7	15	5.0	3	1.0

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

التحليل :

1/ في العبارة الأولى : نجد أن (80.0%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و (15.0%) محايدون و (5.0%) % لا يوافقون على العبارة ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على العبارة . و هذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبيه أفراد عينه البحث يوافقون على أن **نظام الرقابة الداخلية في ظل**

استخدام الحاسوب ق يؤدي إلي أمن المعلومات بالمصارف .

2/ في العبارة الثانية : نجد أن (78.7%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و (11.7%) محايدون ، و (10.0%) % لا يوافقون على العبارة ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على العبارة . و هذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبيه أفراد عينه البحث يوافقون على أن **عدم استخدام الحاسوب بالمصارف يؤثر سلبا علي أمن المعلومات .**

3/ في العبارة الثالثة : نجد أن (73.3%) من افر ادعينه البحث موافقون على العبارة و (16.7%) محايدون ، و (10.0%) % لا يوافقون على العبارة ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على العبارة . و هذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين تسير في الاتجاه الايجابي. ومما سبق نستنتج أن غالبيه أفراد عينه البحث يوافقون على أن **نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب يؤدي إلي كفاءة أمن المعلومات في المصارف.**

بصورة عامة نجد أن (76.3%) من افر ادعينه البحث موافقون على جميع عبارات الفرضية الثالث و (**17.7**%) محايدون و (6.0%) لا يوافقون على عباراته ، مما يعنى موافقة غالبيه أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الثالثة .

اختبار الفرضيات في ضوء النتائج بالوسط الحسابي وقيمة مربع كاى :

جدول رقم (9) : فرضيات الدراسة والوسط الحسابي لكل فرضية

م	فرضيات الاستبيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاى	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
1	الفرضية الأولى	4.33	0.67	19.54	2	0.009
1	الفرضية الثانية	3.9	0.92	23.08	3	0.009
3	الفرضية الثالثة	3.99	0.87	23.94	3	0.002
	جميع فرضيات الاستبيان	4.07	0.82	22.18	3	0.006

قيمة (Chi-Square) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3) تساوى (9.388)

المصدر : إعداد الباحثة من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، 2023م

التحليل :

تم استخدام اختبار (مربع كاى) ، والنتائج مبينة في جدول رقم (2) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة حول فرضيات هذه الدراسة .

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى على الآتي : **يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة التنظيمية علي العمليات المصرفية.**

جدول رقم (10): يبين ملخص نتائج أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة التنظيمية علي العمليات المصرفية..	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاى	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
	4.33	0.67	19.54	2	0.009

قيمة (Chi-Square) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (2) تساوى (9.388)

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى في الفرضية الأولى (**0.009**) و هذه القيمة اقل من قيمة مستوى الدلالة (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية و عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد العينة مما يؤكد صحة الفرضية الأولي .

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على الآتي : **يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة علي الوصول الشبكي إلي أجهزة الحاسوب في المصارف.**

جدول رقم (11) : يبين ملخص نتائج أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثاني

يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة علي الوصول الشبكي إلي أجهزة الحاسوب في المصارف.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاى	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
	3.9	0.92	23.08	3	0.009

قيمة (Chi-Square) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3) تساوى (9.388)

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى في الفرضية الأولى (0.009) و هذه القيمة اقل من قيمة مستوى الدلالة (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول(4) فان ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية و عند مستوى (5%) بين إجابات أفراد العينة مما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على الآتي : **يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة علي أمن المعلومات في المصارف.**

جدول رقم (12): يبين ملخص نتائج أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

يحقق نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب إجراءات الرقابة علي أمن المعلومات في المصارف.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مربع كاى	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
	3.99	0.87	23.94	3	0.002

قيمة (Chi-Square) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (3) تساوى (9.388)

بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى في الفرضية الأولى (0.002) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول(5) فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) بين إجابات أفراد العينة مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج كما يلي:-

1. إن استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف أثر إيجاباً على كفاءة الرقابة الداخلية.
2. إن استخدام الحاسوب في تقييم نظام الرقابة الداخلية عمل على تسهيل عملية التقييم في نظم المراقبة الداخلية المعقدة.
3. أدى استخدام الحاسوب علي أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف على تحسين عملية المراجعة عن طريق تخطيط برنامج المراجعة بطريقة أكثر دقة وشمولاً، كما يساعد على تحسين عملية التنبؤ بالأخطاء المختلفة والكشف عن الأخطاء، المحتملة.

4. ساعد استخدام الحاسوب على تحسين قدرة المراجع في الحكم على مدى ملائمة نظام الرقابة وكفايته.
5. أن استخدام الحاسب الآلي علي أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف يحقق أعلى جودة ممكنة و يسهل العملية الرقابية.
6. إن استخدام الحاسوب علي أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف يسهل حدوث حالات الغش وجعل اكتشافها صعباً.
7. يؤدي نقص خبرة العاملين في استخدام الحاسوب إلى وقوع أخطاء في التشغيل أو الفشل في تخزين واستدعاء البيانات، و كذلك عدم القدرة على اكتشاف جرائم الحاسبات.

ثانياً: التوصيات

لدعم النتائج الايجابية ولتلافي السلبيات فقد خلصت هذه الدراسة إلى التوصيات التالية:-

1. عند استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف لابد من وجود نظام حماية فعال وذلك لمنع حدوث حالات الغش وسهولة اكتشافها .
2. ضرورة التزام البنوك بالتدريب المستمر لمنسوبيها علي استخدام الحاسب الآلي في العملية الرقابية و ذلك لضمان كفاءتها.
3. علي المصارف تخطيط برنامج المراجعة بطريقة أكثر دقة وشمولا"، مما يساعد على تحسين عملية التنبؤ بالأخطاء المختلفة والكشف عن الأخطاء المحتملة.
4. ضرورة التركيز على استخدام الحاسب الآلي في أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف
5. توجيه عملية الرقابة الداخلية لتحسين أداء العاملين .
6. ضرورة الاهتمام باستخدام الحاسوب علي أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف وذلك لتحسين عملية المراجعة.

7. ضرورة تبني الدولة التدريب المستمر على استخدام الحاسوب لكفاءة العاملين بالمصارف.

قائمة المصادر والمراجع :

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. عوض حاج على ، مقدمه في الحاسوب ، بخت الرضا ،السودان ،الخرطوم ،رقم الإيداع 2008 م.
2. عبد الرازق محمد عثمان، أصول التدقيق و الرقابة الداخلية دار الكتب. والطباعة والنشر ،بغداد ، ١٩٨٨ .
3. مصطفى كامل متولي ، دروس في المراجعة ، (وحدة الطبع والتصوير القاهرة ، ١٩٨٩م).
4. توفيق مصطفى أبورقيه ، عبد الهادي إسحاق المصري ، التدقيق و مراجعة الحسابات (دار الكندي للنشر و التوزيع ، جامعة عمان، الأردن ، ١٩٩١ .
5. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية ، (دار وائل للنشر ، عمان .
6. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، (الدار الجامعية :الإسكندرية، ٢٠٠٥).
7. عادل حسن الإدارة (دن ،الإسكندرية :١٩٧٩).
8. الصحن ودرويش ، المراجعة، بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية ، الدار الجامعية، 2005م).

9. سترن روبرت وسترن نانسي، الحاسبات الآلية وتشغيل المعلومات، تعريب و مراجعة: د. أحمد حامد حجاج و د. كمال الدين سعيد، الرياض: دار المريخ للنشر ، 2003م).

10. عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية، (عمان : دار وائل للنشر، 2004).

11. كمال الدين مصطفي الدهراوي و محمد سمير، نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000م) .

12. أمين السيد احمد لطفي ، الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات، (القاهر . العربية، 1996م) .

13. عبد الوهاب نصر على وشحاتة السيد سحاله ، امن البيانات و دوره المعلوماتي، (71 م وشحاته السيد شحاته ، أمن البيانات وثورة المعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية 2014م).

14. فتحى السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية: دار ى الجديدة، 2002م)، ص 346 (2)

15. أحمد حلمي أحرون، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار المناهج ، 2003م).

16. علي،شحاتة(٢٠٠٥-٢٠٠٦)،"الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال-الواقع والمستقبل"-، ب ط ، الدار الجامعية.

ثانيا الرسائل الجامعية

1. الفضل محمد عبد القادر،اثر استخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا دار النشر (2007).
2. طارق الشيخ الخاتمي جاد الله اثر الصيرفه الالكترونية في نظم المعلومات المحاسبية- بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا- الخرطوم ،2008م.
3. محمد مصطفى عثمان محمد فضل، الرقابة الالكترونية ودورها في تطوير العمل الإداري،دراسة حاله(جامعة الرازي في الفتره(2010م- 2015م) رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة أفريقيا العالمية الخرطوم ،2016 م.
4. صديق علي محمد الوادي، أثر التقنية في تطوير الموارد المصرفية ، دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية ،الخرطوم 2012م.
5. السماني عبد المطلب أحمد، .برنامج الحاسوب.منشورات جامعة السودان المفتوحة ، الخرطوم، 2006.م.
6. حمد صالح شقير، استخدام الحاسوب في مراجعة الحسابات، مجلة المدقق، العدد 21 أيلول 2003م،
7. صادق حامد مصطفى، ادارة خطر الاكتشاف في التشغيل الإلكتروني للبيانات، المحلة اللمعادن أو الاقتصاد، جامعة قطر، العدد التاسع، 2001م.
8. ريم عقاب، أثر تطور المعالجة الإلكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية الأردنية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت المملكة الأردنية الهاشمية ، 2002.

9. يول وندل، الغش والاحتيال في بيئة الحاسب، مجلة المحاسب القانوني، العدد 89 ، آذار نيسان 1999 .

مواقع الانترنت:

1. .موقع انترنت blog . paqe nhg2500blogspot.com
2. موقع انترنت https. www mosoan.com

واقع أخلاقيات نشر قضايا الشرف والاعتبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي في أوقات الأزمات

" دراسة على عينة من الناشرين السودانيين على مواقع التواصل الاجتماعي"

د. محمد فرح كرم الله وقيع الله

أستاذ الإعلام والاتصال المشارك – جامعة وادي النيل – كلية الآداب

قسم دراسات الاتصال (الإعلام) – السودان

Abstract:

The study aims at investigating to what extent do Sudanese publishers stick to ethics of publishing in what concerns honor& consideration when publishing on social media at crisis times. The study period run within December 2018 i.e. the start of revolution against former Sudanese president Omer Hassan Ahmed Albasher up to august 2019 where this period witnesses political, economic and security crisis which threatened the state's security , in addition to the extensive political polarization that it witnesses.

The researcher followed the descriptive survey method as a tool for data investigation . A collected available sample of Sudanese publishers on social media who reached up to 100 subjects was examined as the study sample.

The important study results gained are summarized in that the majority of Sudanese publishers who publish on social media stick to ethics of publishing and avoid topics that may constitute violation on publishing ethics in what concerns honor & consideration, while minority of them violates publishing ethics and run through prohibited publication in what concerns honor and consideration .

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى التزام الناشرين السودانيين على مواقع التواصل الاجتماعي بأخلاقيات النشر فيما يتعلق بقضايا الشرف والاعتبار خلال أوقات الأزمات، وقد اتخذت الدراسة الفترة من ديسمبر 2018م بدايات الثورة على نظام الرئيس السابق عمر حسن أحمد البشير، إلى أغسطس من العام 2019م إطاراً زمانيا للدراسة؛ حيث شهدت تلك الفترة أزمة سياسية واقتصادية وأمنية ممتدة كادت تعصف باستقرار البلاد، ورافق كل ذلك استقطاب سياسي غير مسبوق.

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وأداة الاستقصاء، وجرت الدراسة على مجتمع الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي، بأخذ عينة متاحة بلغ قوامها مائة من المبحوثين.

من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن أكثر الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي يتجنبون الخوض بالنشر في الموضوعات التي يمكن أن تشكل انتهاكاً لأخلاقيات النشر فيما يخص قضايا الشرف والاعتبار، وأن القلة منهم هي التي يمكن أن تقع في النشر الممنوع أخلاقيا وتشريعيا فيما يخص قضايا الشرف والاعتبار.

مقدمة:

عالجت هذه الدراسة واقع أخلاقيات النشر على مواقع التواصل الاجتماعي فيما يمكن أن يشكل مدخلا للتعدي على الشرف والاعتبار، ويؤدي بصاحبه إلى الوقوع تحت طائلة العقاب حسب القوانين الإعلامية النافذة. تأتي هذه الدراسة في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية التي مر بها السودان خلال فترة الدراسة، وما تمخض عنها من تغيير كبير في البنية السياسية ، وما ترتب على ذلك من تغييرات في مكونات الدولة السودانية. ولما كان النشر في مثل هذه الظروف قد يتأثر بردود الأفعال؛ أرادت الدراسة الوقوف على مدى

التزام الناشرين السودانيين على هذه المواقع بالمبادئ الأخلاقية عند نشرهم لما يتعلق بالمضمون ذي العلاقة بقضايا الشرف والاعتبار.

حددت الدراسة المشكلة التي يتم دراستها، ثم تحديد أسئلة الدراسة، فالأهداف المرجو الوصول إليها، كما حددت الدراسة المنهج المستخدم وأداة جمع البيانات، ثم بيان مجتمع الدراسة وعينتها وإطارها، ثم تعريف لمصطلحات الدراسة، إضافة إلى نماذج من الدراسات السابقة، ثم النتائج التي توصلت لها الدراسة، وأخيرا مراجع الدراسة.

مشكلة الدراسة وسبب اختيارها:

تربعت مواقع التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة على عرش المواقع المؤثرة بصورة واضحة وجلية على الجماهير بمختلف اتجاهاتها، وقد لا حظ الباحث ذلك جليا خلال أحداث السودان الأخيرة التي أطاحت بحكم الرئيس السوداني السابق "عمر حسن أحمد البشير" في السادس من أبريل من العام 2019م.

في ظل هذا التأثير القوي لمضامين هذه المواقع على الجمهور، أراد الباحث الوقوف على مدى التزام الناشرين عبرها بأخلاقيات النشر، في ظل أزمة سياسية واقتصادية وأمنية ومجتمعية من جهة، واستقطاب حاد بين خصماء السياسة في السودان من جهة أُخرى. وفي هذا البحث سيتم التركيز على أخلاقيات النشر على مواقع التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بقضايا الشرف والاعتبار.

وقد اختار الباحث هذه المشكلة لدراستها لعدة أسباب:

1 – لأن مواقع التواصل الاجتماعي كالواتساب وفيس بوك مثلت مجالا للنشر الذي يمكن أن يتعدى على حقوق الآخرين في العيش دون أن تتعرض ذواتهم للأذى النفسي بسبب النشر.

2 – لاحظ الباحث استخداما غير أخلاقي لهذه المواقع بالتعدي اللفظي على الآخر فأراد التثبت من مدى كون ذلك حالة عامة أم أنها منحصرة عند البعض دون الكل.

3 – استخدام تلك المواقع من قبل الجماعات السياسية المختلفة لتوجيه جمهورها.

4 – التوثيق العلمي لأخلاقيات النشر خلال أزمة الأحداث التي عصفت بالسودان في فترة الدراسة.

5 – استكمالاً لدراسة سابقة نُشرت للباحث عن واقع أخلاقيات تعامل الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي مع مصادر الأخبار في أوقات الأزمات، ودراسة أخرى عن واقع أخلاقيات نشر المضمون الخبري.

ويمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة في تساؤل كبير هو:

ما هو واقع النشر على مواقع التواصل الاجتماعي الذي يمكن أن يؤدي إلى إنتهاك الشرف والاعتبار للآخرين، من قبل الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي في في أوقات الأزمات؟.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:-

1 – التعرف على مدى إدراك الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي لمسؤولياتهم الأخلاقية تجاه ما ينشرون من مضامين حول قضايا الشرف والاعتبار.

2 – التعرف على مدى التعدي بالنشر على حقوق الآخرين فيما يتعلق بالشرف والاعتبار.

تساؤلات الدراسة:

1 – هل يدرك الناشرون على مواقع التواصل الاجتماعي مسؤولياتهم تجاه ما ينشرون من مضامين تتعلق بالشرف والاعتبار؟.

2 – ما مدى التزام الناشرين بمسؤلياتهم الأخلاقية تجاه حقوق الآخرين فيما يتعلق بصون كرامتهم واحترامهم؟.

منهج الدراسة:

هذه الدراسة تقع ضمن مجموعة الدراسات الوصفية التي تقدم وصفاً للظواهر والأحداث موضع البحث (عبد الرحمن، ب .ت، ص 63)، واستخدمت منهج المسح survey بأسلوب المسح الوصفي descriptive survey؛ باعتباره المنهج الأنسب لهذه الدراسة؛ لتناسب خطواته معها، وتناسبه مع المعلومات التفصيلية للدراسة، والأداة المستخدمة؛ حيث قام الباحث بدراسة مسحية لمعرفة الملامح العامة لأخلاقيات النشر حول قضايا الشرف والاعتبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومعرفة مدى التزام الناشرين بصيانة حقوق الآخرين في العيش بكرامة واحترام دون التعدي بالنشر على ذواتهم. وقد قام الباحث اعتماداً على هذا المنهج بتحديد حجم ونوع العينة، وأداة جمع البيانات، واستعان بعدد من المعاوِنين المتدربين للمساعدة في توزيع الاستبانة وجمعها ومراجعتها، ثم تصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها. (محمد، ب. ت، ص 92 – 95)

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة أداة الاستقصاء(الاستبيانات أو الاستفتاء) Questionnaire وهو "أسلوب يهدف إلى إستشارة المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة؛ لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها، دون تدخل الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات". ويُعتبر هذا الأسلوب في جمع المعلومات والآراء من أكثر الأساليب ملاءمة لمثل هذا النوع من الدراسات (محمد، 1993م، ص 183 – 184). وقد صمم الباحث استمارة استقصاء، محتوية على أسئلة شملت محاور الدراسة المختلفة، ثم عرضها للتحكيم من جانب كل من: البروفيسور/ عبد النبي عبد الله الطيب، أستاذ الصحافة بجامعة الإمام محمد بن سعود، بالمملكة العربية السعودية، والدكتور/ مكي محمد مكي، أستاذ الإعلام المشارك بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية، وقد

أبدى المحكمان ملاحظاتهما حولها، وقام الباحث بإعادة تحرير الاستبانة وصياغتها بناء على تلك الملاحظات، ثم قام بتوزيعها على عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة:Population

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه مجموع الحالات التي تنطبق عليها خصائص معينة (مختار، 2006م، ص 132). وقد اختار الباحث مجتمع الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي في السودان، وهو مجتمع كبير لكنه مجهول العدد بالنسبة للباحث ولا يمكن حصره؛ حيث لم يكن في مقدرة الباحث الإحاطة بهذا المجتمع الكبير وصعب التحديد. غير أن الخصيصة التي تنطبق على هذا المجتمع هي مزاولة النشر على مواقع التواصل الاجتماعي في فترة إجراء الدراسة.

عينة الدراسة:Sample

اختار الباحث مائة (100) فرداً من الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي، بأسلوب العينة المتاحة، وهي من العينات غير الاحتمالية Non-Probability sampling؛ فتم توزيع عدد المائة استبانة على المبحوثين ممن كانوا متاحين أمام الباحث، ومع ذلك رجعت عدد من الاستبانات بدون إجابة، أو أن من تم التوزيع لهم لا يستخدمون هذه المواقع للنشر، فاضطر الباحث لتعويض العدد مرة أُخرى بإعادة التوزيع على أفراد آخرين.

إن الزمن المتاح للباحث لإنجاز هذه الدراسة، إضافة للصعوبات المادية، وصعوبة الوصول للجمهور؛ حتمت على الباحث اختيار عينة الدراسة بهذا الحجم المذكور. (مختار، ص 43، محمد، 1997م، ص70 – 73، آدم، 2001م، ص 54)

إطار الدراسة:

جمهورية السودان، هو الإطار المكاني للدراسة، أما الإطار الزماني فتمثل في الفترة من ديسمبر 2018م بداية الثورة على نظام الحكم السابق في السودان برئاسة " عمر حسن أحمد

البشير" إلى أغسطس 2019م، وهو تاريخ التوقيع النهائي على وثائق حكم الفترة الانتقالية بين المجلس العسكري الحاكم حينذاك، وقوى الحرية والتغيير التي قادت التغيير ضد النظام السابق.

مصطلحات الدراسة:

شملت هذه الدراسة المصطلحات التالية، والتي نقصد بها في هذه الدراسة ما يليها من تعريفات:

واقع: ورد معنى " الواقع " في المعجم الوسيط بأنه: الحاصل، يُقال أمر واقع. (إبراهيم، 1987م، ص 1050)، كما يُعرَّف الواقع بأنه:" كل ما يُكوِن حياة الناس في جميع المجالات بكل مظاهرها وظواهرها وأعراضها وطوارئها". (أحمد، htt://library.islamweb.net)

وبناء على ذلك فإن الباحث يقصد بكلمة "واقع" في هذه الدراسة: الحالة الأخلاقية التي يظهر بها المحتوى المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الإطار الزماني والمكاني الذي يضبط هذه الدراسة. (محمد فرح، 2016م، ص 92).

أخلاقيات النشر: تُعرف الأخلاقيات الصحفية بأنها: المعايير والضوابط التي ينبغي أن يلتزم بها الصحفي أثناء ممارسته لمهنته، كالكتابة وعرض الوقائع، وعلاقة الصحفي بالأطراف الأخرى. (الصادق، الموقع الإلكتروني: http://www.jadeedmedia.com)

وبناء على ذلك فإننا نقصد بأخلاقيات النشر في هذه الدراسة: الضوابط التي ينبغي أن يلتزم بها الناشر على مواقع التواصل الاجتماعي نحو من يتعلق بهم المحتوى المنشور في الموقع، دون أن يكون مجبراً على ذلك.

قضايا الشرف والاعتبار: ونعني بها النشر الذي يمكن أن يقلل من قيمة الإنسان عند نفسه، أو عند الآخرين، والتقليل من كرامته واحترامه. (ليلى، 2001م، ص 172)

مواقع التواصل الاجتماعي: ويقصد بها:" منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح لمشتركيها بإنشاء مواقع خاصة بهم، ومن ثم ربطهم عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين يشتركون معهم في ذات الاهتمامات والهوايات" (وليد، 2019م، ص 171 – 172)

الأزمة: تُعرَّف الأزمة اصطلاحاً بأنها: " تهديد خطير يمكن أن يعصف بأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد أو المنظمات أو الدول، سواء أكان الخطر متوقعاً أم غير متوقع" (عبد الله، 1430هـ، ص 37). كما تُعَرف بأنها:" أمر غير متوقع الحدوث، يشوش الذهن، يُنبئ بتغيير حاسم ووشيك". (المرجع نفسه، ص 39)

وفي هذه الدراسة نقصد بالأزمة: ما تعرض له السودان من مهددات أمنية وسياسية واقتصادية بسبب الاستقطاب والنزاع الحاد والفظ بين المكونات السياسية المختلفة؛ والاستخدام الكثيف للآلة الإعلامية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ الأمر الذي ربما يؤدي إلى نسف وجود واستقرار الدولة السودانية ويقود إلى مصير مجهول للشعب والوطن.

الدراسات السابقة:

وقف الباحث على عدد من الدراسات السابقة في مجال أخلاقيات النشر منها: (عبد النبي، 2018م، ص273)

1 – دراسة " معتز صديق الحسن " و عنوانها " مدى التزام الصحافة السودانية بالضوابط الأخلاقية والقانونية للنشر"، وهي دراسة وصفية استخدمت منهج المسحي، والاستبيان كأداة لجمع البيانات، إضافة إلى المقابلة، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الصحافة السودانية بالموجهات القانونية والأخلاقية للنشر. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الصحافة في السودان لا تلتزم في كثير من الأحيان مع قيم المجتمع من حيث المحتوى المنشور، وأن أهم الأسباب في ذلك يعود إلى التَّعجُل في الحصول على السبق الصحفي.

2 – دراسة " نواف حازم خليل، وخليل إبراهيم" وعنوانها " الصحافة الإلكترونية، ما هيتها والمسؤولية التقصيرية الناشئة عن نشاطها"، وهدفت الدراسة إلى تحديد المسؤولية التقصيرية للصحفي الإلكتروني، المفضية إلى ارتكاب الأخطاء الواجبة للعقاب. استخدمت الدراسة المنهج المقارن، والمنهج التحليلي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: إن الواقع المهني الجديد الذي أوجدته الصحافة الإلكترونية فيما يخص الصحفيين، استوجب إلمام الصحفي بشروط جديدة ليضمن حقه في النشر.

3 – دراسة:" عبد العزيز موسى بشاره محمد أحمد، و فخري عبد القادر علي الفكي _ الموسومة:" المسوؤلية الأخلاقية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، رؤية أخلاقية وتساؤلات (دراسة على عينة من طلاب جامعة كردفان – السودان). وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل مضمون تلك المواقع، باستخدام أداتي الاستبانة والملاحظة لجمع المعلومات. وتتبع أهمية الدراسة من تسليطها الضوء على الدوافع الأخلاقية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي (الواتساب والفيس بوك). ومن أهم نتائج هذه الدراسة استخدام هذه المواقع لاقتحام الخصوصيات الفردية والأسرية؛ الأمر الذي ترتب عليه بعض المشكلات الأسرية.

العلاقة بين هذه الدراسة وتلك الدراسات:

تتقارب هذه الدراسة إلى حد كبير مع تلك الدراسات من حيث الموضوع العام، غير أن هذه الدراسة اختلفت عنها من حيث مجتمع الدراسة، والمحتوى الذي تدور حوله إشكالية الدراسة، إضافة إلى البيئة غير الطبيعية لهذه الدراسة من حيث الاستقرار، وتلك العوامل مجتمعة لها تأثير في تناول القائم بالاتصال؛ ولذلك تُعتبر هذه الدراسة مكملة لتلك الدراسات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً – المعلومات الشخصية عن المبحوثين:

جدول رقم(1): يوضح نوع العينة

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	56	%56
أنثى	44	%44
المجموع	100	%100

من الجدول رقم (1)، يتضح أن عدد الذكور يمثل النسبة الأعلى بنسبة 56%، يليه عدد الإناث بنسبة 44%.

جدول رقم (2): يوضح عمر أفراد العينة

العمر بالعام	التكرار	النسبة
16 – 25	26	%26
25 – 44	40	%40
40 فأكثر	34	%34
المجموع	100	%100

الجدول رقم (2) يبين أعمار أفراد عينة الدراسة، وقد مثل العمر (25 – 40) عاماً النسبة الأعلى وهي الفئة الأكثر نشاطاً وحيوية على مسار الحياة، وهذه الفئة من الشباب هم الذين كانوا في مقدم ركب التغييرات التي تحدث في السودان، بينما تلتها الفئة العمرية (40 عاماً فأكثر) بنسبة 34%، وهي تمثل الفئة الأكثر نضجاً ورُشداً، بينما أتت في الأخير الفئة (16 – 25) بنسبة 26% وهي فئة ما زالت تحت تأثير الطفولة لكنها سهلة القياد والتشكيل.

جدول رقم (3): يوضح مهنة أفراد عينة الدراسة

المهنة	التكرار	النسبة
موظف	71	%74
طالب	22	22.9
أُخرى	03	03.1
المجموع	96	%100

من الجدول رقم (3) يتضح أن فئة الموظفين هي الأعلى بنسبة 74%، تلتها فئة الطلاب بنسبة 22.9%، وهما الفئتان الأكثر تأثيراً وتأثراً في أي تغييرات في السودان. بينما كانت هناك فئة لم تفصح عن نفسها بنسبة 3.1%.

جدول رقم (4): يوضح الحالة الإجتماعية لعينة الدراسة

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة
متزوج	60	%61.9
عازب	35	36.1
مطلق	2	02.1
المجموع	97	%100

جدول رقم (4) يوضح الحالة الإجتماعية لعينة الدراسة حيث جاءت فئة المتزوجين في المقدمة بنسبة 60.9%، ثم فئة عازب (غير المتزوجين) بنسبة 36.1%، وأخيراً فئة المطلقين بنسبة 2.1%، وفي ذلك إشارة إلى الاستقرار الأسري لعينة الدراسة.

المحور الثاني: مدى استخدام المبحوثين لوسائل الاتصال الاجتماعي

جدول رقم (5): يوضح مدى استخدام عينة الدراسة لمواقع التواصل الاجتماعي

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	98	%98
لا	02	%02
المجموع	100	%100

الجدول رقم (5) يوضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 98%، وأن 2% فقط هم الذين لا يستخدمون هذه المواقع.

جدول رقم (6): يوضح مواقع التواصل التي يستخدمها أفراد العينة

الإجابة	التكرار	النسبة
فيسبوك	24	%25.3
واتساب	65	%68.4
أُخرى	06	%6.3
المجموع	95	%100

من الجدول رقم (6) يتضح أن موقع الواتساب هو الأكثر استخداماً من قِبل أفراد العينة بنسبة 68.4%، يليه في الاستخدام موقع الفيسبوك بنسبة 25.3%، وأخيراً مواقع أُخرى لم يتم ذكرها بنسبة 6.3%.

جدول رقم (7): يوضح متوسط عدد الساعات التي يقضيها أفراد العينة على مواقع التواصل الاجتماعي

الإجابة	التكرار	النسبة
1	21	%22.1
2	27	%28.4

3	17	%17.9
4	08	%8.4
5	09	%9.5
6	06	%6.3
7	03	%3.2
8	03	%3.2
10	01	%1.1
المجموع	95	%100

الجدول رقم (7) يوضح متوسط عدد الساعات التي يقضيها أفراد العينة على مواقع التواصل الاجتماعي وهي من الأعلى للأدنى كما يلي: ساعتان بنسبة 28.4%، ثم ساعة واحدة بنسبة 22.1%، فثلاث ساعات بنسبة 17.9%، وخمس ساعات بنسبة 9.5%، تلى ذلك أربع ساعات بنسبة 8.4%، ثم ست ساعات بنسبة 6.3%، ثم سبع وثمان ساعات بنسبة 3.2% لكليهما، وأخيراً من يقضون عشر ساعات ونسبتهم 1.1% من أفراد العينة.

جدول رقم (8): يوضح نوع الأجهزة التي يتم استخدامها للنشر

نوع الجهاز	التكرار	النسبة
الحاسوب	04	%4.3
الجوال الشخصي	88	%95.7
المجموع	92	%100

من الجدول رقم (8) يتضح أن أفراد العينة يستخدمون الجوال الشخصي في النشر على مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة أكبر بلغت 95.7%، يليهم من يستخدمون الحاسوب ونسبتهم 4.3%.

جدول رقم (9): يوضح ملكية الجهاز الذي يستخدمه أفراد العينة للنشر على مواقع التواصل الاجتماعي

نوع الملكية	التكرار	النسبة
ملكي الخاص	98	%98
ملك الأسرة	01	%01
ملك المؤسسة التي أعمل بها	01	%01
المجموع	100	%100

من الجدول رقم (9) يتضح أن أغلب الأجهزة التي يستخدمها أفراد العينة للنشر على مواقع التواصل الاجتماعي تعود ملكيتها لهم بنسبة 98%، ثم يتساوى عدد من تعود ملكية الأجهزة التي يستخدمونها للنشر على مواقع التواصل الاجتماعي إلى الأسرة، أو مؤسسة العمل بنسبة 1% لكليهما.

المحور الثاني: خيارات عينة الدراسة حول واقع نشر الموضوعات التي يمكن أن تؤدي إلى الوقوع تحت طائلة جرائم الشرف والاعتبار:

جدول رقم(10): في حال نشرك لمحتوى له علاقة بشخص أو أشخاص آخرين، فإنك لا تنشر أي محتوى يقلل من قيمة الآخرين بين الناس

الخيار	التكرار	النسبة
أوافق	**93**	**%94.9**
لا أوافق	**03**	**%3.1**
محايد	**02**	**%2.0**
المجموع	**98**	**%100**

من الجدول رقم (10) يتضح أن الذين يوافقون على أنهم لا ينشرون المحتوى الذي يقلل من قيمة الآخرين بين الناس، يمثلون الأغلبية بنسبة 94.9%، بينما الذين لا يوافقون على أنهم لا ينشرون المحتوى الذي يقلل من قيمة الآخرين بين الناس فنسبتهم 3.1%، أما المحايدون فنسبتهم 2.0%.

جدول رقم (11): في حال نشرك لمحتوى له علاقة بشخص أو أشخاص آخرين فإنك تنشر المحتوى وإن قلل من قيمة الآخر ما دام المحتوى صادقا

الخيار	التكرار	النسبة
أوافق	**21**	**%23.3**
لا أوافق	**54**	**%60**
محايد	**15**	**%16**
المجموع	**90**	**%100**

من الجدول رقم (12)، يتضح أن نسبة الذين يوافقون على أنهم ينشرون المحتوى وإن قلل من قيمة الآخر مادام المحتوى صادقا هم 23.3%، وأن الذين لا يوافقون على نشر المحتوى الذي يقلل من قيمة الآخرين وإن كان صادقا نسبتهم 60%، أما المحايدون فنسبتهم 16%.

جدول رقم (13): في حال نشرك لمحتوى له علاقة بشخص أو أشخاص آخرين، فإنك ترد على إساءة الكتاب الآخرين بمثلها من باب عزة النفس

الخيار	التكرار	النسبة
أوافق	14	%15.4
لا أوافق	57	%62.6
محايد	20	%22
المجموع	91	%100

من الجدول رقم (13)، نجد أن نسبة الذين يوافقون على أنهم يردون على إساءات الناشرين الآخرين لهم من باب عزة النفس بلغت 15.4%، بينما الذين لا يوافقون على الرد على تلك الإساءات بمثلها فقد بلغت نسبتهم 62.6%، أما المحايدون فنسبتهم 22%.

جدول رقم (14): في حال نشرك لمحتوى له علاقة بشخص أو أشخاص آخرين، فإنك تتجنب الخوض في القضايا المنظورة أمام المحاكم

الخيار	التكرار	النسبة
أوافق	58	%64.4
لا أوافق	14	%15.6
محايد	18	%20
المجموع	90	%100

من الجدول رقم (14) يتضح أن نسبة الذين يتجنبون النشر حول القضايا المنظورة أمام المحاكم وأشاروا لذلك بالموافقة هي 64.4%، بينما الذين لا يتورعون عن نشر القضايا المنظورة أمام المحاكم فنسبتهم بلغت 15.6%، أما المحايدون فنسبتهم 20%.

جدول رقم (15): في حال نشرك لمحتوى له علاقة بشخص أو أشخاص آخرين، فإنك تبتعد عن الخوض في الحياة الخاصة للآخرين إلا بإذنهم

الخيار	التكرار	النسبة
أوافق	81	%89
لا أوافق	3	%3.3
محايد	7	%7.7
المجموع	91	%100

بالنظر للجدول رقم (15) نلاحظ أن الذين لا يخوضون بالنشر في الحياة الخاصة للآخرين وأشاروا لذلك بأوافق قد بلغت نسبتهم 89%، أما الذين يخوضون في الحياة الخاصة للآخرين وأشاروا لذلك بلا أوافق فقد بلغت نسبتهم 3.3%، وأما الذين بقوا في الحياد فنسبتهم قد بلغت 7.7%.

جدول رقم (16): في حال نشرك لمحتوى له علاقة بشخص أو أشخاص آخرين، فإنك تنشر ما يتعلق بالحياة الخاصة للآخرين إن رأيت فيه مصلحة عامة، وإن لم يأذنوا لك بذلك

الخيار	التكرار	النسبة
أوافق	14	%15.1
لا أوافق	64	%68.8
محايد	15	%16.1
المجموع	93	100

من الجدول رقم (16) نلاحظ أن الذين ينشرون حول القضايا الخاصة دون إذن صاحب الخصوصية؛ إن رأوا في ذلك مصلحة، قد بلغت نسبتهم 15.1% وهم من أشاروا في إجابتهم بأوافق، أما الذين يتجنبون النشر حول الحياة الخاصة للآخرين وإن رأوا فيها مصلحة ما لم يؤذن لهم بذلك فقد بلغت نسبتهم 68.8%، وهم الذين أشاروا في إجابتهم بلا أوافق، أما من أجابوا بالحياد فقد بلغت نسبتهم 16.1%.

الخاتمة:

ونختم هذه الدراسة بنتائجها العامة، ويمكن ذكرها في النقاط التالية:-

1 – معظم أفراد العينة يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بنسبة 98%.

2 – أهم المواقع التي يستخدمها أفراد العينة تمثلت في الواتساب والفيسبوك على التوالي.

3 – أفراد العينة يقضون من الزمن على مواقع التواصل الاجتماعي في المتوسط ما بين ساعة كحد أدنى، وعشر ساعات كحد أقصى.

4 – أهم الأجهزة التي يستخدمها أفراد العينة للنشر على مواقع التواصل الاجتماعي تمثلت في الجوال الشخصي والحاسوب على التوالي.

5 – معظم أفراد العينة يمتلكون الأجهزة المستخدمة في النشر؛ الأمر الذي يتيح لهم سهولة المتابعة والنشر في الوقت الذي يناسبهم.

6 – أظهرت الدراسة تجنب المبحوثين لنشر أي محتوى يمكن أن يقلل من قيمة الآخرين بين الناس بنسبة كبيرة بلغت 94.9%، بينما من يمكن أن يتأذى منهم الآخرون بسبب النشر فقد بلغت نسبتهم 3.1%.

7 – يظهر من الدراسة أن الأغلبية من الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي يتجنبون النشر الذي يقلل من قيمة الآخر حتى وإن كان المحتوى صادقاً، وذلك بنسبة بلغت 60%، بينما الذين يتجرؤون على النشر عند صدق هذا المحتوى فنسبتهم 23.3%.

8 – هناك من ينتصرون لأنفسهم من خلال النشر على مواقع التواصل الاجتماعي، ونسبتهم هي الأقل وقد بلغت 15.4%، بينما الأغلبية يتجنبون ذلك بنسبة بلغت 62.6%.

9 – إن من يتجنبون النشر حول القضايا المنظورة أمام المحاكم هم الأغلبية بنسبة 64.4%، بينما هناك من لا يتورعون عن النشر حول ذلك بنسبة 15.6%.

10 – أغلبية الناشرين يمكن أن يتعرضوا بالنشر للقضايا الخاصة بالآخرين ولكن بشرط الإذن المسبق من صاحب الحالة الخاصة، وهذا النوع من الناشرين بلغت نسبتهم 89%، بينما الذين لا يكترثون للإذن عند نشر القضايا الخاصة فنسبتهم هي الأقل وقد بلغت 3.3%.

11 – أغلبية الناشرين لا يتعرضون للحياة الخاصة للآخرين وإن كان في نشرها المصلحة العامة، وذلك بنسبة بلغت 68.8%، بينما من يمكنهم النشر والخوض في القضايا الخاصة بدعوى المصلحة العامة فنسبتهم هي الأقل وبلغت 15.1%.

12 – بوجه عام، يظهر من الدراسة أن معظم الناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي؛ وفقا لنتائج هذه الدراسة، يتجنبون الخوض بالنشر في قضايا الشرف والاعتبار والحياة الخاصة للآخرين؛ وفي ذلك إشارة إلى الوعي الأخلاقي والقانوني بخطورة النشر في هذا المجال، بينما هنالك قلة من الناشرين لا يتورعون عن النشر الضار حول تلك القضايا، ربما بقصد من النفس، أو جهل أخلاقي وقانوني بخطورة النشر في مثل هذه القضايا.

قائمة المراجع:

1 – إبراهيم أنيس، وآخرون – المعجم الوسيط، الجزء الثاني، باب القاف (أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 1987م، دون رقم طبعة).

2 – أحمد بوعود – فقه الوقائع – المكتبة الإسلامية – شبكة إسلام ويب. على الموقع الإلكتروني: htt://library.islamweb.net

3 – آدم الزين محمد – الدليل إلى منهجية البحث وكتابة الرسائل الجامعية – (دار جامعة أُم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، السودان، الخرطوم، 2001م، الطبعة الثالثة).

4 – الصادق الحمامي – الصحفيون وأخلاقياتهم في زمن الميديا الإجتماعية – الموقع الالكتروني: http://www.jadeedmedia.com

5 – راسم محمد الجمال – مقدمة في مناهج البحث العلمي – (جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، القاهرة، 1999م، دون رقم طبعة).

6 – عبد الله إبراهيم الكيلاني – إدارة الأزمة، مقاربة التراث.. والآخر – (مركز البحوث والدراسات، قطر، الدوحة، 1430هـ، كتاب الأمة، العدد: 131).

7 – عبد الرحمن أحمد عثمان – مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية – (دار جامعة إفريقيا العالمية للنشر، السودان، الخرطوم، 1995م، دون رقم طبعة).

8 – للمزيد انظر: عبد النبي عبد الله الطيب – بحوث في الاتصال الجماهيري والإعلام الجديد (الدار العالمية للنشر، مصر، القاهر، 2018م، الطبعة الأولى).

9 – ليلى عبد المجيد – تشريعات الصحافة في الوطن العربي ، الواقع وآفاق المستقبل – الطبعة الثانية (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م).

10 – مختار عثمان الصديق – مناهج البحث العلمي – (إيثار للطباعة، السودان، الخرطوم، 2006م، دون رقم طبعة).

11 – انظر: محمد شومان – مناهج البحث الإعلامي، تصميم البحوث الإعلامية – (دون معلومات نشر وطبعة).

12 – محمد عبد الحميد – دراسة الجمهور في بحوث الإعلام – (عالم الكتب، مصر، القاهرة، 1993م، الطبعة الأولى).

13– محمد عبد الحميد – بحوث الصحافة – (عالم الكتب، مصر، القاهرة، 1997م، الطبعة الثالثة).

14 – انظر: محمد فرح كرم الله وقيع الله – واقع حرية الصحافة في السودان – مجلة الحكمة للدراسات الاتصالية والإعلامية – (مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 2016م، العدد السابع).

15 – وليد عاشور – دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق الذكاء الاصطناعي لدى الشباب (دراسة ميدانية) – مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد التاسع، نوفمبر 2019م).

أساليب معالجة الديون المتعثرة وأثرها في الحد من مخاطر السيولة المصرفية

(بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية)

إعداد : نور الدين محمد توم علي فضل أ.د. تاج الختم محمد علي نوري

Abstract:

The aim of this study is to identify the accounting treatment for the recovery of bad debts and its impact on reducing the risks of bank liquidity.The problem of the study is represented in the way of treating bad debts and their impact on reducing the risks of bank liquidity. The study followed the deductive, inductive, historical and descriptive analytical methods. The study findings stated that there is a statistically significant relationship between the ways of treating bad debts and liquidity risks in operating banks. Banks rely on programming bad debts for another period to recover them or increase the grace period, and bad debts are considered deferred revenues for recovery in addition to applying the cash discount system for bad debts and creating a provision for bad debts to recover these debts, as well as working on updating credit records for bad debts and securing debtors leads to the recovery of bad debts. The study offered some recommendations, a clear and practical preventive program should be attached to a control procedures guide and regulatory guidelines for bad transactions, provided that the content of this guide is periodically reviewed to update it to involve all relevant developments, so as to verify its suitability and proper implementation in the light of the reports received from the banking authorities, whether they are from banking control committees or banking financial institutions .

المستخلص:

هدف هذا البحث التعرف على المعالجة المحاسبية لاسترداد الديون المتعثرة وأثرها في الحد من مخاطر السيولة المصرفية ، حيث تمثل مشكلة البحث في أساليب معالجة الديون المتعثرة وأثرها في الحد من مخاطر السيولة المصرفية. أتبع البحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. من نتائج البحث تبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب معالجة الديون المتعثرة ومخاطر السيولة بالمصارف العاملة. ومن نتائج التحليل نجد ان المصارف تعتمد علي برمجة الديون المتعثرة لفترة اخرى لاستردادها او زيادة فترة السماح، ويتم اعتبار الديون المتعثرة ايرادات مؤجلة لاستردادها اضافة لتطبيق نظام الخصم النقدي للديون المتعثرة وتكوين مخصص للديون المتعثرة لاستردادها، كما يتم العمل علي تحديث سجلات الائتمان للديون المتعثرة وتامين المدينون يؤدي لاسترداد الديون المتعثرة. من توصيات البحث اعتماد برنامج وقائي واضح وعملي مرفق بدليل إجراءات رقابية وإرشادات نظامية خاص بالعمليات المتعثرة، على أن يعاد النظر دورياً في مضمون هذا الدليل لتحديثه وتضمين كل المستجدات ذات الصلة، ومن ثم التحقق من ملاءمته وحسن تطبيقه في ضوء التقارير الواردة إلى السلطات المصرفية سواء من لجان الرقابة المصرفية أو من المؤسسات المالية والمصرفية.

المقدمة:

يعتبر موضوع المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير المصرفيين والمهتمين وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية . في أعقاب الأزمات المالية المصرفية التي عصفت في العالم حيث أثارت هذه الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المسئولين المصرفيين وذلك على المستوى المصرفي الدولي ، حيث اتضح إن أهم أسباب تلك الأزمات المالية المصرفية هي تزايد

المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى. لذلك فقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة المخاطر المصرفية ، حيث بدأت المصارف بوضع برامج وسياسات وإنشاء إدارات خاصة فإدارة المخاطر تساهم في الحد من المخاطر التي تواجه المصارف ، حيث يمكن القول إن التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح المصارف وتحقيق أهدافها.

يعد قطاع المصارف من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر والتي زادت بشكل كبير في ظل زيادة معدلات التغير في الحياة الإقتصادية وزيادة معدلات الترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، فالمصارف لا تتعامل مع قطاع محدد وانما تتعامل مع النقود إقراضا واقتراضا في الشخصية بالإضافة إلى مخاطر القطاع الذي يعمل فيه. وان المخاطرة عنصر ملازم للقرض، فيمكن إلغاؤها أو استبعاد حدوثها، لذا يتوجب على المصارف توخي الحذر بمواجهة هذا الموقف الصعب ويتم ذلك عن طريق دراسة مسبقة بالإضافة إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات المقترضة وهذا من أجل زيادة الاحتياط، وتتمثل هذه الضمانات في أشياء ملموسة وذات قيمة تفتحها تلك المؤسسات قبل حصولها على القرض. وترى معظم المصارف أن الضمانات ضرورة حتمية لإراحة نفسها من القلق الذي قد ينجم بسبب تعثر المقترض عن السداد.

ونجد أن مخاطر السيولة تنشأ من عدم القدرة أو امتناع المقترض بتسليم أو سداد التزاماته في الاستحقاق، وهو يتعلق بالمدين إذ أن العميل لا يمكنه تسديد قيمة القرض وفوائده، ومن بين الأسباب التي لا يستطيع العميل التحكم فيها عدم قدرته على تصريف منتوجاته الأمر الذي يؤدي إلى كسادها في حين أنه في أمس الحاجة إلى السيولة لتغطية ديونه اتجاه المصرف ونتيجة ذلك نجد أن المصارف لا يمكنها أن تتحكم في هذا النوع من

المخاطر لأنها استثنائية أي تكون غير متوقعة سواء بالنسبة للبنك أو بالنسبة للعميل يأتي ملف الديون المتعثرة على رأس أولويات إدارة المصرف ، ولأهمية هذا الملف تتم إدارته من خلال وضع دراسة تشخيصية تتسم بالمرونة والشفافية العالية نظراً لحساسية عملاء المصرف الذين هم في أغلبهم من الفئات التي تستحق الدعم ، لذا فإن المصرف يسعى لإيجاد نوع من التوازن بين استرداد مستحقاته المالية ومساندة العملاء المتعثرين خاصة من كان تعثره لأسباب خارجة عن إرادته من خلال هيكلة مديونياتهم وتحفيزهم على السداد مع استمرار المصرف في متابعة العملاء الذين لديهم قدرة على السداد دون توفر الرغبة وذلك بكافة الوسائل الممكنة .

وتأسيساً على ما سبق، فإن هذا البحث تستهدف دراسة أساليب معالجة الديون المتعثرة وأثرها في الحد من مخاطر السيولة بالمصارف.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي : هل تؤثر أساليب معالجة الديون المتعثرة في الحد من مخاطر السيولة المصرفية؟

أهداف البحث:

1- التعرف على المعالجة المحاسبية لاسترداد الديون المتعثرة ومخاطر السيولة المصرفية.
2- إبراز أثر المعالجة المحاسبية للديون المتعثرة في الحد من مخاطر السيولة المصرفية.
3- تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لحل مشكلة البحث .

أهمية تقديم البحث: تأتي أهمية البحث في أن الديون المتعثرة تتسبب في الصداع المزمن في رأس العاملين في القطاع المصرفي، حيث تؤثر بصورة مباشرة على المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله وتحد من قدرته على الإقراض وممارسة دوره في عملية التنمية بما ينعكس سلباً على الاقتصاد القومي ككل . فيما تنعكس معالجة الديون المتعثرة بنحو سليم على النتائج المالية للمصرف بصورة إيجابية والحد من مخاطر السيولة المصرفية بالإضافة

إلى ذلك لم يتناول الموضوع من قبل حسب علمي ولم يخضع لدراسة تحليلية دقيقة للوقوف على مثالب ومحاسن معالجة الديون المتعثرة المتبعة حالياً في المصارف السودانية وأثرها على الحد من مخاطر السيولة المصرفية .

فرضية البحث: يسعى هذا البحث لاختبار الفرضية التالية:

هناك اثر ذو دلالة احصائية لأساليب معالجة الديون المتعثرة في الحد من مخاطر السيولة المصرفية

حدود البحث:

الحدود المكانية : عينة من المصارف العاملة بالولاية الشمالية.

الحدود الزمانية : 2024 م

مناهج البحث: المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات المنهج التاريخي للاطار النظري وتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث .المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الادوات الاحصائية لمعرفة أثر المعالجة المحاسبية لاسترداد الديون المتعثرة والحد من مخاطر السيولة المصرفية.

أدوات البحث

1- مصادر أولية : الاستبانة .

2- مصادر ثانوية : الكتب والمراجع .

بنية وتنظيم البحث :

المقدمة

أولاً: الاطار النظري والدراسات السابقة

ثانياً: الدراسة الميدانية

ثالثاً: الخاتمة

أولاً: الاطار النظري والدراسات السابقة

الاطار النظري:

مفهوم الديون المتعثرة : تعد عملية الإقراض من أهم وظائف المصارف، وهذا لخدمة الزبون من جهة والاستفادة من فوائدها من جهة أخرى، إلا أن هذه العملية قد تجعل المصرف أحيانا في مواقف حرجة من طرف العملاء المتعامل معهم وهذا أثناء تحول الدين العادي إلى متعثر. وهي الديون التي تقف وسطاً بين الديون العادية والديون المعدومة (حمد توفيق البمفيني ، واخر 2004م ، ص 57).

تعريف القروض المتعثرة:

مفهوم التعثر من الناحية المالية : هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة "غير متوقعة" تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير(محسن احمد الخضيرى، 1996م ، ص 23)

يقصد بالقروض المصرفية المتعثرة : تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من المصرف ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكضة وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا(عبد محمود حميدة خلق، 2002 ، ص 142)

مفهومها من الناحية الاقتصادية : من وجهة النظر الاقتصادية فإنه يقصد بالمشروعات المتعثرة تلك المشروعات التي لايكفي دخلها لتغطية نفقاتها، كما يعني أيضاً تلك المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال(محسن احمد الخضيرى، 1996م ، ص ص 60 – 61)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الديون المتعثرة عبارة عن قروض تم منحها لزبون ولم يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها.

أساليب معالجة استرداد الديون المتعثرة:

يتم التعامل مع الديون المتعثرة من خلال الأسس التالية(علي كريم ، 2018،ص51):

1. أهمية تحريك الديون المتعثرة مما يقلل الحاجة إلى تدعيم مخصص الديون غير المنتظمة، مما يؤثر إيجابيا على إجمالي الربح، فضلا عما يترتب عمى ذلك من تحويل جانب من الفوائد المجنبة إلى الفوائد المحصلة وينعكس في النهاية إلى تحسين نتائج أعمال المصرف سواء من حيث الإيرادات أو الأرباح المحققة.
2. اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد مستحقات المصرف بحيث لا يمنع محاولة التفاوض مع العميل بهدف الوصول إلى تسوية مقبولة سواء كانت التسوية بمبادرة من المصرف أو تجاوبا مع ما يقدمه العميل من مقترحات آخذ في الاعتبار أن الإجراءات القانونية بالإضافة إلى كونها وسيلة لاسترداد حقوق المصرف فمن جانب آخر وسيلة للضغط على العميل للوصول إلى تسوية مقبولة من قبله.
3. لا بد من الأخذ في الاعتبار عند إعداد التسوية المقترحة مع العميل أن تتناسب هذه التسوية مع إمكانيات العميل بحيث يؤدي دائما إلى عدم مقدرة العميل على السداد ، وبالتالي عدم تنفيذ التسوية. يمكن النظر فيما يطلبه العميل من إعفاءات أو تيسيرات في السداد وذلك شرط أن يتأكد المصرف من خلال الدراسة الدقيقة لإمكانيات العميل وبأن ظروفه تحتم ذلك حتى يستطيع الالتزام بتنفيذ التسوية والانتظام في السداد حيث أن إصرار المصرف على المطالبة بكامل القيمة دون تيسير في حين أن إمكانيات وظروف العميل لا تمكنه من تنفيذ ذلك فقد يؤدي إلى ضياع الفرصة المتاحة لتحصيل جزئي لمدين "ما لا يدرك كله لا يترك جله".

لابد أن تستند التسوية إلى دراسة شاملة لمقومات العميل الائتمانية الحالية فضلا عن التدفقات النقدية المستقبلية نظرا لأن العميل غير القادر على الاستمرار في نشاطه ولا جدوى

من إبرام تسوية معه ويتم البحث عن مصدر آخر لسداد دينه (عبد المطلب عبد الحميد، ص.71 .70ص)

المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

إن معالجة القروض المتعثرة تبدأ بتحديد القروض التي تعثرت ثم تأتي عملية التحميل والتنبؤ بالحالة المالية للعميل، وتحديد فيما إذا كان العميل قد دخل مرحلة الفشل أو التعثر المالي وتحديد درجة ذلك الفشل، وعلى ضوء ذلك التحميل يتم تقسيم حالات القروض المتعثرة إلى قروض يمكن معالجتها وأخرى ميؤس منها. وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:

1. تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في العقد لتصفية القرض أي اتخاذ الإجراءات للتنفيذ على الضمانات التي قدمها العميل في ملفه وفي هذه الحالة يمكن للبنك استرداد أمواله في الوقت اللازم قبل تفاقم الأمور وذلك بعد إنذار العميل باللجوء إلى بيع الأصول المرهونة أو اللجوء إلى التامين، وقد يصل الأمر إلى حد الإعلان عن إفلاس العميل أو المؤسسة ويتم تحويل ملف القرض إلى المنازعات للتكفل به والمتابعة القضائية ومن هنا يتحصل المصرف على أمواله.
2. وضع ترتيبات خاصة مع العميل المقترض للتسوية الودية يقوم بها المصرف، ومن هنا يلجا المصرف إلى هذه الحالة بعد دراسة وتحميل المركز المالي للعميل والاطلاع على الموقف المالي والميزانيات فقد يكتشف المصرف بان العميل يمر بمرحلة عسر مالي مؤقت، وبالتالي يسعى المصرف إلى مساعدته، ويتحمل معه جزء من المسؤولية. وتكون الترتيبات الودية في شكل:

أ. تأجيل رد جزء من القرض إلى اجل أخر.

ب. إعادة جدولة الديون أي منح العميل المقترض فترة سماح يؤجل خلالها سداد القرض وفوائده.

ج. الإسقاط الكامل أو الجزئي للمديونية: وتتمثل في إلغاء الدين بالكامل أو جزء منه.

د. تقديم قروض جديدة لمساعدة العميل على الخروج من مشكلته.

هـ. يمكن للبنك أن يقوم بالتدخل المباشر أو غير المباشر في إدارة نشاط العميل، ومد الاقتراحات والتوجيهات لتغيير إستراتيجيته.

فالقروض المتعثرة ناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبته أساسا مما يفرض على المصرف اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض كالآتي(حمزة محمود ، ص187)

1. فإذا كانت حالة المقترض هي حالة عسر بالوفاء بالالتزامات تلجأ إدارة الائتمان إلى تحليل القوائم المالية لدراستها وتصحيح الإختلالات كما قد تطلب من المقترض الميزانية النقدية التقديرية للوقوف على حجم التدفقات النقدية وتحديد القدرة على سداد القرض الممنوح.
2. وإذا لوحظ أن حالة المقترض هي مؤقتة أو ظرفية تعمل إدارة الائتمان على مساعدة العميل وتقديم المشورة بتأجيل السداد ، إعادة الجدولة ، تخفيض نسبة الفوائد على القروض كما قد تمنحه تسهيلات إضافية لتسهيل نشاطاته . وتلجأ إدارة الائتمان إلى مثل هذا الأسلوب الودي في العلاقات الوثيقة مع العملاء ذوي الثقة والسمعة الجيدة حفاظا على مركز المصرف مع العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد.
3. أما في حالة أن تبين من خلال عملية التحليل الائتماني أن حالة المقترض صعبة فتكون إدارة الائتمان أمام حالة قرض متعثر يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية حقوق العميل وإعلان إفلاسه.

يعتمد المصرف على معايير محددة للحكم على دين ما بأنه قد أصبح متعثرا، ثم يبدأ بإتخاذ إجراءات تحويلها إلى الدائرة القانونية لمعالجة تلك الديون ، فتبدأ المعالجة بتحديد تلك القروض، ثم تأتي عملية التحليل والتنبؤ بالحالة المالية للعميل، والتأكد من السبب الحقيقي الذي أدى إلى تعثر القرض لأن ذلك يسهل عملية المعالجة. وعلى ضوء هذا التحليل يتم تقسيم حالات القروض المتعثرة إلى قروض يمكن معالجتها عن طريق تسوية القرض، وأخرى ميؤوس منها تستوجب عملية التصفية. وتتم التسوية عن طريق(طارق عبد العال حماد، 2003م، ص244):

أ- الجدولة: تتمثل في إعطاء فرصة للعميل أو المشروع لإستعادة نشاطه وحيويته، من خلال منحه فترة سماح يؤجل المصرف خلالها عبء سداد الدين وفوائده، فيتم منح تسهيلات للعميل المقترض، واعطائه الفرصة لإعادة تنظيم أعماله، ليتمكن من تحقيق عائد مناسب لسداد ديونه. تتم إجراءات الجدولة عن طريق تقديم العميل بطلب إعادة الجدولة، حينها يقوم المصرف بدراسة الطلب المقدم من العميل واجراء إستعلام على مدى صدق وسلامة البيانات الواردة في الطلب، وبناءاً على هذه الدراسة يقوم بوضع عدة بدائل مقترحة لإعادة الجدولة، بعدها يتم التفاوض مع العميل على خطة إعادة الجدولة، ثم يتم الوصول إلى الصياغة النهائية لعقد جدولة الدين وفقا للشروط الواردة.

ب- التسوية بالتنازل عن جزء من حقوق المصرف : وهنا يلجأ المصرف إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه، على سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة، وتتم التسوية هنا وفق عدة صور منها(عبد الغني حريري، 2020م)

1. إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال مقابل قيامه بسداد الرصيد المتبقي من الدين دفعة واحدة.

2. إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال مقابل قيامه بسداد جزء من الرصيد المتبقي من الدين وتقسيط الجزء المتبقي.
3. إعفاء المقترض من مبلغ معين من المال وتقسيط المبلغ لتسديده وفق جدول زمني محدد.

تخفيض شروط السداد:

أما بالنسبة للحالات الميؤس منها فانه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق المصرف والتي قد تتمثل

في بيع الأصول المرهونة، وقد يصل الأمر إلى إعلان إفلاس المنشاة، والى أن تنتهي الإجراءات المشار إليها، سوف يعتبر القرض كله أو جزء منه مشكوكا فيه.

وعليه مما تقدم نجد أن عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف لا ينبغي أن يقابل دائما باتخاذ إجراءات عنيفة ضده، بل ينبغي في بعض الحالات مساعدة العميل للخروج من الأزمة، مما يسهم في توثيق علاقات طويلة الأجل مع العملاء الحاليون، أما إذا لجأ المصرف إلى إستخدام إجراءات متشددة بمجرد التوقف عن السداد، فقد يترتب على ذالك تعرض المنشاة المقترضة للإفلاس، وقد لا تكفي أموال التصفية لحصول المصرف على مستحقاته بالكامل.

وسائل الحد من الديون المتعثرة:

يعتمد الكثير من المصارف على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترضة، والتي تمر بحالات من العسر المالي إلى قروض متعثرة، ينبغي عليها إتباع عدة وسائل للحد من أهمها(ونية سلطان، 2014 ص ص 3-4)

1. مراقبة حساب الزبون وذلك من خلال ربحية المشروع ومصادر الاسترداد، وعدم تركيز التمويل على زبون واحد أو قمة من الزبائن أو عينة معينة من الضمانات(صادق راشد الشمري ،2009 ص21)
2. مراقبة الاحوال الاقتصادية العامة كالضرائب ومتابعة القرارات المؤثرة على قطاعات عملاء مثل القرارات الخاصة بالاستيراد والتصدير وأسعار السلع والرسوم الجمركية
3. أن يولي عناية خاصة لمراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من العميل للتأكد من المشروع الممول لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه.
4. تكوين العنصر البشري والمتخصص في النشاط المصرفي والقادر على التنبؤ بمستقبل الاحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية والذي يمكن أن يجنب المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية(يحيوش حسين، 2008م ص 6)
5. تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف لكي يمكن تجنب الكثير من الأخطار خاصة ما تعلق منها بجانبيها الإداري والمحاسبي.
6. المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات، واستمرار نشاطها وانتظامها(حسين ذيب 2012م ،ص ص 137 - 138)
7. تنويع الائتمان الممنوح، وتوسيع سمة التسهيلات الائتمانية.
8. استيفاء الاستعلام دوريا عن العميل للوقوف على أي تغير في سمعته ونشاطه.
9. تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.

مخاطر السيولة :

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية

له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر(محمد البشير 2018م ، ص 26)

1. سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .
2. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
3. تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

إن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحوبات المودعين وانتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية، و غالبا ما تقوم المصارف ولغرض معالجة النقص في السيولة إلى الاستثمار بالأوراق المالية القصيرة الأجل.

إن المصارف تهتم وخصوصا الكبيرة منها بإدارة السيولة والتي تعد أحد المكونات الرئيسية لإدارة موجودات ومطلوبات المصرف، إذا قامت بتكوين لجان خاصة لإدارة الموجودات والمطلوبات و التي تهتم بإدارة السيولة وتراعي في ذلك آجال إستحقاق الموجودات والمطلوبات المختلفة كي لا تحدث أزمة سيولة(.صادق راشد الشمري، ص ص69-70)

لإدارة مخاطر عدم السيولة يتطلب الأمر ما يلي(فاطمة بن شنة، 2009م ، ص62):

1. تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة.
2. تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
3. الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
4. المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

5. وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها.

اختبار مخاطر عدم السيولة:

يعتبر اختبار الضغط أداة مهمة لرسم صورة متكاملة عن وضع مخاطر عدم السيولة في المصرف إذ أنه يضمن الاستمرارية في الظروف غير المواتية فهم يمكن المصرف من الاستعداد الجيد لمواجهة المخاطر والظروف غير المتوقعة عن طريق تحديد نقاط ضعفه بشكل مسبق ويتم ذلك من خلال قياس تعرضاته لضغوط السيولة المستقبلية. حيث تقوم المصارف بتطبيق عدة سيناريوهات محتملة الوقوع في مختلف الآجال وكمثال على ذلك محاكاة سيناريو العولمة المالية دون الاستعداد الكافي لها : حيث ان التحرير المالى للقطاع المصرفي فى ظل عدم توافر قواعد الرقابة الجيدة يهدد القطاع المصرفي بتعرضه للعديد من المخاطر والازمات، كما ان زيادة حدة المنافسة العالمية بين المصارف قد يدفعها نحو مزيد من الانشطة التى بها درجة عالية من الخطورة بالشكل الذي يهدد استقرار القطاع المصرفي.

الدراسات السابقة:

تناول بحث فاطمة عليش (2002م) تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي لحالة ثلاثة بنوك خلال الفترة 2000-1994م مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي حيث أثبتت الدراسة أن التعثر ظاهرة سلبية ألحقت بالجهاز المصرفي خسائر كبيرة أثرت على عامة الاقتصاد السوداني ويرجع ذلك إلى ضعف وقصور إدارة المصارف وعدم جدوى مشروعات العملاء والمشاكل الهيكلية للاقتصاد السوداني.

أوصى البحث بضرورة الاهتمام بمتابعة التعثر المبكر لدى العملاء وعدم التركيز على الضمانات الشخصية ومطالبة العملاء بدراسة الجدوى وتحميل القوائم المالية والتأكد من خبرة العملاء في النشاط الممول والاهتمام بمعالجة الخصخصة والمواصلة في سياسة الدمج .

تهدف دراسة نجيب رحيل (2004م) إلى تحديد مدى زيادة حجم الديون المتعثرة وتحديد الأسباب الرئيسية للديون المتعثرة، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في " التعرف على مستوى القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال تحليل تطور حجم هذه القروض خلال الفترة من 2002، – 1336 وتبعاً للنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تبين أن نتيجة عدم العمل بركائز السياسة الإقراضية وهي السيولة والربحية والضمان وعدم تضمين عناصر السياسة الإقراضية في عمليات منح الائتمان، حيث أدت كل هذه العوامل إلى زيادة حجم الديون المتعثرة.

تناولت دراسة إيمان النويري (2010م) مشكلة التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع حجم القروض المتعثرة في المصارف السودانية ، وكما هدفت الدراسة إلى بيان وتعريف أسباب التعثر في سداد القروض وأثره على الجهاز المصرفي والوضع الاقتصادي للسودان.
خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انتشار ظاهرة التعثر في سداد القروض وضعف الأداء المالي والتقدير غير العادل للضمانات وأيضاً ضعف الرقابة الإدارية والمتابعة.

قدم سعاد عوف الله (2012م) الدراسة المتمثلة ما هي أبرز الاستراتيجيات المبتكرة للمواجهة الفعالية لمشاكل التعثر المصرفي في ظل التحولات العالمية الراهنة ؟ وما هو دور إدارة التعثر المصرفي في إرساء العمل بتلك الاستراتيجيات قصد تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي؟ " تهدف هذه الدراسة لإبراز الاستراتيجيات المبتكرة للمواجهة الفعالة لمشاكل التعثر المصرفي في ظل التحولات العالمية الراهنة وتبعا للنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تبين أن ظاهرة التعثر المصرفي ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل، طالت كافة الدول وقد ازداد انتشار هذه الظاهرة في ظل التطورات العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي .

هـدفت دراسـة عمـران (2015م) إلـى تحليـل ومناقشـة أثـر إدارة مخـاطر السـيولة والائتمان ورأس المال على درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني الليبي من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2004-2010) وذلك باستخدام تحليل الانحدار عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Minitab).

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي من جهة، وعلاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال مع درجة الأمان المصرفيفي المصرف التجاري الوطني. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تدعيم الأمان المصرفي بإيجاد نوع من التوازن مع المخاطر المصرفية المختلفة، وضرورة تدعيم وإعادة هيكلة رأس المال في المصرف التجاري الوطني باعتباره الداعم الأساسي للأمان المصرفي.

هدفت دراسة أبو عليم (2016م) إلى قياس أثر المخاطر المالية المتمثلة بكل من (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة) على عوائد الأسهم في المصارف التجارية الأردنية، وأجريت الدراسة على قطاع المصارف التجارية الأردنية المكونة من ثلاثة عشر بنكا أردنيا خلال الفترة(2007- ،(2016) ولأجل تقدير أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم استخدمت الدراسة أسلوب (، Panel data analysis) بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة، ومخاطر الملاءة المالية، ومخاطر الائتمان) وعوائد الأسهم كمتغير تابع بناء على اختبار (Hausman) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي عدم وجود اثر معنوي لمخاطر السيولة على عوائد الأسهم وبالتالي قبول الفرضية الأولى، ووجود اثر معنوي سلبي لمخاطر الملاءة المالية للبنوك على عوائد الأسهم وبالتالي رفض الفرضية العدمية الثانية، ووجود اثر معنوي سلبي لمخاطر الائتمان على عوائد الأسهم وبالتالي رفض الفرضية العدمية الثالثة. ضرورة عمل المصارف على تحسين مستوى الملاءة المالية لما لها من انعكاس واضح على ثقة العملاء وخاصة المودعين مما يعني زيادة الأموال المتدفقة للبنك وبالتالي

على الاستثمارات وعوائد الأسهم .وأوصت الدراسة بضرورة خفض مخاطر الائتمان من خلال دراسة الملاءة المالية للعملاء المدينين من خلال طلب المزيد من الضمانات لضمان خفض احتمالات تعثر التسديد، وبالتالي تآكل عوائد الأسهم في المصارف نتيجة لهذا الأمر، وضرورة عمل المصارف على تحسين مستوى الملاءة المالية لما لها من انعكاس واضح على ثقة العملاء وخاصة المودعين مما يعني زيادة الأموال المتدفقة للبنك وبالتالي على الاستثمارات وعوائد الأسهم، وضرورة تركيز المصارف التجارية على الاختيار الأمثل بين الربحية والسيولة من أجل تحقيق عوائد مقبولة في ظل مستوى مخاطر السيولة المرغوب به .

تهدف دراسة تشيكو عبد القادر (2021م) في معالجة القروض المتعثرة من مستويين المستوى الجزئي يعتمد على أسلوب مساندة نشاط انعاشه ليتمكن من السداد الزبون وهذا من خلال تقويته وانتشاله وأما المستوى الثاني أو الكلي تتم إدارة القروض المتعثرة من خلال القيام بإجراءات مختلفة، بدايتها السياسة الاقتصادية الكلية، أو عن طريق معالجة المصرف المركزي، وذلك من خلال الاجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في " ما هي استراتيجية إدارة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري لاسيما في ظل الالنزامات المالية ؟ وتبعا للنتائج المتواصل إليها من خلال هذه الدراسة، تبين أن حجم القروض المتعثرة في المصارف العمومية كبيرة بمقارنتها مع المصارف الخاصة، وهذا يرجع إلى عالقة بين المصارف العمومية والخزينة العمومية التي كانت دائما تتدخل لتطهيرها ورسملتها، وبالمقابل نجد أن المصارف الخاصة في حالة تعثرها فإنها تحدث أزمة لها.

ثانياً: الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة البحث: تتكون مجتمع البحث من العاملين بالجهاز المصرفي ، وقد بلغ عدد فروع المصارف العاملة بالولاية الشمالية (13) فرعاً. أما عينة الدراسة فقد تمثلت في شريحة الموظفين بتلك المصارف حيث بلغ عدد مفردات العينة (210) مفردة. وقد تم توزيع (150)

بنسبة (71 %) استمارة علي المبحوثين . والجدول التالي يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (1) المسمى الوظيفي

البنود	قيم الاستجابة	
	التكرار	النسبة
مدير	20	%13.3
مراقب مالي	08	%5.30
محاسب	73	%48.7
مدير استثمار	03	%2.0
اداري	18	%12.0
اخرى	28	%18.7
المجموع	150	%100

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS v27، دنقلا، 2024م.

من الجدول (1) نجد معظم استجابة المبحوثين حول متغير المسمى الوظيفي كانت محاسب بنسبة استجابة 48.7% بواقع 73 حالة وتبلغ نسبة الاستجابة مدير بنسبة استجابة 13.3% بواقع 20 حالة، وتبلغ نسبة الاستجابة مراقب مالي 5.30% بواقع 8 حالات، وتبلغ نسبة الاستجابة مدير استثمار 2.00% بواقع 3 حالات كما تبلغ نسبة الاستجابة اداري 12.0% بواقع 18 حالة في حين تبلغ نسبة الاستجابة اخرى 18.7% بواقع 28 حالة من جملة المبحوثين. تشير النتائج المتحصل عليها الي توفر المعرفة العملية والميدانية للمبحوثين بموضوع البحث ومشكلته قيد الاختبار.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في دراسة مقياس البحث المعالجة المحاسبية لاسترداد الديون المتعثرة واثرها في الحد من مخاطر السيولة في النظام المصرفي (بالتطبيق علي عينة من المصارف السودانية)على المنهج التاريخي في توفير الإطار النظري للدراسة وادبيات البحث حيث تم الاعتماد علي مجموعة واسعة من المصادر التاريخية لتوفير تلك الاطر، كما تم الاعتماد علي المنهج الاستقرائي الوصفي لصياغة الاستبانة كمصدر اولي لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث والدراسة وتحليلها علي حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS V27.0 لاستقراء النتائج بالاعتماد علي مجموعة من الأساليب الإحصائية (الجداول التكرارية، النسب التكرارية، مقاييس الإحصاء الوصفي، مقاييس التشتت، مقياس ليكارت لنمط الاستجابة، الأساليب الإحصائية الاستدلالية (تحليل التباين، معاملات الارتباط، تحليل المتوسطات)) لاستقراء النتائج التي يمكن تعميمها علي مجتمع الدراسة ، حيث تعتمد الأساليب الاستدلالية علي قياس الدلالة الإحصائية Sig المحددة سلفا بقيمة 5.0% حيث تشير نتائج الاختبارات التي تقل فيها قيمة الدلالة الإحصائية عن 5.0% الي صحة وجوهرية النتيجة التي يتم التوصل اليها.

اختبار الصدق والثبات:

للتحقق من ثبات مقياس البحث قام الباحثان بحساب مقياس الفا كرونباخ Alpha Cornphach للثبات، **ويوضح الجدول (2) قيم تلك المعاملات لمقياس البحث** كما يلي:

الإحصاءات	محك الصدق	محك الثبات	درجة الارتباط	معامل التحديد	متوسط العبارات	الانحراف المعياري	إحصاءة فيشر
المقياس	0.76	0.59	0.68	0.47	4.06	1.57	8.56 (0.00)

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS v27، دنقلا، اكتوبر 2024م.

من الجدول (2) نجد قيمة معامل الثبات Reliability (قدرة المقياس على إعطاء نتائج مماثلة) تبلغ 0.76 وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس ، وتبلغ قيمة معامل الصدق Validity (قدرة المقياس على إعطاء نتائج وتفسيرات منطقية توافقية) 0.59 وهي قيمة تشير الي توفر درجة عالية من صدق المحتوي وتمثيله لعناصر المشكلة وارتباطها ونلاحظ ذلك من خلال نتائج الاختبارات المصاحبة لاختبار الصدق والثبات:

1. تبلغ درجة الارتباط بين عناصر المقياس والمقياس 68.0% وهي تشير الي وجود درجة ارتباط عالية وهذا مؤشر على مدى تلائم العناصر (الفقرات او العوامل) مع المقياس مع الاخذ بعين الاعتبار ان قيمة الارتباط كبيرة نسبيا مما يشير الي درجة موائمة عالية بين الفقرات والمقياس.

2. معامل التحديد يشير الي القدرة التفسيرية للمقياس ونلاحظ ان قيمته تبلغ 47.0% مما يشير الي ان المقياس لديه القدرة على تفسير الظاهرة المقاسة.

3. المتوسط والانحراف المعياري يقيس مدى التوافق في أنماط الاستجابة للمبحوثين حيث نلاحظ ان قيمة المتوسط

هي 4.06 بانحراف معياري صغير نسبيا قيمته 1.57 وتشير هذه القيم الي توفر نمط استجابة محدد ومتسق مما يدل على كفاءة المقياس.

4. تشير إحصاءة فيشر الي مدى اختلاف التباين بين الفقرات المكونة لمقياس ومن الواضح توفر فروق ذات دلالة إحصائية وبذلك تعطي مؤشر علي جودة المقياس.

مما سبق يستدل الباحثان علي صدق وثبات الاستبانة باستقراء مقياس الصدق والثبات .

تحليل البيانات وأختبار الفرضيات:

التوزيع التكراري للتوصيف عبارات المحور اساليب معالجة الديون المتعثرة

جدول (3) التوزيع التكراري لعبارات المحور اساليب معالجة الديون المتعثرة

العبارات	أنماط الاستجابة					المجموع
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
برمجة الديون المتعثرة لفترة اخرى لاستردادها	45 %30.0	93 %62.0	11 %7.30	01 %0.70	00 %0.00	150 %14.3
زيادة فترة السماح للديون المتعثرة لاستردادها	32 %21.3	93 %62.0	06 %4.00	09 %6.00	10 %6.70	150 %14.3
اعتبار الديون المتعثرة ايرادات مؤجلة لاستردادها	17 %11.3	116 %77.3	13 %8.70	04 %2.70	00 %0.00	150 %14.3
تطبيق نظام الخصم النقدي للديون المتعثرة لاستردادها	34 %22.7	84 %56.0	15 %10.0	17 %11.3	00 %0.00	150 %14.3
تكوين مخصص للديون المتعثرة لاستردادها	14 %9.30	114 %76.0	22 %14.7	00 %0.00	00 %0.00	150 %14.3
تحديث سجلات	33	99	18	00	00	150

الائتمان للديون المتعثرة لاسترادها	%22.0	%66.0	%12.0	%0.00	%0.00	%14.3
تامين المدينون يؤدي لاسترداد الديون المتعثرة	26 %17.3	114 %76.0	10 %6.70	00 %0.00	00 %0.00	150 %14.3
المجموع	201 %19.1	713 %67.9	95 %9.10	31 %2.90	10 %1.00	1050 %100.0

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS v27، دنقلا، اكتوبر 2024م.

من الجدول (3) نجد ان استجابة المبحوثين حول عناصر المحور: اساليب معالجة الديون المتعثرة في مقياس ليكارت الخماسي في معظمها تنحصر حول الاستجابتين أوافق بشدة وأوافق حيث بلغت نسبة الاستجابة الكلية للاستجابة أوافق 67.9% بواقع 713 حالة كأعلى نسبة استجابة رصدت، وتبلغ نسبة الاستجابة أوافق بشدة 19.1% بواقع 201 حالة بينما تبلغ نسبة الاستجابة الكلية الطردية عناصر المحور: اساليب معالجة الديون المتعثرة87.0% بواقع 914 حالة استجابة من اصل 1050 حالة، كما تبلغ نسبة الاستجابة الكلية للاستجابة محايد 9.10% بواقع 95 حالة في حين تبلغ نسبة الاستجابة الكلية المنافية 3.90% بواقع 41 حالة من جملة استجابات المبحوثين. تشير النتيجة الي ان لدي المصارف العديد من طرق واساليب معالجة الديون المتعثرة تتبعها.

التوزيع التكراري للتوصيف عبارات المحور مخاطر السيولة بالمصرف

جدول (4) التوزيع التكراري لعبارات المحور مخاطر السيولة بالمصرف

العبارات	أنماط الاستجابة					المجموع
	أوافق	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق	

	بشدة			بشدة	
يهتم المصرف بمعالجة السيولة	43 %28.7	104 %69.3	02 %1.30	01 %0.70	00 %0.00	150 %12.5
يتم تحديد مخاطر السيولة بالمصرف عن طريق ادارة المخاطر المصرفية	48 %32.0	98 %65.3	03 %2.00	01 %0.70	00 %0.00	150 %12.5
يتم وضع السياسات الماليه اللازمة لمقابلة مخاطر السيولة	40 %26.7	76 %50.7	23 %15.3	11 %7.30	00 %0.00	150 %12.5
يتم مراعاة مخاطر السيولة	48 %32.0	76 %50.7	24 %16.0	02 %1.30	00 %0.00	150 %12.5
يتم التحليل المالى لمخاطر السيولة	50 %33.3	84 %56.0	15 %10.0	01 %0.70	00 %0.00	150 %12.5
يتم تامين النقدية بالمصرف لمقابلة مخاطر السيولة	52 %34.7	86 %57.3	01 %0.70	11 %7.30	00 %0.00	150 %12.5
تطبيق نظم معلومات ادارية ومالية تعكس اوضاع السيولة بالمصرف	47 %31.3	91 %60.7	11 %7.30	01 %0.70	00 %0.00	150 %12.5
المحافظه علي مستوى	45	84	20	01	00	150

كاف من الموجودات السائلة	%30.0	%56.0	%13.3	%0.70	%0.00	%12.5
المجموع	373 %31.1	699 %58.3	99 %8.25	29 %2.35	00 %0.00	1200 100.0

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS V26، دنقلا، اكتوبر 2022م.

من الجدول (4) نجد ان استجابة المبحوثين حول عناصر المحور: مخاطر السيولة بالمصرف في مقياس ليكارت الخماسي في معظمها تنحصر حول الاستجابتين أوافق بشدة وأوافق حيث بلغت نسبة الاستجابة الكلية للاستجابة أوافق 58.3% بواقع 699 حالة كأعلى نسبة استجابة رصدت، وتبلغ نسبة الاستجابة أوافق بشدة 31.1% بواقع 373 حالة بينما تبلغ نسبة الاستجابة الكلية الطردية عناصر المحور: مخاطر السيولة بالمصرف89.4% بواقع 1072 حالة استجابة من اصل 1200 حالة، كما تبلغ نسبة الاستجابة الكلية للاستجابة محايد 8.25% بواقع 99 حالة في حين تبلغ نسبة الاستجابة الكلية المنافية 2.35% بواقع 29 حالة من جملة استجابات المبحوثين.عليه يؤكد المبحوثين ان الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها تعد من مخاطر السيولة بالمصرف.

التوزيع الوصفي لقياس اتجاه الراي بمقياس ليكارت:

فيما يلي سيتم حساب الإحصائيات الوصفية لكل محور من محاور الدراسة وذلك بغرض معرفة الاتجاه العام لكل فرضية من فرضيات المحاور ومن ثم تحديد الاتجاه العام الخاص بمحور الفرضيات. بما ان المتغير الذي يعبر عن الخيارات (لا أوفق بشدة، لا أوفق، محايد، أوفق، أوفق بشدة) مقياس ترتيبي في مقياس ليكارت Likert Scale فأن الحدود الفاصلة بين كل خيار من خيارات السلم تكون كما يلي:

جدول (5) يوضح حدود خيارات مقياس ليكارت

الاستجابة (المستوي، الخيار)	لا أوفق بشدة	لا أوفق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
المتوسط المرجح	من 1.00 والي 1.79	من 1.80 والي 2.59	من 2.60 والي 3.39	من 3.40 والي 4.19	من 4.20 والي 5.00

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS v27، دنقلا، 2024م.

فيما يلي نتائج التحليل:

توصيف عناصر المحور: اساليب معالجة الديون المتعثرة

جدول (6) الاحصائيات الوصفية لعناصر المحور: اساليب معالجة الديون المتعثرة

العبارات	الإحصاءات الوصفية				
	المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الراي	الدلالة	الترتيب
برمجة الديون المتعثرة لفترة اخرى لاستردادها	4.21	0.597	أوافق بشدة	دالة	1
زيادة فترة السماح للديون المتعثرة لاستردادها	3.85	1.039	أوافق	دالة	7
اعتبار الديون المتعثرة ايرادات مؤجلة لاستردادها	3.97	0.555	أوافق	دالة	4

تطبيق نظام الخصم النقدي للديون المتعثرة لاستردادها	3.90	0.880	أوافق	دالة	6
تكوين مخصص للديون المتعثرة لاستردادها	3.95	0.489	أوافق	دالة	5
تحديث سجلات الائتمان للديون المتعثرة لاستردادها	4.10	0.576	أوافق	دالة	3
تامين المدينون يؤدي لاسترداد الديون المتعثرة	4.11	0.480	أوافق	دالة	2
المجموع	4.012	0.659	أوافق	دالة	

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS v27، دنقلا، 2024م.

من الجدول (6) نجد ان جميع اتجاهات الراي للمبحوثين كانت أوافق حيث تقع متوسطات الاستجابة حول عناصر الفرضية للمبحوثين بين 3.40 – 5.00 وهو ضمن تأكيد اتجاه الراي أوافق، كما نجد ان الاتجاه العام لكامل عناصر المحور: اساليب معالجة الديون المتعثرة كان أوافق حيث بلغ متوسط الاستجابة الكلية لعناصر الفرضية 4.012 وهو ضمن تأكيد اتجاه الراي أوافق وتتأكد صحة النتائج السابقة بالنظر الي الانحرافات المعيارية للعبارات الصغيرة، بحيث يدلل صغر الانحراف المعياري علي التجانس والتوافق في نمطية استجابة المبحوثين حول عبارات الفرضية ذلك لان الانحراف المعياري يمثل مقياس للاختلاف في تسجيل الاستجابات، حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري للاستجابة حول عناصر المحور 0.659 وهي قيمة اقل من الواحد الصحيح الامر الذي يؤكد علي تجانس انماط استجابة المبحوثين حول عبارات المحور.

جدول (7) الاحصائيات الوصفية لعناصر المحور: مخاطر السيولة بالمصرف

العبارات	الإحصاءات الوصفية				
	المتوسط	الانحراف المعياري	اتجاه الراي	الدلالة	الترتيب
يهتم المصرف بمعالجة السيولة	4.26	0.511	أوافق بشدة	دالة	2
يتم تحديد مخاطر السيولة بالمصرف عن طريق ادارة المخاطر المصرفية	4.29	0.535	أوافق بشدة	دالة	1
يتم وضع السياسات المالية اللازمة لمقابلة مخاطر السيولة	3.97	0.847	أوافق	دالة	8
يتم مراعاة مخاطر السيولة	4.13	0.720	أوافق	دالة	7
يتم التحليل المالى لمخاطر السيولة	4.22	0.644	أوافق بشدة	دالة	4
يتم تامين النقدية بالمصرف لمقابلة مخاطر السيولة	4.19	0.783	أوافق	دالة	5
تطبيق نظم معلومات ادارية ومالية تعكس اوضاع السيولة بالمصرف	4.23	0.604	أوافق بشدة	دالة	3
المحافظه علي مستوى كاف من الموجودات السائلة	4.15	0.663	أوافق	دالة	6
المجموع	4.180	0.663	أوافق	دالة	

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS v27، دنقلا، 2024م.

من الجدول (7) نجد ان معظم اتجاهات الراي للمبحوثين كانت أوافق حيث تقع متوسطات الاستجابة حول عناصر الفرضية للمبحوثين بين 3.40 – 5.00 وهو ضمن تأكيد

اتجاه الراي أوافق، كما نجد ان الاتجاه العام لكامل عناصر المحور: مخاطر السيولة بالمصرفكان أوافق حيث بلغ متوسط الاستجابة الكلية لعناصر الفرضية 4.180 وهو ضمن تأكيد اتجاه الراي أوافق بشدة وتتأكد صحة النتائج السابقة بالنظر الي الانحرافات المعيارية للعبارات الصغيرة، بحيث يدلل صغر الانحراف المعياري علي التجانس والتوافق في نمطية استجابة المبحوثين حول عبارات الفرضية ذلك لان الانحراف المعياري يمثل مقياس للاختلاف في تسجيل الاستجابات، حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري للاستجابة حول عناصر المحور 0.663 وهي قيمة اقل من الواحد الصحيح الامر الذي يؤكد علي تجانس انماط استجابة المبحوثين حول عبارات المحور.

الاختبارات الموضوعية

تتمثل الاختبارات الإحصائية المستخدمة في اختبار صحة المحاور ومناقشة النتائج الاتي:

1. اختبار T لعينة واحدة: يستخدم هذا النوع من اختبارات T للحكم على معنوية الفروق بين متوسط العينة او ما يسمي بالمتوسط العيني ومتوسط المجتمع او ما يعرف بالمتوسط المحكي الذي سحيت منه، حيث تنص الفرضية الصفرية موضع الاختبار انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط العيني والمتوسط المحكي بينما تؤكد الفرضية البديلة وجود فروق ذات دلالة معنوية مصاحبة لدرجة ثقة مرتفعة تؤكد توفر الخصائص موضع الاختبار بمجتمع الاختبار (الدراسة).

يعد اختبار T لعينة واحدة أحد اهم الاختبارات الإحصائية وأكثرها استخداما في الأبحاث والدراسات التي تهدف للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية، ما يعد من الاختبارات المعلمية حيث تعتمد فكرته على حساب نسبة انحراف الفروق بين

المتوسطات العينية والمتوسطات المحكي للتوزيع الاحصائي الي الخطأ المعياري المصاحب.

تحسب إحصاءة T باستخدام صيغة وليم كوسيت 1908م وتعرف بإحصاءة Student استطاع من خلالها ان يشتق معادلة التوزيع الاحتمالي T الذي تعطي قيمته $T_{cal} = {X - \mu}/{\sigma}$ يتم تحديد قبول صحة الفرضية الصفرية او رفضها بناءاَ

علي المعيار القائل بانه اذا كانت القيمة الاحتمالية للمعنوية وحد الثقة الفاصل Sig لإحصاءة اختبار T_{cal}اقل من 5% تتأكد صحة الفرضية البديلة المنصوصة عليها عن طريق قياس الاختلاف بين المتوسطات العينية والمحكية.

2. اختبار مربع كاي Chi لجودة التوفيق: يهدف هذا الاختبار الي اختبار فرضية العدم بان مجموعة المشاهدات تم اختيارها وفق توزيع احتمالي معين او نظرية معينة في مقابل الفرضية البديلة وهو ان مجموعة المشاهدات والبيانات لا تتفق مع هذا التوزيع او النظرية، وتكون البيانات التي يتم تحليلها على شكل تكرارات ممثلة في جدول اقتران صفي ويكون المتغير نوعي، اسمي او رتبي كما يمكن ان يكون كمي يتم تحويله قيمه الي فئات.

تصاغ فرضية الاختبار العدمية بان التكرارات المشاهدة والمتوقعة متساوية في ين تنص الفرضية البديلة بعد تساوي التكرارات ووجود فروق لها دلالة إحصائية نسبة الي درجة المعنوية وحد الثقة الفاصل، وتحسب إحصاءة الاختبار وفق الصيغة الرياضية $X^2 = \sum_{i=1}^{n} (O_i - E_i)^2/E_i$حيث ان O_i هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة) E_i هي التكرارات المتوقعة، كما ان القيمة الاحتمالية Sig هي التي تحدد ما اذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوي المعنوية الافتراضي 5% فعندما يقل

مستوي الدلالة الاحتمالية Sig عن 5% يؤكد ذلك علي وجود فروق ذات إحصائية معنوية لصالح استجابة المبحوثين والنتائج المتحصل عليها.

نتائج الاختبار الموضوعي للمحور: اساليب معالجة الديون المتعثرة

جدول (8) نتائج الاختبار الموضوعي للمحور : اساليب معالجة الديون المتعثرة

العبارات	إحصاءات الاختبارات الموضوعية ودلالتها					
	إحصاءة T	Sig (T)	دلالة T	إحصاءة Chi	Sig (Chi)	دلالة Chi
برمجة الديون المتعثرة لفترة اخرى لاسترادها	11.20	0.000	دال	131.8	0.000	دال
زيادة فترة السماح للديون المتعثرة لاسترادها	8.290	0.000	دال	117.4	0.000	دال
اعتبار الديون المتعثرة ايرادات مؤجلة لاسترادها	5.951	0.000	دال	68.73	0.000	دال
تطبيق نظام الخصم النقدي للديون المتعثرة لاسترادها	6.569	0.000	دال	36.93	0.000	دال
تكوين مخصص للديون المتعثرة لاسترادها	18.40	0.000	دال	159.6	0.000	دال
تحديث سجلات الائتمان للديون المتعثرة لاسترادها	10.61	0.000	دال	64.93	0.000	دال
تامين المدينون يؤدي لاستراد	7.002	0.000	دال	64.86	0.000	دال

الديون المتعثرة						
النتيجة الكلية للاختبار الموضوعي	25.00	0.000	دال	154.9	0.000	دال

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS v27، دنقلا، 2024م.

1. من الجدول (8) نجد ان جميع قيم إحصاءة الاختبار T صاحبها مستوي معنوية اقل من 5.0% وتدلل هذه النتيجة علي ان الفروق بين القيمة الفرضية للاختبار والنتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين هي نتيجة جوهرية وان الفروقات فروقات جوهرية بالتالي تتأكد صحة العبارات قيد الاختبار ويستدل الباحثان علي تحقق هذه العبارات منها تأكيد صحة اتجاه الراي نتائج الاختبار الموضوعي للمحور الرابع: اساليب معالجة الديون المتعثرة، من مخرجات التحليل نجد ان المصارف تعتمد علي برمجة الديون المتعثرة لفترة اخرى لاستردادها او زيادة فترة السماح، ويتم اعتبار الديون المتعثرة ايرادات مؤجلة لاستردادها اضافة لتطبيق نظام الخصم النقدي للديون المتعثرة وتكوين مخصص للديون المتعثرة لاستردادها، كما يتم العمل علي تحديث سجلات الائتمان للديون المتعثرة وتامين المدينون يؤدي لاسترداد الديون المتعثرة.
2. من الجدول (8) اعلاه ونتائج اختبار النسبة التائهة Tحول المحور اساليب معالجة الديون المتعثرة نجدها متوافقة ومنه يمكن الاستدلال على تحقق تام لعناصر المحور الرابع: اساليب معالجة الديون المتعثرة.
3. من الجدول (8) نجد ان جميع قيم إحصاءة الاختبار Chi لاختبار مطابقة الفروق في اختبار T وموثوقيتها صاحبها مستوي معنوية اقل من 5.0% بالتالي فان الفروق في اختبار T هي فروق لازمة لاستجابة المبحوثين لما لهم من خبرة ومعرفة بعبارات المقياس وتتأكد صحة توفر الخصائص المتضمنة بالمحور الرابع: اساليب معالجة الديون المتعثرة.

نتائج الاختبار الموضوعي المحور: مخاطر السيولة بالمصرف

جدول (9) نتائج الاختبار الموضوعي للمحور: مخاطر السيولة بالمصرف

العبارات	إحصاءات الاختبارات الموضوعية ودلالتها					
	إحصاءة T	Sig (T)	دلالة T	إحصاءة Chi	Sig (Chi)	دلالة Chi
يهتم المصرف بمعالجة السيولة	9.628	0.000	دال	157.2	0.000	دال
يتم تحديد مخاطر السيولة بالمصرف عن طريق ادارة المخاطر المصرفية	6.804	0.000	دال	212.1	0.000	دال
يتم وضع السياسات المالية اللازمة لمقابلة مخاطر السيولة	4.515	0.000	دال	95.75	0.000	دال
يتم مراعاة مخاطر السيولة	11.12	0.000	دال	77.20	0.000	دال
يتم التحليل المالى لمخاطر السيولة	6.372	0.001	دال	58.08	0.000	دال
يتم تامين النقدية بالمصرف لمقابلة مخاطر السيولة	8.203	0.000	دال	180.4	0.000	دال
تطبيق نظم معلومات ادارية ومالية تعكس اوضاع السيولة بالمصرف	5.973	0.000	دال	67.58	0.000	دال
يهتم المصرف بالمحافظة علي مستوى كاف من الموجودات السائلة	8.145	0.000	دال	56.08	0.000	دال
النتيجة الكلية للاختبار الموضوعي	12.08	0.023	دال	98.06	0.000	دال

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS v27، دنقلا، اكتوبر 2024م.

1. من الجدول (9) نجد ان جميع قيم إحصاءة الاختبار T صاحبها مستوي معنوية اقل من 5.0% وتدلل هذه النتيجة علي ان الفروق بين القيمة الفرضية للاختبار والنتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين هي نتيجة جوهرية وان الفروقات فروقات جوهرية بالتالي تتأكد صحة العبارات قيد الاختبار ويستدل الباحثان علي تحقق هذه العبارات منها تأكيد صحة اتجاه الراي نتائج الاختبار الموضوعي للمحور : مخاطر السيولة بالمصرف، من واقع النتائج اعلاه فان المصرف يتم فيه اجراء التحليل المالي لتحديد مخاطر راس المال عن طريق ادارة المخاطر المصرفية ويتم تمويل المخاطر عن طريق استخدام التحوط لضمان الاموال كما ان هنالك تمويل للمخاطر لتعويض الخسائر الناتجة عن مخاطر راس المال بالمصرف، كما تعتبر السياسة الائتمانية بالمصرف من الضمانات كعنصر مكمل للقرار الائتماني بشروط صارمة في قبول الضمانات عند التحليل الائتماني ويقوم المصرف بإعادة تقييم الضمانات بصفة دورية كما يهتم المصرف بالمحافظة علي مستوى كاف من الموجودات السائلة .

من الجدول (8) اعلاه ونتائج اختبار النسبة التائهة Tحول المحور مخاطر السيولة بالمصرف نجدها متوافقة ومنه يمكن الاستدلال علي تحقق تام لعناصر مخاطر السيولة بالمصرف.

2. من الجدول (8) نجد ان جميع قيم إحصاءة الاختبار Chi لاختبار مطابقة الفروق في اختبار T وموثوقيتها صاحبها مستوي معنوية اقل من 5.0% بالتالي فان الفروق في اختبار T هي فروق لازمة لاستجابة المبحوثين لما لهم من خبرة ومعرفة بعبارات المقياس وتتأكد صحة توفر الخصائص المتضمنة بالمحور مخاطر السيولة بالمصرف.

مناقشة الفرضية:

اختبار العلاقة السببية وقياس الأثر:

جدول (10) يوضح الخصائص السيمترية لنموذج البحث

أثر المتغيرات التفسيرية			الاحصاءات		
			الاثر المباشر	درجة المعنوية	الدلالة
أساليب معالجة الديون	<---	مخاطر	0.168	0.008	دالة

المصدر: إعداد الباحثان، مخرجات تحليل الاستبانة بحزمة SPSS V26، دنقلا،2024م.

من الجدول (10) نجد ان: درجة التأثير المباشر β أي تأثير المتغيرات التفسيرية علي متغير الاستجابة أساليب معالجة الديون المتعثرة كانت دالة عند مستوي معنوية 5.0% الامر الذي يؤكد علي فعاليتها. كذلك مؤشرات المقياس المعالجة المحاسبية لاسترداد الديون المتعثرة واثرها في الحد من مخاطر السيولة بالنظام المصرفي (بالتطبيق علي عينة من المصارف السودانية)المعبرة عن الخصائص السيكومترية مقبولة وتفسيرها كالاتي: إحصاءة Chi تعبر عن جودة مطابقة النمذجة وتكون النمذجة مطابقة اذا كان مستوي الدلالة اكبر من 5.0% بقبول الفرضية العدمية وعليه فان المقياس المعالجة المحاسبية لاسترداد الديون المتعثرة واثرها في الحد من مخاطر السيولة (بالتطبيق علي عينة من المصارف السودانية) يتمتع بمطابقة وجودة توفيق ممتازة إحصائية وعملية، إحصاءة RMSEA وإحصاءه AIC تشير الي اعتمادية الأخطاء وتشير القيمة الأقل من 0.08 الي عدم اعتمادية هذه الأخطاء وهذا ما تم توفير من واقع التحليل وتشير إحصاءة AIC الي قدرة المقياس علي استخلاص المعلومات وقيمته المعطاة مقبولة من النواحي الإحصائية والتطبيقية بالتالي فان المقياس المعالجة المحاسبية لاسترداد الديون المتعثرة واثرها في الحد من مخاطر السيولة المصرفية (بالتطبيق علي عينة من المصارف السودانية) يمكن الباحثان ومتخذي القرار من استخلاص

معلومات ونتائج جوهرية، إحصاءة F تعبر عن معنوية المقياس المعالجة المحاسبية لاسترداد الديون المتعثرة واثرها في الحد من مخاطر السيولة (بالتطبيق علي عينة من المصارف السودانية) والملاحظ من نتائج التحليل ان مستوي الدلالة المصاحب لإحصاءة الاختبار اقل من 5.0% وتوكد هذه النتيجة علي معنوية مقياس البحث أساليب معالجة استرداد الديون المتعثرة واثرها في الحد من مخاطر السيولة المصرفية (بالتطبيق علي عينة من المصارف السودانية).

ثالثاً: الخاتمة

1- النتائج

من خلال الاطار النظري والدراسة الميدانية توصل البحث الى النتائج التالية:

1. تبين من نتائج التحليل وجود اثر دال احصائيا لأدوات معالجة الديون المتعثرة على الموقف الائتماني للمصارف لتقليل اثرها علي السيولة.
2. القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان.
3. من نتائج التحليل تبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب معالجة الديون المتعثرة ومخاطر السيولة بالمصارف العاملة.
4. من نتائج التحليل نجد ان المصارف تعتمد علي برمجة الديون المتعثرة لفترة اخرى لاستردادها او زيادة فترة السماح، ويتم اعتبار الديون المتعثرة ايرادات مؤجلة لاستردادها اضافة لتطبيق نظام الخصم النقدي للديون المتعثرة وتكوين مخصص للديون المتعثرة لاستردادها، كما يتم العمل علي تحديث سجلات الائتمان للديون المتعثرة وتامين المدينون يؤدي لاسترداد الديون المتعثرة.

5. يعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على المصرف، ففي حالة الموافقة على منح التس هيلات النتيجة تكون تعثر تلك التسهيلات، وفي حالة الرفض يكون هناك فقدان لفرصة الكسب والنتيجة أيضاً خسارة، لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة تحليل وافية لجعل المخاطر عند حدها الأدنى.
6. تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل وعلى مستوى المصرف، كما يعمل المصرف على إيجاد حلول تأخذ في اعتبارها كل الإمكانيات المتاحة في تسوية المشكلة.

2- التوصيات

استنادا إلى نتائج البحث، يمكن الاخذ بالتوصيات الاتية:

1. اعتماد برنامج وقائي واضح وعملي مرفق بدليل إجراءات رقابية وإرشادات نظامية خاص بالعمليات المتعثرة، على أن يعاد النظر دوريا في مضمون هذا الدليل لتحديثه وتضمين كل المستجدات ذات الصلة، ومن ثم التحقق من ملاءمته وحسن تطبيقه في ضوء التقارير الواردة إلى السلطات المصرفية سواء من لجان الرقابة المصرفية أو من المؤسسات المالية والمصرفية.
2. إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة تتكفل بدراسة معطيات المؤسسات والافراد المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض.
3. ضرورة العمل على إنشاء شبكة أو قاعدة معلومات مابين المصارف وفروعها، وبين المصارف فيما بينها ومع المصرف المركزي لتمكن من معرفة الأوضاع المالية للمقترضين.
4. ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند منح قرار الائتمان، وان يكون القرار مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع.

5. وجوب التزام المصارف بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، والعمل على استحداث إدارة للمخاطر المصرفية من ذوي الخبرة والاختصاص والتعاون بين المصارف في منح القروض الضخمة وذلك توزيعاً للمخاطر.
6. ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب والتطوير كما ونوعا، لزيادة مستوى تأهيل العاملين ببنك وخصوصا في مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة.
7. ضرورة متابعة تكوين المخصصات اللازمة لمديون المتعثرة فنيا واجراء دارسة فنية ومستمرة تعتمد على تصنيف الديون وتحديد نوعية التعثر.
8. إنشاء ادارة مختصة بالائتمان بكافة أشكاله مما يسرع من إجراءات جدولة أو هيكلة الديون المتعثرة أو الحجز على ضمانات القروض.

المصادر والمراجع

1. عليم ،"أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم في المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة : (2007– 2015)،2016م.
2. إيمان النويري علي مساعد بعنوان "التعثر في سداد القروض وأثرة علي الأداء المالي للمصارف التجارية لسودان"، بمذكرة نيل ماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م .
3. تتشيكو عبد القادر"، تحت عنوان " إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها "أطروحة دكتوراه، تخصص : نقود ومالية جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، 2/2014
4. حسين ذيب ،فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان (دراسة حالة عينة من المصارف التجارية العامة في ولاية ورقمة خلال سنة ، 2010

مذكرة الماجستير في العموم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كمية العموم الاقتصادية والتجارة وعموم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقمة، .2012م.

5. حمد توفيق البمفيني ، جمال عبد الباقي واصف ، مبادئ إدارة الخطر والتامين ، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2004م
6. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2000م .
7. سعاد عوف الله ، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي - تجارب دول عربية-" أطروحة دكتوراه، تخصص : العلوم الاقتصادية، ،2012م
8. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية ،الأردن- عمان ،2013م.
9. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثارها على الأزمات المالية (دراسة عينة من المصارف العراقية) ، المؤتمر العالمي الثالث لجامعة الإسراء الأمنية، عمان، ،2009م
10. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، أفراد-إدارات-شركات-بنوك،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003م.
11. عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 21-20 أكتوبر، 2020م .
12. عبد المطلب عبد الحميد،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية ، أزمة الرهن العقاري الأمريكية ، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2009م

13. عبد محمود حميدة خلق، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها، العدد 3، السنة الثانية والعشرون، مصر، 2002م.

14. علي كريم محمد كبة، أثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية –دراسة حالة المصارف للفترة

15. عمران، "أثر إدارة مخاطر (السيولة، الائتمان، رأس المال)على درجة الأمان المصرفي، 2015م.

16. فاطمة بن شنة، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2009م .

17. فاطمة عليش محمد عبد الماجد ، "تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السوداني"، مذكرة لنيل ماجستير في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2002م .

18. محسن احمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج) ، أتراك لمنشر والتوزيع ،القاهرة ،1996م .

19. محمد البشير بن عمر، نوال بن عمارة، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج RAROC دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار 2015/2012، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 05، 2018م .

20. نجيب رحيل سالم البرعصي " تحت عنوان "معالجة لظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة – دراسة

تحليلية– "، أطروحة دكتوراه، تخصص : بنوك، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن ،2004م.

21. ونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ، 2014م.

22. يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض (حالة القروض الشعبي الجزائري)، لفصل الثاني مخاطر القروض المتعثرة وادارتها، المؤتمر العالمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة ، أيام 17. 19ابريل، 2008م.

إسهامات مكي الطيب شبيكة في مؤتمر الخريجين العام (1937-1943م)

د. محمد أحمد محمد طه(*)

أستاذ مساعد – جامعة دنقلا

كلية التربية مروي

Abstract:

The study aimed to identify the contributions of Makki Al-Tayeb Shabeka to the General Graduates Conference (1937-1943 AD), as Professor Makki Al-Tayeb Shabeka had distinguished contributions during the General Graduates Conference, since it was an idea until its inception in 1938 AD, until 1943 AD, when Shabeka chose to step down from the conference activity and devote himself to academic work at Gordon Memorial College, for reasons dictated by his high professional ethics, but he was keen to be close to the conference by writing in newspapers, commenting on its activities and analyzing its political and national positions in general.

The importance of studying the topic (Makki Al-Tayeb Shabeka's contributions to the General Graduates Conference 1937-1943 AD) stems from the fact that he is one of the historical figures

(*) نائب عميد كلية التربية مروي- جامعة دنقلا.

and important topics for researchers, although it has not been highlighted as it should be.

This study followed the historical, descriptive and analytical approach by collecting information and facts from their original sources of documents, manuscripts, contemporary newspapers and books, and then criticizing, comparing, analyzing and employing them to serve the research.

The study concluded with the following results: Professor Makki Al-Tayeb Shabaka was present and active in all the activities of the Graduates Conference, and he undertook tasks that always revealed a distinguished and prominent personality that was highly appreciated by everyone. Despite his preoccupation with academic work, Professor Shabaka devoted a significant amount of his life to the General Graduates Conference, the national incubator for the active forces in society at that time. Makki Shabaka took on difficult special tasks within the Graduates Conference, which put him in direct confrontation with the British administration through its eyes spread everywhere. The most prominent of these was his role in drafting the 1943 memorandum, which was the most violent in the series of confrontations between the conference and the British administration. Makki Shabaka left work within the conference, but continued his

activity outside it through his active media presence, which revealed his clear federal tendencies.

The study came out with a number of recommendations, the most important of which were: working on studying public figures in various types of public national work, ensuring the immortalization of distinguished scientists through various scientific platforms, creating an encyclopedia of scientific figures in Sudan, including various scientific fields, nominated by their scientific institutions through mechanisms and standards supervised by a specialized body.

Keywords: Makki Al-Tayeb Shabeka - Anglo-Egyptian rule - Graduates Conference - Memorandum 1943 AD

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على إسهامات مكي الطيب شبيكة في مؤتمر الخريجين العام(1937-1943م) حيث كان للأستاذ مكي الطيب شبيكة مساهمات مميزة خلال مؤتمر الخريجين العام ،منذ أن كانت فكرة وحتى نشأته عام 1938م، وصولاً إلى عام 1943م، حيث اختار شبيكة الترجل عن النشاط في المؤتمر والتفرغ للعمل الأكاديمي في كلية غردون التذكارية، لدواعي أملتها أخلاقه المهنية العالية، ولكنه حرص أن يكون قريباً من المؤتمر عبر الكتابة في الصحف، معلقاً على أنشطته ومحللاً لمواقفه السياسية والوطنية عموماً.

تنبع أهمية دراسة موضوع (إسهامات مكي الطيب شبيكة في مؤتمر الخريجين العام1937-1943م) لأنه من الشخصيات التاريخية والموضوعات المهمة بالنسبة للباحثين رغم أنه لم يسلط عليه الضوء كما ينبغي.

اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي بجمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية من وثائق ومخطوطات وصحف معاصرة وكتب ومن ثم نقدها ومقارنتها وتحليلها وتوظيفها لخدمة البحث.

خُلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: كان الأستاذ مكي الطيب شبيكة حاضراً وفاعلاً في كل أنشطة مؤتمر الخريجين، ونهض بمهام كانت على الدوام تفصح عن شخصية مرموقة مميزة تحظى بتقدير كبير من الجميع، رغم انشغاله بالعمل الأكاديمي، أفسح الأستاذ شبيكة زمناً مقدراً من حياته لمؤتمر الخريجين العام الحاضنة الوطنية للقوى الفاعلة في المجتمع حينئذٍ، تصدى مكي شبيكة لمهام خاصة صعبة داخل مؤتمر الخريجين، جعلته في مواجهة الإدارة البريطانية مباشرة عبر عيونها المنتشرة في كل مكان، وكان أبرزها دوره في صياغة مذكرة عام 1943م، وهي الأعنف في سلسلة مواجهات المؤتمر مع الإدارة البريطانية، غادر مكي شبيكة العمل داخل المؤتمر، ولكنه واصل نشاطه خارجه من خلال حضوره الإعلامي الفاعل، الذي كشف ميوله الاتحادية الواضحة.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها: العمل على دراسة الشخصيات العامة في مختلف ضروب العمل الوطني العام، الحرص على تخليد العلماء المميزين عبر منابر علمية مختلفة، عمل موسوعة للشخصيات العلمية في السودان، تشمل مختلف الحقول العلمية ترشحهم مؤسساتهم العلمية عبر آليات ومعايير تشرف عليها هيئة مختصة

الكلمات المفتاحية: مكي الطيب شبيكة- الحكم الانجليزي المصري- مؤتمر الخريجين- مذكرة 1943م.

مقدمة:

تكتسب دراسة (موضوع إسهامات مكي الطيب شبيكة في مؤتمر الخريجين العام1937–1943م) أهمية كبيرة على مستوى تاريخ السودان الحديث والمعاصر حيث اعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول مهمة في السياسية والثقافة السودان ولشخصية مكي الطيب شبيكة الذي عُد محور هذه الدراسة، الذي كان له دور رائد في مؤتمر الخريجين والحركة الوطنية السودانية.

أسباب اختيار الموضوع:

نجد أن تاريخ السودان الحديث والمعاصر لازال حافلاً بكثير من الزوايا المعتمة، والمناطق الغامضة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة حتى تكتمل ملامح هذا التاريخ وأبعاده وتتصل حلقاته، ومحاولة من الباحث للإسهام في هذا الجانب بما يستطاع من جهد يأتي اختياري لموضوع إسهامات الأستاذ مكي الطيب شبيكة في مؤتمر العام 1937–1943م، حيث أن شخصية هذا العالم الجليل لم يسلط عليها الضوء كما ينبغي ألا وهو إسهاماته في مؤتمر الخريجين والعمل العام عموماً.

أهمية البحث:

تنبع أهمية دراسة موضوع (إسهامات مكي الطيب شبيكة في مؤتمر الخريجين العام1937–1943م) لأنه من الشخصيات التاريخية والموضوعات المهمة بالنسبة للباحثين رغم أنه لم يسلط عليه الضوء كما ينبغي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:-

1. التعرف على شخصية الأستاذ مكي الطيب شبيكة.
2. التعرف على نشأة مؤتمر الخريجين العام 1938م.
3. التعرف على موقف الإدارة البريطانية من قيام مؤتمر الخريجين.
4. التعرف على إسهامات إسماعيل الأزهري في مؤتمر الخريجين العام.

5. التعرف على دور مكي الطيب شبيكة في مواجهة المجلس الاستشاري لشمال السودان.
6. التعرف على موقف الأستاذ مكي شبيكة من قرار المؤتمر في الاتحاد مع مصر.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في هذه الورقة في (إسهامات مكي الطيب شبيكة في مؤتمر الخريجين العام1937-1943م).

منهج البحث:

اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي بجمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية من وثائق ومخطوطات وصحف معاصرة وكتب ومن ثم نقدها ومقارنتها وتحليلها وتوظيفها لخدمة البحث.

حدود البحث:

تحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

1. الحد المكاني: تغطي هذه الدراسة في حدودها المكانية السودان.
2. الحد الزماني: من 1937-1943م.

نشأة مؤتمر الخريجين العام:

في عالم مضطرب داخلياً وخارجياً، ومجتمع قلق مبلبل الأفكار ناقم على الأوضاع، تتجازبه عوامل متعددة، فتدفعه طوراً إلى مهاوي اليأس القاتل والواقعية الذليلة، وترتفع به أخرى إلى أعلى موجات التفاؤل والثقة بالانتصار، وعلى يد جيل أفاد من تجارب السنين، ومن الاطلاع على الثقافة والأدب، واكتملت له كل عوامل التهيؤ كما بدأ يلحظ أن العالم مقبل على أزمة حربية حادة في مثل هذه الظروف ولد مؤتمر الخريجين العام بالسودان(المحامي،1991م،ص94).

كان المجتمع يعيش حالة من الاضطراب، مبعثه تعدد المدارس الفكرية والأدبية، كانت السلطة الاستعمارية مرتبكة تتحسب من نتائج معاهدة 1936م، على الوضع الداخلي

في السودان، وتخشى من إرهاصات الغزو الإيطالي للحبشة، ومن عدم الاستقرار السياسي في مصر (دياب،1984م، ص51) بينما بدأت النازية في أوروبا تحبس أنفاس الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس

فكرة تأسيس المؤتمر:

هنالك اعتقاد سائد أن توقيع معاهدة 1936م بين مصر وبريطانيا هي التي حركت فكرة تأسيس مؤتمر الخريجين، لكن الواقع أن المعاهدة قد وفّرت الفرصة لأن تبرز إلي السطح الفكرة التي كانت متداولة في أوساط الأفندية مدة طويلة، وهنالك كثير من الشواهد التي تبنت وجود الفكرة ورواجها قبل توقيع معاهدة 1936م، بل إنَّ الفكرة نفسها تم مناقشتها على صفحات الصحف قبل ذلك التاريخ(عثمان،1994م،ص41).

جاءت هذه الفكرة إلى حيز الوجود وظهرت إلى الحياة كالطفل الوحيد المدلل في أسرة عريقة الحسب والنسب محرومة من الولد والذرية(دياب،1984م،ص51)، فأولاه جميع الخريجين عطفهم وحماسهم. ومن فرط الحب والحنان اختلفوا منذ مولد الفكرة، اختلافاً كبيراً علي أحسن الطرق لتنفيذها(المحامي،1991م،ص59).

دعا كثير من المثقفين إلى فكرة تشكيل المؤتمر في أوقات مختلفة لكنها كانت مجهولة المعالم، فعرفات محمد عبد الله دعا إلى ضم صفوف الخريجين ضمن هيئة تمثلهم، كما تحدث قبله وبعده بعض الخريجين عن شي من هذا القبيل لكنهم لم يسموه مؤتمراً، ففكرة قيام "مؤتمر الخريجين" ما هي إلا دعوة للنضال الوطني بهدف إقامة دعائم الحرية بين مجموعة من السودانيين الذين جثم على صدورهم الاحتلال البريطاني وخنق نفوسهم وفرق بينهم(كاطع،2017م،ص61).

كتب أحد الأشخاص في صحيفة الحضارة بتوقيع باشري عام 1930م لأنَّ كُتَّاب تلك المدة كانوا يذكرون الاسم الأول أو الأخير يوقعون بالأحرف الأولي؛ خوفاً من مطاردة الإدارة

البريطانية لهم، كتب باشري (في البلدان المهمة في السودان توجد عدة نوادٍ، القائمون بأمرها لهم شرف الانتماء لمدارس السودان، وجميعنا نسعي لغاية واحدة، إيجاد الرابطة بين البلد الواحد ونشر الثقافة، ما دامت الغاية والمقصد واحد فلماذا لا تتوحد هذه النوادي ويكون مركزها الرئيس الخرطوم، وبقية الفروع تقوم بعملها ضمن البرنامج المرسوم)(صحيفة الحضارة،1930م)

ظهرت في عام 1935م مقالات صحفية عدة كانت تدعوا لإنشاء مؤتمر أو نقابة أو هيئة تضم الخريجين، فقد كتب محرر مجلة الفجر عام 1935م داعياً إلى إنشاء هيئة أو نقابة للموظفين تمثلهم وتدافع عن حقوقهم وترفع مطالبهم إلى جهات الاختصاص(عثمان،1961م،ص19).

سبق هذه الدعوة مقال لخضر حمد في جريدة السودان في عموده الذي كان يكتبه بعنوان "في هدف" (صحيفة الحضارة،1930م) معلقاً علي يوم الخريجين قائلاً:" من حظ الخريجين السعيد أن هيأت لهم الظروف عيداً عاماً يحتفلون به في مكان واحد وهو كلية غردون ومما يؤسف له أننا في كل عام نجتمع لنعيد ذكرى الماضي الجميل ونبكي على عهد الطفولة الذاهب ولم نفكر قط أن نجعل من هذا اليوم مؤتمراً عاماً نبحث فيه أمورنا التي تتعلق بماضي البلاد وحاضرها ومستقبلها ونعرض أعمالنا في بحر العام المنصرم الصالح منه والطالح حتى يكون لاجتماعنا معنى ولعيدنا أثر في حياتنا العامة "(حمد،1980م،ص96-97)،(القدال،1992م،ص470).

علق على هذا المقال أحمد خير المحامي في جريدة السودان(البحيري،2009م،ص45) تحت عنوان(خطاب مفتوح إلي طبجي)، مؤيداً ومرحباً بالفكرة ونادي بتوحيد الخريجين على صعيد عمل واحد، لوضع برنامج عملي شامل وتكلف كل فرد بتنفيذ ما يتناسب مع مداركه واستعداده، وأرى أن هنالك طريقين لا ثالث لهما يتم

عبرهما تحويل نادي الخريجين بأم درمان لمنارة للنهضة الوطنية، أما بمناهضة المحتل إلا أن ظروف الخريجين السياسية ليست بواقعية، وأما من خلال التعاون الديمقراطي، ولما كان التعاون الديمقراطي بين الخريجين هو السبيل الأمثل ـ بحسب رأيه فقد نادي بتكوين مؤتمر للخريجين يتصدى لهذه القضايا- قضية الخريجين كطبقة وقضيتهم العامة باعتبارهم جزءاً من هذا الكيان فإلي اللقاء في مؤتمر الخريجين وإلى لجنة النادي أقدم الاقتراح، فهل من مثنٍ وهل إلى تنفيذه من سبيل(جريدة السودان،1935م)(مجلة الفجر ،1937م،ص181).

وقد دارت كثير من المناقشات حول هذا الموضوع في الاجتماعات الخاصة للمثقفين، ولكن لم تتخذ خطوة عملية في هذا الخصوص، حتى جاء النداء الأكثر قوة ووضوحاً من أحمد خير في محاضرة ألقاها بنادي الخريجين في ود مدني في مايو1937م، تحت عنوان (واجبنا السياسي بعد المعاهدة 1936م) ولم يكن في ذلك الوقت محامياً بل موظفاً في مركز ود مدني، استهل أحمد خير محاضرته بطرح بعض التساؤلات منها كيفية قدرة الخريجين على حمل الحاكمين على الاعتراف بالحقوق الوطنية والتعبير عن مصالح الأهالي(طه،1998م،ص82)(نجيلة،1944م،ص499-509) وهذه الحقوق والمصالح التي دعا أحمد خير الخريجين إلى الاهتمام بها تتمثل في الآتي:

1. ضرورة الاهتمام بقضايا التعليم وزيادة الوعي لدى الموظفين.
2. ضرورة إعادة النظر في اتفاقيات القروض واللوائح الخاصة بالتجارة والمالية، فدعا الخريجين للإطلاع على أسرار المالية والاقتصاد والتجارة وإدراك حكمة تلك القروض وما أحاط بها من ظروف وما أثر فيها من عوامل.

3.الاهتمام بإصلاح القوانين المجافية للإنصاف والعدل وإصلاح أحوال الإدارة، حيث رأي أن الخريجين بوحدتهم بإمكانهم أن يستنكروا ما يمس كرامة الأمة من قوانين وما يضعف وحدتهم من لوائح(المحامي،1937م،ص181-184)

دعا أحمد خير الخريجين إلى ضرورة التأمل ودراسة الأحوال السائدة في البلاد اقتصادياً وتربوياً وقانونياً(المحامي،1937م،ص181– 184)، مشيراً إلى أن هذا لن يتم للخريجين إلا بوجود تنظيم شامل يجمعهم ويحدد أهدافهم في ظل اتحاد فكري ينظم الطبقة المستنيرة(حميدة،1996م،ص79).

كما دعا إلى النهوض بنادي الخريجين في أم درمان ليصبح معقلاً للوحدة الفكرية وأن تكون لجنة النادي منبراً للدعاية القومية مشيراً إلى أن السوداني المثقف إذا انتظم في نقابة أو مؤتمر أو رابطة مركزها لجنة نادي أم درمان ناشراً برنامجه القومي، عندها يكون الخريجون قد عرفوا وحددوا واجبهم السياسي(المحامي، 1937م،ص181– 184)(بشير،1987م،ص176) نشرت مجلة الفجر وقد لقيت المحاضرة قبولاً وتأييداً[1]من

([1]) ظهر ذلك التأييد في صورة مقالات بمجلة الفجر أشهرها مقالات حامد أحمد حمدي، وأحمد يوسف هاشم، ومقال ميرغني دفع الله الذي نشر بصحيفة السودان الذي قال فيها إن المؤتمر هو الطريق الوحيد لوحدة الشباب السوداني، فضلاً عن تلك المقالات التي نشرت بصحيفة النيل والتي ذكر فيها محمد أحمد المحجوب أن السوداني ليس له إلا اختيار طريق من ثلاثة بعد توقيع المعاهدة البريطانية المصرية وهي: إما أن يثبت وجوده ويكون له المكان الأول في بلاده ويشترك في حكمه أو يصبح عبداً للدولتين الحاكمتين أو يظل مهملاً كما كان من قبل، ولذلك لمجابهة الخطر المحدق بالسودان يجب أن تجتمع القوي وتتوحد الصفوف، ونادي يحي عبد القادر بضرورة العناية بالثقافة وتربية الجسد والاهتمام بالفلاح ومحاربة الأمراض الإجتماعية وإنشاء جمعيات تعتني بالوطن والفرد من الناحية العقلية والإجتماعية، وطالب مكي شبيكة بتخصيص المراكز العليا في البلاد للسودانيين من خريجي الجامعات الأمريكية والمصرية والبريطانية حتى يشترك الشباب في خدمة بلاده بالعلم الذي تلقاه، ولكن بشير محمد خير اعترض ذلك وقال إن الذين هاجروا في طلب العلم لم يكن غرضهم منصباً حكومياً وكان غرضهم الأول خدمة الوطن ولذلك فهم لا يهتمون بالمراكز والرتب والمظاهر المادية؛ صحيفة السودان، مقال ميرغني دفع الله، العدد 23،287 نوفمبر 1937م؛ صحيفة النيل، محاضرة محمد أحمد المحجوب، العدد 14،437 يناير 1937م؛ صحيفة النيل، مقال يحي عبد القادر، العدد 475، 4 مارس1937م؛ صحيفة النيل، مقال مكي شبيكة وبشير محمد خير، العدد 21،489 مارس 1937م.

رجال المدارس الفكرية ، واهتماماً كبيراً من جمعيتي الفجر (الهاشماب) وأبو روف(طه،1998م،ص83) كما تولي رئيس تحرير مجلة الفجر أحمد يوسف هاشم نشرها على صفحات الفجر(بشير،1987م،ص176) فاستقبلها الخريجون وذوو الرأي من المواطنين أعظم استقبال ووجدوا فيها تعبيراً صادقاً عما كان يعتمل في صدورهم، ورائداً يهديهم سواء السبيل(سعيد.1986م،ص39).

ورأي أحمد خير أن يبعث بنسخة من محاضرته للجنة نادي خريجي مدارس السودان بأم درمان لتتدارسها وتقرر ما ترى في أمر تأسيس المؤتمر الذي نادت به (سعيد.1986م،ص39- 40).

أضحت المحاضرة مثار نقاش في أندية الخريجين وفي مجالسهم الخاصة، وفي أم درمان دارت المناقشات في الليالي الأدبية وتحدث فيها الخريجون عن أهداف المؤتمر وآماله القريبة والبعيدة وهل يكون هيئة مستقلة أم مجرد تابع لنادي الخريجين(حمد،1980م،ص97-98).

وفي مقال افتتاحي لجريدة الفجر الصادرة في أغسطس 1937م تحت عنوان الطبقة المثقفة وازدهار السودان)، ناشد المقال المتخرجين جميعاً أن ينضموا إلى نادي الخريجين في أم درمان كتوطئه لعقد مؤتمر الخريجين العام، وتشكيل جبهة موحدة لوضع منهاج تقدمي وتنفيذه، ولما كان السيد عبد الرحمن المهدي قد سبق ذلك المقال باقتراح لإقامة مجلس استشاري يمثل السودانيين، ويعبر عن أمانيهم تحت ظل السلطة القائمة، بما يكفل وحدة وادي النيل، اعتبرات الإدارة الاستعمارية أن أحد أهداف مقال جريدة الفجر هو التصدي لعبد الرحمن المهدي، من خلال هيئة منظمة مستقلة من الخريجين بصفتهم زعماء وممثلين للشعب السوداني(عبد الرحيم،1971م،ص110- 111).

بعد أسابيع من ذلك، اقترح الشريف يوسف الهندي زعيم الطائفة الهندية تأليف مجلس من عشرة أشخاص يضم الزعيمين(على الميرغني و عبد الرحمن المهدي)، والمفتي، وشيخ العلماء وسته من أعضاء ينتخبهم الخريجين كحل وسط، يهدف التعاون مع السلطة البريطانية على العمل" لخير" السودان داخلياً وخارجياً، وخصوصاً مع مصر(جريدة الإنقاذ،1922م).

ولكي يأخذ المقترح بإنشاء مؤتمر الخريجين صيغة العلمية، يذكر إسماعيل العتباني في روايته أن أحمد خير طلب من أحمد يوسف هاشم وهو محرر في جريدة النيل من جمعية الهاشماب ومجلة الفجر نقل الفكرة إلى أم درمان، وعزز أصحاب الفكرة في ود مدني ذلك بأن أوفدوا أربعة أشخاص هم كل من أحمد خير وعلى النور(شاعر المؤتمر فيما بعد) ومحمد على شوقي و إسماعيل العتباني سكرتير النادي آنذاك إلى الخرطوم، حيث تبني نادي الخريجين في أم درمان الفكرة، وكون لجنة تنسيق برئاسة جمال محمد لمتابعة تنفيذها(حمد،1980م،ص88).

كان هدف هذه اللجنة معرفة رأي الخريجين في شكل المؤتمر وجهة ارتباطه، هل يكون هيئة مستقلة، أم مجرد تابع لنادي الخريجين في أم درمان، وذكر خضر حمد وهو أعضاء اللجنة أنهم وجدوا الاستجابة من جميع من اتصلوا بهم حيث اتفقوا على تأييد الفكرة، ولكن يجب أن تكون منفصلة عن النادي، وقد جاءت الدعوة لمؤتمر الخريجين وفقاً لهذا الرأي، في أن يكون لها هيئة قائمة بذاتها وغير مرتبطة بنادي الخريجين في أم درمان(حمد،1980م،ص88).

تكوين هيئة المؤتمر ولجنته التنفيذية:

بعد المناقشة والبحث عقد الخريجون اجتماعاً في ناديهم بأم درمان 17/يناير/1938م باقتراح فتح المؤتمر لجميع الخريجين وبانتخاب لجنة تمهيدية له منفصلة من لجنة النادي، مسترشدة في ذلك بضوء الرأي العام للخريجين وبذلك تحطمت الصخرة التي ارتطمت بها

السفينة مراراً وزال الخطر الذي كان يهدد المؤتمر وبرهن الخريجون على أنهم جادون غير هازلين عاقدون العزم على خدمة بلادهم(دياب، 1984م،ص60-61).

تم تكوين لجنة تمهيدية لدراسة الأمر ضمت كل من إسماعيل الازهري(رئيس النادي)، مكي شبيكة[2] (سكرتير لجنة النادي)، إسماعيل عثمان صالح (عضو بلجنة النادي)(د،و،ق،خ متنوعات395/39/1،ص2) وعلي محمد أحمد، أحمد محمد يس واختير لهذه اللجنة ايضاً أعضاء من نادي الخريجين(جريدة النيل،1937م) مثل الشيخ أحمد عثمان القاضي وحسن كرار وعبد الماجد أحمد ومعني محمد الحسن ومحمد عثمان ميرغني وإبراهيم أحمد حسين وعثمان شندي وعبد الله ميرغني ويحي الفضلي وجمال محمد أحمد (صحيفة النيل،23/يناير1938م).

تقرر أن تعقد أربع لجان اللجنة التحضيرية الأولي للدعاية، والثانية لتسجيل العضوية والثالثة لوضع الأجندة، وأن يكون من مهامها دراسة وجمع كل المقترحات التي تقدم للمؤتمر، ولجنة رابعة لصياغة لوائح المؤتمر وهي برئاسة مكي شبيكة، وقد أصدرت قرارات اللجنة التحضيرية بعد أن رفعت كل اللجان تقاريرها أهمها:

أولاً: تعريف الخريج بأنه كل من اخذ قسطاً من التعليم في أي مدرسة من مدارس السودان فوق الكتاب(صحيفة النيل،23/يناير1938م).

([2]) **مكي الطيب شبيكة(1905-1980م)**: ولد في بلدة الكاملين بالإقليم الأوسط، وتلقي فيها تعليمه الاوسط، تخرج في كلية غردون، أرسل في بعثة دراسية لجامعة بيروت الامريكية في أواخر عام 1931م ونال درجة البكالوريوس في الآداب عام 1935م، وكان عضواً بارزاً في مؤتمر الخريجين، وفي أوائل عام 1943م أصبح محاضراً للتاريخ والتربية الوطنية بمدرسة الآداب العليا، وحصل على منحة من المجلس البريطاني عام 1947م والتحق بجامعة لندن، وعاد من هذه البعثة وهو يحمل درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ وهو أول سوداني يحصل على تلك الدرجة في ذلك الاختصاص، تقاعد في الستينيات، وتفرغ لكتابة التاريخ، منحه السودان وسام العلم الذهبي في المهرجان الثقافي الثاني عام 1978م؛الحاج،مصدر سابق، ص356- 258.

ثانياً: فتح باب العضوية لكل متخرج سواءً أكان مشتركاً بالنادي، أو بأي نادٍ آخر أو غير مشترك.

ثالثاً: تقرير رسوم تسجيل عضوية المؤتمر بخمسة قروش يتساوي فيها كل الخريجين تدفع مقدماً (مقار،1976م،ص446).

رابعاً: يصرح لرجال الأندية الأخرى أن يرسلوا رسوم تسجيل الأعضاء دفعة واحدة دليلاً على تكاتفهم.

خامساً: تقوم اللجنة بإعداد بطاقات خاصة للدخول لمكان الاجتماع، وترسل البطاقات بعد التسجيل(صحيفة النيل،1938م).

سادساً: يعقد الاجتماع للمؤتمر في الساعة الرابعة مساء من ثاني أيام عيد الأضحى المبارك من كل عام(أبو حسبو،2018م،ص76)..

تلقف النادي الفكرة في حماسة، ورأى بعض أعضاء لجنته فيها سبيلاً لاجتذاب الخريجين لناديهم من جديد، بعد أن كانوا قد هجروه وزهدوا فيه على أثر الخلافات الطائفية التي بددت وحدتهم، ليس ذلك فحسب بل رأوا فيها سبيلاً جاداً لخدمة المجتمع(سعيد،1986م،ص18- 19).

الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر:

انعقد الاجتماع التأسيسي لمؤتمر الخريجين في يوم السبت ثاني أيام عيد الأضحى الموافق 12 فبراير 1938م بأم درمان وبدأ أعماله الساعة الرابعة والنصف مساءً واستمر حتى الساعة السابعة ليلاً وحضره1080 خريجاً من أصل (1634) عضواً علي اختلاف في المهن وفوارق في السن أكثرهم من العاصمة لقرب الدار ومعهم بضع مئات من الأقاليم(عثمان،1961م،ص20).

افتتح الأستاذ إسماعيل الأزهري المؤتمر، ثم ألقي كلمته الفياضة فعبر بها أصدق تعبير عما يجيش بصدور المؤتمرين وقد قوطعت بالتصفيق مراراً، و بعده تحدث مكي شبيكة عن مسودة الدستور التي أعدت ثم أعقبه عبد الماجد أحمد الذي تحدث عن التنظيم المالي للمؤتمر، وأخيراً تحدث الشيخ أحمد عثمان القاضي عن الأهمية القصوى لوجود مجلة للمؤتمر، شرح هؤلاء المتحدثون العمل الذي تم بواسطة اللجنة التحضيرية(الحاج،2009م،ص2).

يتضح مما سبق أن حضور الخريجين كان بنسبة 72% وهي نسبة كبيرة وهذا إن دلَّ إنما يدل على رغبة الخريجين في استمرار أعمال المؤتمر لإدراكهم أهمية توحيد الخريجين وتكريس نضالهم لخدمة الصالح العام.

تحدث الرئيس إسماعيل الأزهري عن طريقة إدارة الجلسة حسب ما هو موضوع بالأجندة، وفتح الباب لمن يريد التحدث(الحاج،2009م،ص2)، وقد عبر كثير من الأعضاء عن بهجتهم بمولد المؤتمر نثراً وشعراً، وكانت كلماتهم تستقبل بالهتاف للوطن ،وهز الشاعر علي النور أفندي الذي لقب فيما بعد (بشاعر المؤتمر)، القلوب والمشاعر هزاً عنيفاً(سعيد،(بدون تاريخ)ص41) وهو يتغنى:

هذي يدي لسماءِ المَجْدِ أرفعُها*** رمزاً يُشيرُ إلى المستقبلِ الحَسنِ
لما نرجيه تحتَ الشمسِ من وطرٍ***وما نفديه بالأرواحِ منْ وطنِ
دقوا البشائرَ للدنيا بأجمعِها*** وللعروبةِ من شامٍ إلى يمنِ
إنَّا هممنا وأرهفنا عزائمنا*** على النهوضِ بشعب للعلا قَمِنِ
الله أكبرُ هذا الروح أعرفُه*** إذا تذكرتُ أيامي ويعرفُنِي
كنَّا ننميه سراً في جوانحنا*** حتي استحالَ إلى الإجهارِ والعلنِ(المحامي،1991م،57- 58).

في ذلك الاجتماع التاريخي تم إجازة دستور المؤتمر بعد مداولة جادة موضوعية، وتم أيضاً انتخاب هيئة عامة للمؤتمر من ستين عضواً تختار من بين أعضائها لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً ، بينهم سكرتير المؤتمر ومساعده وأمين صندوق ومحاسب، وتقرر أيضاً أن يتعاقب الأعضاء الآخرون والسكرتير(المحامي،1991م،ص62) وكانت اللجنة التنفيذية تمثل اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة، وأغلب أعضائها من موظفي الحكومة، وبعضهم من التجار والحرفيين والضباط المتقاعدين، فضلاً عن كبار وصغار الخريجين(بشير ،1987م،ص180).

بمولد مؤتمر الخريجين دشنت الحركة الوطنية السودانية عصراً جديداً من النضال السياسي، في أجواء من الإشعاع الفكري والثقافي كان قد أخذ دوره في قطاعات واسعة من الشعب السوداني، وقد كانت السنوات التي سبقته ما بين 1924– 1938م تمثل بالنسبة للفكر السوداني الحديث المرحلة الجنينية الثانية، وقد جاءت ببذور الفكر السياسي وما يقتضيه من لمحات اقتصادية واجتماعية وفلسفية.(إبراهيم،1989م،81).

سعى الذين قاموا على تأسيس مؤتمر الخريجين لئلا تقف دون ظهوره عوائق تؤدى به، ولئلا يتركون للسلطة الاستعمارية مجالاً لإجهاضه والقضاء عليه في مهده ولأنه كان يضم في عضويته بعض كبار الخريجين المعتدلين في آرائهم، نص دستوره في ديباجته على أنه هيئة تخدم مصالح الخريجين أولاً، ومصالح البلاد عامة ثانياً(شبيكة،1967م،ص544).

موقف الإدارة البريطانية من قيام المؤتمر:

وبالرغم من أن السكرتير الإداري البريطاني آنذاك – السير أنقس جيلان، قد رحب بقيام المؤتمر طالما أهدافه هي خدمة البلاد والأعمال الخيرية، وأن الحكومة لن تعترف به كهيئة سياسية وليس لها أن تمثل غير وجهة نظر أعضائها(شبيكة،1967م،ص544).

إلا أن السكرتير الإداري، وفي خطاب سري للغاية وجه المديرين أن يتعاملوا مع المؤتمر بأعصاب هادئة،لأن هذا القطر لابد أن يتأثر بالحركات التي قامت حوله في البلاد العربية كمصر وسوريا ولبنان، ولا غرابه في أن تنتقل العدوى إلى هنا لاسباب كثيرة تربط السودان بتلك البلاد(حمد،1980م،ص88)،

كان ذلك دليلاً على الاستعمار البريطاني اضطر إلى غض الطرف عن دعاة المؤتمر، والسماخ بقيامه لإدركه بأن الوعي الوطني في السودان وصل بفضل جهود المثقفين إلى مرحلة لا يمكن كبتها بالعنف وكان أملهم في أن تصبح قيادة المؤتمر في أيدي الخريجين المعتدلين(الجعلي،1986م،ص63).

يمكن القول أن قبول الحكومة وتشجيعها لقيام المؤتمر، قد املته الأجواء السياسية السائدة، فقد كان قادة المؤتمر الحلف المعتدل لثورة عام 1924م ولم يكونوا من الموالين المتعصبين لمصر، غير أن المؤتمر الذي كان ينظر إلى نفسه بصفته متحدثاً باسم السودانيين، كان لابد من أن يدخل في صدامات خطيرة مع السلطة(الجعلي،1986م،ص64).

لم تكن مهمة المؤتمر سهلة فقد خاض تجربة عسيرة جرا الصراعات والخلافات والانقسامات التي نشبت بداخله، لأنه كان حاوياً على تناقضات صارخة فقد حوى عملاء السلطة وأنصار الطائفتين الكبيرتين الختمية والانصار،ثم الجماعات الوطنية المتنافرة والمتباينة المذاهب والمناهج والاتجاهات(الجعلي،1986م،ص63)

يري الباحث أن مؤتمر الخريجين هو اللبنة الأولى لقيام الأحزاب السياسية لاحقاً، كما أنه مثل نهضة تعليمية وثقافية واجتماعية وسياسية ضخمة في السودان، وكان وعاءً ومختبراً وطنياً لتدريب الكوادر التي قادت البلاد لاحقاً في شتي المجالات والضروب الوطنية.

إسهامات الأستاذ مكي الطيب في مؤتمر الخريجين العام

عندما طرحت فكرة قيام مؤتمر الخريجين من قبل الجمعية الأدبية بود مدني عام 1937م،جاء وفد مكون من محمد على شوقي(رئيس نادي الخريجين)،اسماعيل العتباني(السكرتير)، والمهندس على النور ،وأحمد خير ،ليعرضوا فكرة قيام مؤتمر الخريجين على لجنة نادي الخريجين بأم درمان(العتباني،2005م،ص11).

كانت لجنة نادي الخريجين بأمدرمان برئاسة إسماعيل الأزهري، وسكرتارية مكي شبيكة، فتم تكوين لجنة تمهيدية لدرسة الفكرة، وتم تكوينها من إسماعيل الأزهري، مكي شبيكة، ومن أعضاء لجنة النادي كما ورد سابقاً، مما يشير إلى دور الأستاذ مكي شبيكة في العمل عبر نادي الخريجين بأم درمان(صحيفة النيل،1938م).

وبعد قيام المؤتمر العام الأول في12 فبراير1938م، ترأس اسماعيل الأزهري الجلسة بصفته رئيس النادي، وابتدر الحديث بتنوير لأعمال اللجنة التمهيدية(أو التحضيرية)، بعد ذلك تحدث مكي شبيكة واستعرض مسودة الدستور، مع اللائحة المنظمة لأعمال المؤتمر، واللائحة المالية(د.و ق.خ متنوعات 1/ 39/ 395،ص2)

عند إجراء الانتخابات من قبل الجمعية العمومية لاختيار ستين عضواً يمثلون الهيئة الستينية(حسب الدستور بعد إجازته)، جاء مكي شبيكة الثاني في الترتيب بعد إسماعيل الأزهري، كان من المفترض اختيار الخمسة عشر الأوائل لتكوين اللجنة التنفيذية، ولكن عند اجتماع الهيئة الستينية في اليوم التالي، ظهر اقتراح بأن تكون هنالك انتخابات جديدة من داخل الهيئة الستينية لاختيار اللجنة التنفيذية، تبنى هذا الاقتراح المهدويون طمعاً في أن تكون الرئاسة لمحمد صالح الشنقيطي، وبعد نقاش مطول اتفق الجميع على الانتخابات مرة أخرى، على أن تكون الرئاسة دورية شهرية بنظام شهر لكل عضو لجنة تنفيذية بعد اختيار سكرتارية من ثلاثة أعضاء(سكرتير، أمين مال، محاسب)، وبعد إجراء الانتخابات ظهرت أسماء من خارج الخمسة عشر الأوائل، ومنهم من جاء في مؤخرة الهيئة الستينية ونتيجة لذلك تم استبعاد

كل من مكي شبيكة، نصر الحاج على، محمد أحمد المحجوب، الشيخ أحمد عثمان القاضي، عبد الرحمن أحمد، أحمد محمد خير، خضر حمد(د.و ق.خ متنوعات 1/ 39/ 395،ص2) من اللجنة التنفيذية، واحتفظوا بعضويتهم في الهيئة الستينية

في هذا السياق ،يذكر خضر حمد أن بعض جماعات المؤتمر كانت على صلة ببيت المهدي، وكان عبد الله الفاضل المهدي همزة الوصل في هذه العلاقة، حيث استعانت هذه المجموعة من أعضاء المؤتمر من أعضاء المؤتمر ببيت المهدي لتحقيق مكاسب سياسية داخل المؤتمر، وكان آل المهدي يأملون بدورهم في فرض نفوذهم على المؤتمر عن طريق تلك الجماعة، ولم يكن لأعضاء جمعية أبي روف صلة بطائفة الختمية أو الأنصار (حمد،1980م،ص90).

نشاط مكي شبيكة بعد الاجتماع الثاني عام 1939م:

جاءت انتخابات الدورة الثانية في 2 فبراير 1939م(ثاني عيد الأضحى المبارك، حسب الدستور الذي حدد أن تكون الجمعية العمومية ثاني أيام عيد الأضحى المبارك للاجتماع القادم)، جاء مكي شبيكة في الهيئة الستينية ثم الجنة التنفيذية وآلت إليه رئاسة المؤتمر عن شهر مارس 1939م(الحاج،2010م،ص6- 13)، هذه اللجنة وما ضمت من شخصيات تبين مدى ما كان يتمتع به مكي شبيكة من ثقافة عالية، ولتكون رئاسة الجلسات بنظام الدورة لمدة شهر، تمت الموافقة على ذلك الاقتراح الذي تقدم به أحد الأعضاء، والقاضي بأن تكون الرئاسة بالقرعة بين 12 من أعضاء اللجنة التنفيذية يتولون الرئاسة وبترتيب يثبت في المحضر، ويتولى كل منهم لمدة شهر من الشهور الهجرية، رغم أن هذا النظام لم يكن مثبتاً في دستور المؤتمر، أما واجبات الرئاسة نفسها فتنحصر في اجتماعات اللجنة التنفيذية والهيئة الستينية، واجتماعات المؤتمر العامة، ويدير مناقشاتها، ويعلن انتهاء الجلسة بعد موافقة الأعضاء، وذلك حسب المادة(18) من دستور مؤتمر الخريجين العام،بعد

موافقة الحاضرون على العمل بنظام الدورة في رئاسة الجلسات اسفرت نتيجة القرعة بأن أصبح الشيخ أحمد سيد الفيل أول رئيس للدورة من 12 ذي الحجة1357هـ – 1358هـ، وتلاه مكي شبيكة من 12 محرم 1358– 11 صفر 1358هـ(الحاج،2009م،ص6–13)

وفي تعليقه على هذا التقليد وأسبابه، قال أحمد خير(أن أعضاء اللجنة التنفيذية قد وافقوا أول الأمر، فوضعوا تقليداً حسناً يجعل رئاسة المؤتمر دورية، بأن يتولاها كل شهر واحداً من اثني عشر عضواً مع بقاء ثلاثة أعضاء في منصب السكرتير والمحاسب وأمين الصندوق، وهذا التقليد من شأنه أن ينأى بالمجتمع السوداني من الأوضاع العقيمة السيئة التي تجعل الرئاسة وقفاً على فرد يعتذر انتقالها إلى من هو أصلح منه، دون إحداث هزة عنيفة تطيح بالوحدة والتعاون، ومن شأن هذا التقليد أن يغرس بذور الديمقراطية السلمية، ويقضي على أعراض الدكتاتورية) (المحامي،1991م،ص99– 100).

ظهرت في هذه الدورة مجلة المؤتمر، حيث قررت اللجنة التنفيذية في جلستها الثالثة بدار النادي بتاريخ17 فبراير 1939م، تكوين لجان اختصاص منها لجنة التعليم ولجنة الإصلاح الاقتصادي، ولجنة الإصلاح الاجتماعي، ولجنة الطلبة القاهريين، ولجنة الموظفين، ولجنة المعهد، ولجنة العمال، ولجنة المجلة التي كان في عضويتها مكي شبيكة ومحمد عثمان ميرغني ومحمد عامر بشير والأمين بابكر وخضر حمد ويحي الفضلي وعلى محمد أحمد والسيد الفيل وكان قد صدر أول عدد من المجلة في يناير 1939م، وتم اختيار مكي شبيكة محرراً لها، وعين محمد عثمان ميرغني مديراً للمجلة، وعضوية حماد توفيق، دكتور محمد عبد الحليم، أحمد يوسف هاشم، خضر حمد، جمال محمد أحمد(مجلة المؤتمر، 1939م،ص1).

كان لمكي شبيكة مساهمة كتابية مميزة تحت عنوان(الشجاعة الأدبية وأثرها في بناء المجتمع)، حيث كتب:(من الفضائل القومية التي تنشأ المجتمات على أساسها تنشئة صحية

مستقيمة توافر الشجاعة الأدبية بين أفرادها، فيها وحدها يكون للحق جانباً مرعى وكرامة موفورة في المجتمع، وبأنعدمها تنعدم الحرية في أخص مميزاتها، وهي أثمن وأغلى تراث وصل إليه البشر بعد جهاد طويل عنيف في محاربة الاستبداد والطغيان، وما تضافر رجال الفكر في العالم أجمع اليوم لصد طغيان الدكتاتوريات، إلا حفاظاً لحرية الرأي والضمير هذه، وليس خوفاً على امبراطوريات تسقط أو مستعمرات تسلب....) (مجلة المؤتمر، 1939م،ص1).

الاجتماع العام الثالث 1940م:

عقد الاجتماع العام للدورة الثالثة (1940م) في 20يناير ،لاختيار الهيئة الستينية ،وجاء مكي شبيكة ضمن اعضائها ،ولكنه لم ينتخب ضمن اعضاء اللجنة التنفيذية(يس،2001م،ص88)،وفي اجتماع الهيئة الستينية السادسة ،الذي عقدا بدار نادي الخريجين في22مارس 1940م،تقرر ان يقوم مؤتمر الخريجين بحملة للاصلاح الاجتماعي تتزامن مع الاحتفال بالمولد النبوي الشريف ،وان تلقى فيها محاضرات اخلاقية واجتماعية ودينية في الليالى الخمسة التي تسبق الليلة الاخيرة ،وان تذاع هذه المحاضرات من خيمة الحكومة بمكبرات الصوت التي توضع في الخيام الكبيرة وفي ساحة المولد(اجتماع الهيئة الستينية،رقم(6)،1940م،ص54).

قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها بتاريخ 29مارس 1940م تنفيذ قرار الهيئة الستينية الوارد ذكره بان شكلت لجنة خاصة تتألف من الشيخ علي عبد الرحمن ومكي شبيكة ويحيي الفضلي والشيخ الدرديري وحماد توفيق لتنظيم المحاضرات وإعداد نداء عام يوجه للتقليل في نفقات الاحتفال بالمولد حسب قرار الهيئة ،وان يكتب بذلك خطاب للجنة المنظمة للمولد النبوي الشريف.(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(18)، 29 / مارس/1940م، ص55-56).

يري الباحث أن الذين كلفوا مع مكي شبيكة أصبحوا قادة العمل السياسي في البلاد ،بل من الأساسيين في التيار الاتحادي عموماً،وهذا يعكس ميول مكي شبيكة الاتحادية ،ودوره البارز في العمل العام حينئذ ،وحضوره المميز في مخاطبة حاجات المتجمع بخبرته العلمية والمعرفية والواسعة رغم انصرافه لاحقاً للعمل الأكاديمي ،واستقالته من المؤتمر كما سيرد لاحقاً.

مساهمة مكي شبيكة في مسألة التعاون مع الإذاعة:

استمرت اللجنة التنفيذية حتى أغسطس، وعندما نشب خلاف بين اللجنة التنفيذية والهيئة الستينية في كيفية التعاون مع الإذاعة، مما أدى إلى استقالة اللجنة التنفيذية، وكان قد سبق للجنة أن تطلب تفويضاً من هيئة الإذاعة لإذاعة بيان بخصوص الحرب العالمية الثانية عن طريق محطة الإذاعة في أم درمان، وقد وضحت اللجنة أن ذلك البيان ستتلوه بيانات أخرى كلما دعت الظروف إلى ذلك، فأقرت الهيئة الستينية صحة مبدأ الاتصال بمحطة الإذاعة، وتركت بحث التفاصيل في هذا الامر إلى حكمة لجنة الإذاعة، وقد تبين لهذه اللجنة لاحقاً من الصورة التي أذيع بها البيات الأول، ومن الحديث الذي دار بين سكرتيري المؤتمر ومدير الأمن العام في هذا الصدد أن مدى الحرية التي يراها المؤتمر ضرورية لتحقيق أغراضه لم تتوفر له في ميدان الإذاعة، فأغفل أمرها واكتفي بأن يلجأ للنشر في الصحف إذا عنَّ له الأمر ،وقد رأت لجنة الإذاعة أن توسع نطاق العمل في المحطة، بان تدخل فيها برنامجاً ثقافياً، وتزيد في عدد الأيام، فانتدبت أحد أعضائها للتحدث إلى أحد أعضاء لجنة المؤتمر في هذا الشأن.

وبعد مناقشات مطولة، قررت الهيئة الستينية في اجتماعها المنعقد في 16 أغسطس 1940م أن تعطي ثقتها للجنة الإذاعة الاستمرار في الاشتراك مع هيئة على الشرط الآتي

وهو(أن تذاع بيانات خاصة كدعاية للمؤتمر في فترات متقاربة)(اجتماع الهيئة الستينية، رقم(10)، 16 / أغسطس/1940م،ص78-81).

في 31 أغسطس اجتمعت الهيئة الستينية واختارت لجنة تنفيذية جديدة، وجاء مكي شبيكة ضمن أعضاء هذه اللجنة الجديدة. وأقرت هذه اللجنة بأن تكون الرئاسة دورية سنوية، وتم اختيار إسماعيل الأزهري رئيساً لها، وإبراهيم عثمان إسحاق سكرتيراً لها، وإسماعيل عثمان صالح لأمانة المال(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(47)، 1 / سبتمبر/1940م، ص89- 90).

اجتمعت اللجنة التنفيذية في 3/سبتمبر/1940م، وقررت فيما يختص بمسألة الإذاعة أن تنتدب الرئيس والسكرتير وعضو اللجنة مكي شبيكة للاتصال بهيئة الإذاعة وإبلاغها بأن لا مانع لديها من التعاون، على أساس السماح للمؤتمر بأن يذيع من منبر الإذاعة بيانات باسمه(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(48)، 3 / سبتمبر/1940م، ص90- 91).

وبذلك حُسم الجدل حول التعاون مع الإذاعة من عدمه بواسطة هذه اللجنة وهو دور أخر لمكي شبيكة يبرز مكانته في المهام الصعبة، حيث كان دوره توفيقي دائماً مما يعكس ثقة أعضاء المؤتمر في حصافته وحيدته

مساهمة مكي شبيكة في مجلة المؤتمر ويوم التعليم والمهرجان الأدبي:

عقد المؤتمر اجتماعه العام الرابع بدار نادي الخريجين في أم درمان، أمسية الخميس 9 يناير 1941م(ثاني أيام عيد الأضحى المبارك) برئاسة الأستاذ إسماعيل الأزهري لاختيار أعضاء الهيئة الستينية، ومناقشة عمل الهيئة الستينية واللجنة التنفيذية في الدورة السابقة. جاء الأستاذ مكي شبيكة ضمن أعضاء الهيئة الستينية(اجتماع العام، رقم(4)، 9 /يناير/1941م، ص120- 124)،التي اجتمعت اليوم التالي وانتخبت اللجنة التنفيذية، وكان الأستاذ مكي شبيكة ضمن لجنة الفرز في الانتخابات السرية لاختيار أعضاء اللجنة التنفيذية ومعه أيضا

الشيخ على عبد الرحمن ومحمد عثمان ميرغني(اجتماع الهيئة الستينية، رقم(1)، 10/يناير/1941م،ص125– 127).

وجاء مكي شبيكة ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية. أمنت اللجنة التنفيذية على استمرار الرئاسة دوريه سنوية،فانتخبت إسماعيل الأزهري رئيساً، وأحمد متولي العتباني سكرتيراً(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(1)،11/ يناير/1941م، ص128)، ومن ثم تم تكوين لجنة للإشراف على سياسة الجريدة التي تحولت من مجلة إلى جريدة، وجاءت اللجنة التي كان من مهامها أيضاً إقرار ما ينشر بالجريدة، من السادة عبد الله ميرغني، ومحمد عثمان ميرغني، ومكي شبيكة(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(2)،14/ يناير/1941م، ص129)، وكانت مهمة صعبة لأن المؤتمر قرر عدم دعم الجريدة مالياً، وطلب منها الاستمرار دون إعادنه لاحقاً، وبالتالي وقع على لجنة الإشراف هذه مسؤولية عدم توقف الجريدة عن الصدور، حيث فتح لها حساب خاص بالبنك الأهلي فرع أم درمان، وسمي الحساب بحساب المؤتمر(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(3)،17/ يناير/1941م، ص130).

و من أهم قرارات المؤتمر في هذه الدورة، وأبعدها أثراً على مسيرة التعليم الأهلي في السودان، هو تحديد يوم من كل عام يسمى يوم التعليم، وأن يصادف هذا اليوم رأس السنة الهجرية من كل عام(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(3)،17/ يناير/1941م، ص130) ، وتقرر أن تصدر السكرتارية بياناً عن يوم التعليم، ويستهل بكلمة عن مشكلة التعليم، ينشر في الجرائد المحلية، ثم يطبع وترسل صورة منها لكل لجنة فرعية(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(4)،21/ يناير/1941م، ص132).

وقد قررت اللجنة أن يوم التعليم على الوجه التالي:(أ) مباريات كرة القدم في العاصمة والأقاليم.(ب) تنظيم ليالي ساهرة،(ج) ليالي سينمائية في البلاد التي بها سينما،(د)الطواف

لجمع المال،(هـ) دعوة الأعيان ليوم محدد فيما بعد للاشتراك في فكرة التعليم الأهلي عن طريق المؤتمر (اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(5)،24/ يناير/1941م، ص133–134).

ويلاحظ أن الهيئة الستينية في اجتماعها الثاني بتاريخ 7 فبراير 1941م الذي حضره مكي شبيكة، قد ركز على (يوم التعليم) بنقاش مطول، وقدموا الاقتراحات التالية(اجتماع الهيئة الستينية، رقم(2)، 7/فبراير/1941م،ص138– 139).

أولاً: أقترح بأن يطلب إلى نظار المدارس المختلفة بإلتماس الطلبة في مدارسهم بالتبرع بقرش لكل منهم ليوم التعليم.

ثانياً: أقترح بأن تتصل اللجنة التنفيذية برئاسة مدرسة البنات بتقديم هدايا إلى يوم التعليم كأشغال التطريز وخلافه من عمل الطالبات.

ثالثاً: أقترح بأن يطلب إلى رؤساء المنازل بكلية غردون أن يتكرموا بتقديم جوائز تخصص لمسابقات بين الطلبة، ويوضع لها جعل يدفعه من يود الاشتراك في هذه المسابقة.

رابعاً: أقترح بأن يتقدم كل عضو من أعضاء المؤتمر بقرش عن نفسه وأهله يدفعه ليوم التعليم، وأن يشترك جميع أعضاء الهيئة الستينية في الدعاية ليوم التعليم.

خامساً: أقترح بأن يتصل سكرتير المؤتمر بالأندية الرياضية للاشتراك في يوم التعليم.

سادساً: أقترح بأن يتصل بأصحاب السينما والتماسهم في تخصيص كل منهم جعل زائد في ليله من ليالي السينما ليوم التعليم.

سابعاً: أقترح بأن يدفع كل عازب من أعضاء المؤتمر 5% من دخله الشهري ليوم التعليم.

ثامناً: أقترح بأن يقدم المؤتمر وردة أو شارة لمن يساهم في يوم التعليم.

وفي اجتماعها التاسع عشر بتاريخ 28/ أبريل/1941م قررت اللجنة التنفيذية تكوين لجنة من مكي شبيكة والسيد البدري الريح وأحمد محمد يس لجرد إيصالات ودفاتر حسابات

المـؤتمر المختلفـة وتسـليمها لجهـة الاختصـاص(اجتماع اللجنـة التنفيذيـة، رقـم(19)،28/ أبريل/1941م، ص149–150).

كما قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها بتاريخ الأول من أكتوبر 1941م أن يعهد إلى لجنـة مكونـة من محمد عثمان ميرغني، ومكي شبيكة، ونصر الحاج علي، ومحمد صالح الشـنقيطي لدراسـة موضـوع إعـداد المدرسـين للمـدارس الأهليـة، وتقـدم تقريـر إلـى اللجنـة بذلك(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(40)،1/ أكتوبر/1941م، ص173)

ويعكس ذلك مدى الاهتمام الذي أولاه المؤتمر ولجنته التنفيذية للتعليم الأهلي، وتشجيعه في كافة أنحاء السودان، وأوكل مهامها للجنة من خبراء على رأسهم مكي شبيكة.

وكان للأستاذ مكي شبيكة مساهمات مميزة في يوم المهرجان الأدبي، الذي بدأ في ود مدني عام 1939م، ولكن السلطات ألغت مهرجان عام 1940م، وأستأنف نشاطه عام 1941م، وكان يشمل على شعر وأدب، وبحوث في مختلف المواضيع، وقد شارك الأستاذ مكي شبيكة ببحث عن النيل، الذي يربط بين مصر والسودان وصحراء العتمور التي تفصل بينهما، وكان المهرجان ناجحاً بكل المقاييس(يس،2001م،ص98)

وفي إشارة واضحة على صلة الأستاذ مكي شبيكة بالقوي والرموز الإجتماعية في السودان قررت اللجنة التنفيذية في جلستها الخميس بتاريخ 12 ديسمبر 1941م، أن يتصل رئيس اللجنة التنفيذية والأستاذ مكي شبيكة بالعمد والنظار القاطنين بأم درمان لدعوتهم لحضور حفل المؤتمر المقام بنادي الخريجين في 16 ديسمبر 1941م(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(50)،12/ديسمبر/1941م، ص184).

التطورات السياسية بعد اجتماع العام الخامس 1942م:

انعقد الاجتماع العام الخامس مساء الاثنين 29 ديسمبر 1941م(ثاني أيام عيد الأضحى المبارك)، وتم اختيار مكي شبيكة ضمن أعضاء الهيئة الستينية، ولم يتم انتخابه

ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية، التي جاءت برئاسة إبراهيم أحمد وعوض ساتي سكرتيراً، وإبراهيم يوسف أمين المال،وإبراهيم عثمان إسحاق محاسباً، وفي هذه الدورة ظهرت تكتل بين الأبروفيين وجماعة الهاشماب والاستقلاليين للسيطرة على اللجنة التنفيذية، ونجحوا في ذلك إلى درجة أن إسماعيل الأزهري و لأول مرة، يأتي ترتيبه في مؤخرة اللجنة في المركز الخامس عشر، وكان الغرض إبعاد جماعة الأشقاء(اجتماع العام الخامس،29/ديسمبر/1941م، ص191-195).

مذكرة عام 1942م:

من أهم القرارت التي اتخذتها اللجنة التنفيذية والهيئة الستينية تقديم المذكرة الشهيرة بتاريخ 3 أبريل 1942م، التي احتوت على اثنا عشر بنداً، أهمها هو حق تقرير المصير (يس،2001م،ص227-229).

وكان قد سبق إرسال المذكرة للحاكم العام، أن قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس والعشرون بتاريخ 30 مارس 1942م،إرسال مذكرة إلى السكرتير الإداري تتضمن أسف المؤتمر لعدم إخطار قبل البت في إرسال قوة دفاع السودان إلى ميدان الحرب في الجبهة الليبية، وذلك خلال الحرب العالمية الثانية، ومن الواضح أن ذلك كان سبباً في قبول اللجنة التنفيذية لمقترح آخر في ذات الاجتماع بإرسال مذكرة ببعض مطالب البلاد العاجلة والآجلة في محتوياتها، ومنها" تصريح مشترك عن مصير السودان كما نريده، والاشتراك في الحكم بالصورة التي نرضاها... وأن يقوم إسماعيل الأزهري وعبد الحليم محمد وعبد الله ميرغني وأحمد خير بإعداد هذه المذكرة على أن تستعرض اللجنة في كل اجتماع لها أمر هذه المذكرة، حتى إذ مضى الوقت المناسب ولم تتحقق تقرر اللجنة ما يجب تنفيذه(اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(25)،30/مارس/1942م، ص227- 228).

دور مكي شبيكة في مواجهة المجلس الاستشاري لشمال السودان(مذكرة1943م).

جاء الاجتماع العام السادس مساء السبت19 ديسمبر1942م، أصبح العداء سافراً بين الحكومة والمؤتمر، وفي اليوم التالي اجتمعت الهيئة الستينية وتم انتخاب اللجنة التنفيذية التي سيطر عليها جماعة الأشقاء وردوا اعتبارهم، وتم تكوين المكتب من إسماعيل الأزهري للرئاسة، وأمين زيدان سكرتيراً، وأحمد محمد يس مساعد للسكرتير، وإسماعيل عثمان صالح أميناً للصندوق، وعاد مكي شبيكة ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية(اجتماع العام السادس،29/ديسمبر/1942م، ص335– 3340).

مذكرة مؤتمر الخريجين بتاريخ 6/أكتوبر/ 1943م:

واصلت اللجنة التنفيذية اجتماعاتها لمتابعة المذكرة التي رُفعت في 3 ابريل 1932م،وتم رفضها من قبل الحاكم العام، وكانت هناك لقاءات تتم بين لجنة المؤتمر وضابط الاتصال يقول أمين زيدان سكرتير المؤتمر في ذلك الوقت في تسجيل صوتي:(مذكرة تقرير المصير قدمها وفد وبحث هذا الموضوع في مطلع عام 1943م، لماذا قدمنا المذكرة أصلاً، وماذا نريد من تحقيق الاستقلال؟ في بداية عام 1943م أعلن قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان رفض المشروع وكان التخطيط الإنجليزي واضح في فصل شمال السودان عن جنوبه، قررنا في المؤتمر بعد موافقة اللجنة التنفيذية لدراسة هذا الموضوع وأن يتقدموا بمذكرة لأن في مذكرة عام 1942م كانت المطالب بسيطة وكانت عبارة عن رجاء، ولكن المذكرة التي فقدت تماماً(مذكرة عام 1943م) كانت أقوى مذكرة، لأن في عام 1942م المذكرة كانت عادية، لكن الدعاية لها كانت كبيرة من قبل اثنين من رؤساء تحرير الصحف هم كل من إسماعيل العتباني وأحمد يوسف هاشم، وكانوا أعضاءً في اللجنة التنفيذية(تسجيل صوتي للأستاذ أمين زيدان بتاريخ 1987/10/6م).

قامت اللجنة التنفيذية بتكوين لجنة لدراسة بنود المشروع ورفع مذكرة بذلك(اجتماع اللجنة الستينية رقم(9)، 10/ سبتمبر/1943م)(اجتماع اللجنة التنفيذية رقم (52)،10/

سبتمبر/1943م، ص407) في هذا الصدد؛ يقول أمين زيدان في تسجيله الصوتي: " هذه المذكرة الثانية بتاعت مقاطعة المجلس الاستشاري لشمال السودان، ضخمة جداً تقريباً عشرين فلسكاب، لأننا قمنا بتحليل بنود المشروع بنداً بنداً لأنه وكأنه تكون ليك مجلس وكأنك خاتي السيف فوق الرؤوس، استشاري دي ذاتها قمنا بتحليلها، هذه المذكرة مقارنة بالتي قبلها(1942م) كانت قوية،لكن الجزء المهم أن الناحية التخليدية التاريخية مائة في المائة جاءت من مكي شبيكة، وكان لهذه المذكرة أثرها البعيد في مؤتمر جوبا 1947م، نحن قاطعنا المجلس الاستشاري مقاطعة عنيفة، أكدت أن الشمال والجنوب لا يمكن أن ينفصلا، وكان قرارنا في هذه اللجنة المصغرة مقاطعة المجلس الاستشاري لشمال السودان وبعد عرضه على اللجنة التنفيذية ثم الهيئة، صدر القرار الذي وضعنا في مواجهة مع الحكومة وأصبح العداء سافراً بيننا وهو مقاطعة المجلس الاستشاري وأي عضو مؤتمر يشارك يفصل من عضوية المؤتمر"(تسجيل صوتي للأستاذ أمين زيدان بتاريخ 1987/10/6م).

يمضي أمين زيدان قائلاً:" مذكرتنا أظهرت للإنجليز أن المقاومة للفصل كانت كبيرة، جاءنا الرد من السكرتير الإداري وكانت فترته وشخصيته ضعيفة معنون إلي إسماعيل الأزهري بالمدرسة الأهلية، وليس بواسطة المؤتمر رغم أن عناويننا كانت واضحة، وكان إشارة إلى المذكرة بأن حكومة السودان تعلم المؤتمر أنها لا تعترف بشيء اسمه مؤتمر الخريجين، طبعاً هذا الرد جعل المؤتمر في المواجهة(حمد،1980م،ص79)، لكن بعد قرار المؤتمر بشأن قانون المجلس الاستشاري لم يخرج لأنه كان متوقع هذا القرار ممكن مراجعته وفي دورات قادمة يمكن إلغاؤه أو تعديله(حمد،1980م،ص79) وبالفعل في اللجنة التنفيذية الجديدة اقترح نصر الحاج فك المقاطعة عن المجلس الاستشاري ونوقش في جلسه كاملة (اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (11)، 8/ فبراير/1944م، ص471)(اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (12)، 11/ فبراير/1944م، ص472. 473).

قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28/9/ 1943م(يعتبر عضو الهيئة الستينية الذي يشترك في المجلس الاستشاري لشمال السودان منفصلاً عن الهيئة ويعتبر هذا سرياً لحين عرضة على الهيئة الستينية)(اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (58)، 28/ 1943/9م، ص414)(حمد،1980م،ص106).

بعد عرض القرار على الاجتماع الثاني عشر للهيئة الستينية بتاريخ 8 أكتوبر 1943م وبعد مناقشات مطولة قررت الهيئة(يعتبر عضو المؤتمر مفصول عن المؤتمر إذا قبل عضوية المجلس الاستشاري لشمال السودان (اجتماع الهيئة الستينية برقم (12)، 8/ أكتوبر/1943م، ص417 . 418).

يبدو أن قرار المقاطعة أصبح ملزماً لكل أعضاء المؤتمر وليس فقط أعضاء الهيئة الستينية أو اللجنة التنفيذية. يمكن القول أن الحاكم العام لم يرد على المذكرة التي رفعت له من قبل مؤتمر الخريجين، وهذا يوضح أن الحكومة قد فقدت الأمل في كسب ثقة الطبقة المتعلمة عامة وأعضاء مؤتمر الخريجين خاصة لجذبهم للعمل في المؤسسات الدستورية.

تصادف أن تم نقل الأستاذ مكي شبيكة من كلية غردون لمدرسة الآداب العليا، وهنا تقدم باستقالته من اللجنة التنفيذية للمؤتمر في 20 أغسطس 1943م(اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (44)، 20/ أغسطس/1943م، ص399)،لأن أمانته كانت تقضي ذلك، نسبه للمجهود المطلوب تقديمه في مدرسة الآداب العليا وبتاريخ 17 سبتمبر وتحت إصرار مكي شبيكة على الاستقالة قُبلت، وكتب سكرتير اللجنة في محضر الجلسات:(قُبلت بكل أسف استقالة الأستاذ مكي شبيكة من اللجنة التنفيذية على أن يستمر في الهيئة الستينية)(اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (55)، 17/ سبتمبر/1943م، ص411)، ولابد من الإشارة هنا لأن أي عضو من الهيئة أو اللجنة كان يعطي الفرصة للجنة لإقناعه بالعدول عن الاستقالة وحددت فترة زمنية لا تتجاوز الأسبوع

وفي الاجتماع العام السابع للهيئة الستينية بتاريخ 9 ديسمبر 1943م تم أختيار مكي شبيكة ضمن الأعضاء الاحتياطيون(اجتماع العام السابع، 9/ ديسمبر/1943م، ص452-456)،يلاحظ أن مكي شبيكة لم يظهر اسمه في نتائج انتخابات الاجتماع العام الثامن للمؤتمر بتاريخ 27 نوفمبر 1944م(اجتماع العام الثامن، 27/ نوفمبر/1944م، ص511-515).

وبالتالي أختفي اسمه من محاضر مؤتمر الخريجين عموماً بعد أن كان قد استقال من اللجنة التنفيذية المنتخبة من المؤتمر السابع كما ورد سابقاً،وبهذا أسدل الستار على مساهمات مكي شبيكة مشاركاً في الهيئة الستينية منذ التأسيس 1938م إلى سبتمبر1943م، وكذلك في اللجنة التنفيذية، عدا الدورة الأولى والدورة الخامسة1942م.

موقف مكي شبيكة من قرار المؤتمر الاتحاد مع مصر:

كان مكي شبيكة قد ترك النشاط المباشر في مؤتمر الخريجين لظروف آنفة الذكر، غير أن دوره الإعلامي ذو الصلة بالمؤتمر لم ينقطع، حيث كان يكتب سلسلة مقالات تتصل بمواقف المؤتمر، ففي 8 أبريل 1945م قرر مؤتمر الخريجين(قيام حكومة ديمقرطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري)(يس،2001م،ص151)

تداعت الأحداث بعد هذا القرار إلى أن تم تكوين لجان من أحزاب الأشقاء والمؤتمر، الاتحاديون، الأحرار الاتحاديون، الأحرار القوميون، حزب الأمة وحزب وحدة وادي النيل، للتداول للخراج برأي واحد، وتحت ضغط طلبة كلية الخرطوم الجامعية(جماعات العمال وغيرهم) مطالبين بوحدة الصف والوصول إلى رأي موحد في مصير السودان، وكان القرار الذي صدر بالإجماع (قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى)، وفي مصر كانت الاستعدادات تعد للقاء بين الوزراء صدقي باشا ووزير خارجية بريطانيا مستر بيفن لمناقشة بنود معاهدة 1936م (يس،2001م،ص151).

نجد أن مكي شبيكة الذي ابتعد عن لجان المؤتمر وهيئته الستينية منذ العام 1943م ونسبة لمسؤوليه الأكاديمية، يسجل حضوراً مقدراً وقام بكتابة سلسلة من المقالات بدأها في يوم 23 مارس 1946م،وبصحيفة الرأي العام وتحت عنوان(لماذا آمنت بالاتحاد)(جريدة الرأي العام، العدد(300)، 1946م،ص3) ، ثم كتب المقال الثاني تحت (حديث اليوم،وهو حديث المحرر أو ما يوافق عليه، واضفى على الكاتب لقباً ضخماً بوصفه إياه بالاتحادي الكبير، والواقع أنه اتحادي آمن بالاتحاد قبل أن تخلق الأحزاب، وعندما تكونت ونشرت مبادئها اطمأن إلى برنامج الاتحاديين، غير أنه ما اشترك في وضع البرنامج، ولا في البيانات التي أصدروها، ولا القرارات التي اتخذوها، ولم يكن مندوباً عنهم في أي اجتماع أو مجلس، ولهذا لا يصح أن يضفى عليه ذلك اللقب الذي يشعر بأهمية في الحزب، فهو اتحادي بسيط سره أن أجمعت الأمة على مبدأ الاتحاد وحفزه وأثاره لكتابة تلك السلسلة ذلك الاجماع، ذلك الشعور الدافق الذي شاهده في محطة العاصمة عند وداع الفوج الأول، وما سمعه عن المقابلا الحارة والجموع الزاخرة في المحطات الأخرى على طول الطريق، ورأى أن يقوم بنصيبه بما هيأته له الظروف بالدعاية للمبدأ)(جريدة الرأي العام، العدد(305)، 1946م،ص3).

وفي مقاله السابع، فجاء رده على وزير الخارجية البريطانية مستر بيفن عندما أعلن أن السودان سينال استقلاله، وهذا تأكيداً لما صرح به الحاكم العام (مستر هدلستون) عندما ذكر في جلسة المجلس الاستشاري أن السودان سينال استقلاله بعد عشرين عاماً، فكتب مكي شبيكة معلقاً على ذلك تحت عنوان الاستقلال:(لقد علمتنا أوضاعنا السياسية عدم الثقة بالألفاظ السياسية كما يفهمها أساتذة القانون الدولي، لأننا حكمنا بنوع غريب من الحكم، ومع ذلك فنظريته غير التطبيق، عرفنا في القانون الدولي أن لكل أمة أو شعب سيادة، إما هي مركزة في هذا الشعب أو الأمة، إما تسيطر عليها دولة أجنبية، ففي الدول ذات الاستقلال

الكامل تتمركز السيادة في البرلمان أو البرلمان والحكومة، أو جمهرة الناخبين، وبوجه عام ومهما كانت الصفة التي عليها فالشعب ذو سيادة، وفي حالة المستعمرات بأنواعها تتركز السيادة في الدولة المستعمرة – بكسر الميم – أما في السودان فلا هي تتركز في إحدى دولتي الحكم الثنائي، ولا هي في الاثنين معاً، ولا في يد الشعب السوداني نفسه، ولا تزال معلقة إلى الآن، فهل نلام إذا فهمنا مدلولات تلك الألفاظ على غير حقيقتها، وعلى غير ما يعرفه عنها غيرنا(جريدة الرأي العام، العدد(312)،1946م،ص3)

انتقاد مكي شبيكة للمهادنين للإدارة البريطانية:

اختتم الأستاذ مكي شبيكة سلسلة مقالاته (لماذا آمنت بالاتحاد) بالمقال الثامن الذي جاء بعنوان(الاعتراف بالجميل)، وكذلك قدمها رئيس التحرير بقلم(سوداني كبير) حيث قال:(تتردد في أوساطنا نغمات عدم اعترافنا بالجميل لحكومة السودان،أو للدولة التي تشرف على مصائرنا بما قمنا به من حركات في الأيام الأخيرة، وأنه للؤم في طباعنا أن تثبت علينا تلك التهمة، وعلينا أن نرد أمثالها إلى أصولها ونتحلل منها، وأننا لا نختلف عن غيرنا من شعوب البشرية، ولم نقم بفتح جديد حين هببنا من نومنا نطالب بحقنا، والغريب في الأمر ليس بث روح البعث التي سرت في جسمنا، ولكن الغريب تأخرنا إلى هذا الوقت، وما بدر منا مما يظن أنه عدم اعتراف بالجميل مرده إلى نوازع الطبيعة البشرية جمعاء، لا إلى النفس السودانية)(جريدة الرأي العام، العدد(313)، 1946م،ص1)

استمر الكاتب في توضيح أن ما قاموا به لا علاقة له بالاعتراف بالجميل، لأن الاعتراف بالجميل لشخص ما عندما تطلب منه أمراً، أما في حالة المستعمر فمهما خلصت نواياه فكيف يطالب برد الجميل له، وهو جاثم على الصدور، وفي هذا السياق كتب مكي شبيكة وقال:(مهما كانت سياسة السيطرة الأجنبية بالغة في إخلاصها وكرمها، ومهما كثرت

أعمالها النافعة، فإن حكماً واحداً خاطئاً أو عملاً واحداً من أعمال الضغط يرجح بكل ما سبقه من أعمال نافعة) (جريدة الرأي العام، العدد(313)، 1946م،ص1).

ثم عاد وكتب:(وهذا يقودنا إلى طبيعة بشرية أخرى يستوي فيها الكل ولا ينفرد بها السودان، وهي الانكماش من الغريب في الأصل والدين واللغة والعادات ونزيد في هذا الانكماش إذا ما كانت علاقة الغريب هذه علاقة الحاكم بالمحكوم، ولست هنا في وضع إيراد الأمثلة العديدة في مقاومة النفوذ الأجنبي في كل العصور من شعوب مختلفة، وليست الثورات كلها مدفوعة بأعمال الظلم والإرهاق فقط، ولكن وراء ذلك كله التحلل من الغريب مهما كانت إدارته، وقد تكون مظاهر الاستياء مختلفة في عنفها ولينها، ولكن مردها إلى النفور الطبيعي من الغريب المسيطر عليك، هذه طبيعة إنسانية نشترك فيها مع غيرنا)(جريدة الرأي العام، العدد(313)، 1946م،ص1).

الخاتمة:

عرف السودانيون الأستاذ مكي شبيكة بوصفه أستاذاً جامعياً وأكاديمياً وباحثاً مميزاً، وذاعت شهرته وصيته العلمي داخل السودان وخارجه، حيث تخرج على يديه أجيال من العلماء والباحثين في ضروب المعرفة التاريخية، وقد كان للأستاذ مكي شبيكة بدور مميز خلال مؤتمر الخريجين العام ،منذ أن كانت فكرة وحتى نشأته عام 1938م، وصولاً إلى عام 1943م، حيث اختار شبيكة الترجل عن النشاط في المؤتمر والتفرغ للعمل الأكاديمي في كلية غردون التذكارية، لدواعي أملتها أخلاقه المهنية العالية، ولكنه حرص أن يكون قريباً من المؤتمر عبر الكتابة في الصحف، معلقاً على أنشطته ومحللاً لمواقفه السياسية والوطنية عموماً وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:

(1) انشغل الأستاذ مكي شبيكة من وقت مبكر في حياته إلى جانب أقرانه في العمل الوطني، واتسق ذلك مع رغبته في الارتقاء العلمي.

(2) اتخذ الأستاذ مكي شبيكة من نادي الخريجين مدخلاً إلى ساحة العمل العام والوطني بشكل خاص.

(3) كان مكي شبكة حاضراً وفاعلاً في كل أنشطة مؤتمر الخريجين،ونهض بمهام كانت على الدوام تفصح عن شخصية مرموقة مميزة تحظى بتقدير كبير من الجميع.

(4) رغم انشغاله بالعمل الأكاديمي، أفسح الأستاذ شبيكة زمناً مقدراً من حياته لمؤتمر الخريجين العام الحاضنة الوطنية للقوى الفاعلة في المجتمع حينئذٍ.

(5) تصدى مكي شبيكة لمهام خاصة صعبة داخل مؤتمر الخريجين، جعلته في مواجهة الإدارة البريطانية مباشرة عبر عيونها المنتشرة في كل مكان، وكان أبرزها دوره في صياغة مذكرة عام 1943م، وهي الأعنف في سلسلة مواجهات المؤتمر مع الإدارة البريطانية.

(6) غادر مكي شبيكة العمل داخل المؤتمر، ولكنه واصل نشاطه خارجه من خلال حضوره الإعلامي الفاعل، الذي كشف ميوله الاتحادية الواضحة.

التوصيات

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها:

(1) العمل على دراسة الشخصيات العامة في مختلف ضروب العمل الوطني العام .

(2) الحرص على تخليد العلماء المميزين عبر منابر علمية مختلفة.

(3) عمل موسوعة للشخصيات العلمية في السودان، تشمل مختلف الحقول العلمية ترشحهم مؤسساتهم العلمية عبر آليات ومعايير تشرف عليها هيئة مختصه.

(4) إتاحة الفرصة للعلماء الوطنيين لنشر أفكارهم ومشاركتهم العلمية في صياغة تاريخ السودان و ذلك عن طريق نشر رسائلهم العلمية وإقامة سمنارات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة الموجودة بدار الوثائق القومية الخرطوم

(1) د.و ق.خ متنوعات 1/ 39/ 395، مكاتبات من بعض شخصيات المؤسسين لمؤتمر الخريجين.

ثانياً: محاضر الجلسات، دار الوثائق القومية الخرطوم

(أ) اللجنة التنفيذية:

(1) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(1)، 3 / فبراير/1939م.
(2) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(18)، 29 / مارس/1940م.
(3) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(47)، 1 / سبتمبر/1940م.
(4) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(48)، 3 / سبتمبر/1940م.
(5) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(1)،11/ يناير/1941م.
(6) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(2)،14/ يناير/1941م.
(7) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(3)،17/ يناير/1941م.
(8) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(4)،21/ يناير/1941م.
(9) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(5)،24/ يناير/1941م.
(10) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(19)،28/ أبريل/1941م.
(11) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(40)،1/ أكتوبر/1941م.
(12) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(50)،12/ديسمبر/1941م.
(13) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية، رقم(25)،30/مارس/1942م.

(14) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (57)، 23/ سبتمبر/1943م.
(15) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية رقم (52)،10/ سبتمبر/1943م.
(16) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (11)، 8/ فبراير/1944م.
(17) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية رقم(12)، 11/ فبراير/1944م.
(18) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (12)، 11/ فبراير/1944م.
(19) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (44)، 20/ أغسطس/1943م.
(20) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (55)، 17/ سبتمبر/1943م.
(21) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة التنفيذية برقم (58)، 28/ سبتمبر/1943م.

(ب) الهيئة الستينية:

(1) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع الهيئة الستينية، رقم(6)، 22 / مارس/1940م.
(2) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع الهيئة الستينية، رقم(10)، 16 / أغسطس/1940م.
(3) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع العام، رقم(4)، 9 /يناير/1941م.
(4) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع الهيئة الستينية، رقم(1)، 10/يناير/1941م.
(5) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع الهيئة الستينية، رقم(2)، 7/فبراير/1941م.
(6) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع العام الخامس،29/ديسمبر/1941م.
(7) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع العام السادس،29/ديسمبر/1942م.
(8) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع اللجنة الستينية رقم(9)، 10/ سبتمبر/1943م.
(9) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع الهيئة الستينية برقم (12)، 8/ أكتوبر/1943م.
(10) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع العام السابع، 9/ ديسمبر/1943م.
(11) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع الهيئة الستينية برقم(4)، 18/ فبراير/1944م.
(12) محاضر مؤتمر الخريجين، اجتماع العام الثامن، 27/ نوفمبر/1944م.

ثالثاً:كتب وثائقية:

(1) الحاج،المعتصم أحمد،2009م، معجم شخصيات مؤتمر الخريجين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، أم درمان، السودان.

(2) الحاج،المعتصم أحمد،2009م،محاضر مؤتمر الخريجين 1939ـ 1943م، تغطية الصحف المصرية لأعمال مؤتمر الخريجين الأهرام نموذجاً،ج2، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، أم درمان.

(3) الحاج،المعتصم أحمد،2009م،محاضر مؤتمر الخريجين 1939ـ 1947م، بعض وثائق مؤتمر الخريجين، ج3، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، السودان.

(4) الحاج،المعتصم أحمد،2010م،محاضر مؤتمر الخريجين 1939ـ 1947م، جزء مفقود، ملحق ج1، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، أم درمان، السودان.

(5) العتباني،إسماعيل،2005م،شوامخ للتاريخ،ط1،مطابع خضر، دمشق.

(6) المحامي،أحمد خير،1991م،كفاح جيل، ط3، مطبعة جامعة الخرطوم،الخرطوم.

(7) سعيد،بشير محمد،(بدون تاريخ)، الأستاذ أحمد خير عطاؤه وبذله في خدمه السودان من وثائق لجنة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمؤتمر الخريجين1938– 1988م.

رابعاً: المذكرات:

(1) أبو حسبوعبد الماجد،2018م،جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ج1، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان.

(2) تسجيل صوتي للأستاذ أمين زيدان، معهد الدراسات الآفرو آسيوية، جامعة الخرطوم، بتاريخ 1987/10/6م. (3) حمد،خضر،1980م، الحركة الوطنية السودانية الاستقلال وما بعده، ط1، مكتبة الشرق والغرب، الشارقة.

(4) عثمان الدرديري محمد،1961ممذكراتي1914–1958م، مطبعة التمدن، الخرطوم.

(5) يس،أحمد محمد،2001م،مذكرات أحمد محمد يس،مركز محمد عمر بشير، جامعة أم درمان الأهلية، دار عزة للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم، السودان.

خامساً: الرسائل جامعية:(

(أ) رسائل الدكتوراة:

(1) مقار،حلمي غبريال،1976م، موقف الإدارة البريطانية في السودان من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين في الفترة من 1914ـ 1947م، رسالة دكتوراه غير منشورة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

(ب) رسائل الماجستير:

(1) حميدة،عمر عبد الله حميدة،1996م، أحمد خير المحامي،دراسة ونقد وتحليل لمشاركته السياسية و فكره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 1996م، ص79.

(2) كاطع،تهاني العيبي،2017م، مؤتمر الخريجين العام ودوره في الحركة الوطنية في السودان 1938ـ 1952م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة.

سادساً:أوراق علمية:

(1)عثمان،خالد حسين،1994م، مؤتمر الخريجين ونشأة الأحزاب السودانية، مجلة كتابات سودانية، العدد5، مصر ،1994م.

سابعاً: الدوريات والإصدارات:

(أ) مجلات عاصرت الأحداث:

(1) مجلة الفجر، المجلد 3، العدد6، الأحد 16 مايو1937م.

(2) مجلة المؤتمر ،العدد(5)،مجلد(1)،مايو1939م.

(ب) صحف عاصرت الأحداث:

(1) صحيفة الإنقاذ الوطني السودانية الحكومية العدد(1064)، بتاريخ30 ديسمبر1992م.
(2) صحيفة الأيام 1957/6/25م.
(3) صحيفة الحضارة السودانية، العدد 827، 1930/8/2م.
(4) صحيفة الرأي العام، العدد(300)،السنة الثانية،23/ مارس/1946م.
(5) صحيفة الرأي العام، العدد(305)،السنة الثانية،29/ مارس/1946م.
(6) صحيفة الرأي العام، العدد(312)،السنة الثانية،6/ أبريل/1946م.
(7) صحيفة الرأي العام، العدد(313)،السنة الثانية،8/ أبريل/1946م،ص.
(8) صحيفة السودان عدد 24/يوليو/1935م
(9) صحيفة السودان، مقال ميرغني دفع الله، العدد 287،23/ نوفمبر/1937م
(10) صحيفة النيل، محاضرة محمد أحمد المحجوب، العدد 437،14 يناير 1937م
(11) صحيفة النيل، مقال يحي عبد القادر، العدد 475، 4 مارس1937م
(12) صحيفة النيل، مقال مكي شبيكة وبشير محمد خير، العدد 489،21 مارس 1937م.
(13) صحيفة النيل، العدد 745، 23/ يناير1938م.
(14) صحيفة النيل، 23- 31 يناير- أول فبراير 1938م، الأعداد 745، 752 ، 753، بيانات اللجنة التمهيدية.

ثامناً: الكتب العربية والمترجمة:

(1) إبراهيم،محمد المكي،1989م، الفكر السوداني – أصوله وتطوره،ط2،مطبعة أرو التجارية، الخرطوم،1989م.
(2) البحيري زكي،2009م، السودان تحت الحكم الانجليزي المصري 1899- 1936م، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة.
(3) الجعلي،إبراهيم على،1986م، الجيل الرائد، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي.

(4) القدال، محمد سعيد،1992م،تاريخ السودان الحديث 1820-1955م، ط1، مركز عبد الكريم مرغني، الخرطوم.

(5) بشير،محمد عمر،1987م، تاريخ الحركة الوطنية في السودان1900- 1969م،ترجمة هنري رياض، ووليم رياض، والجنيد على عمر، مراجعة نور الدين ساتي، ط2 ،دار الجيل، بيروت، لبنان.

(6) حامد،موسي عبد الله،2008م،استقلال السودان بين الواقعية والرومانسية، ط2، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.

(7) دياب،أحمد إبراهيم،1984م، تطور الحركة الوطنية في السودان 1938 – 1953م،مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت.

(8) سعيد،بشير محمد،1986م، السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب، ط1،ج1،مطبعة التمدن، الخرطوم.

(9) شبيكة،مكي،1967م، السودان عبد القرون،ط3، مطبعة الغريب، بيروت.

(10) طه،فيصل عبد الرحمن علي،1998م، ،الحركة السياسية السودانية والصراع المصري ـ البريطاني بشأن السودان 1936- 1953م، ط1، دار الأمين، الجيزة.

(11) عبد الرحيم مدثر،1971م، الإمبريالية والقومية في السودان،دراسة التطور الدستوري والسياسي1899– 1956م، دار النهار للنشر،بيروت.

(12) محجوب،محمد أحمد،(بدون تاريخ)، موت دنيا، ط2، دار جامعة الخرطوم للنشر.

(13) نجيلة حسن،1944م، ملامح من المجتمع السوداني، ط1،ج1، دار الخرطوم للطباعة والنشر.

الدور الوسيط للتكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية بالجهاز المصرفي بمحلية دنقلا

د. محمود عبد المعطي هاشم عبد الحميد

الباحث بمعهد الدراسات الإستراتيجية بجامعة دنقلا (الولاية الشمالية)

Abstract: The study aimed to investigate the mediating role of Technology in relationship between managerial innovation and competitive advantage at Banking System in Dongola Locality. The problem of the study focuses on decrease of achieving competitive advantage level at Banking System because of absent importance of Technology and managerial innovation. Three hypotheses were developed and a questionnaire was designed. After data collection and analysis from the respondents, the study reached up to a significant relationship between managerial innovation and competitive advantage with multiple correlation of (0.741) and Technology mediates relationship between managerial innovation and competitive advantage with an indirect effect of (0.484). The study recommended there is a need to increase leadership & Employees awareness in importance of managerial innovation, technology & competitive advantage at Banking System in Dongola Locality.

Key words: Managerial Innovation; Technology; Competitive Advantage; Banking System in Dongola Locality.

المستخلص: هدفت الدراسة لبيان الدور الوسيط للتكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية بالجهاز المصرفي بمحلية دنقلا، حيث تمحورت مشكلة الدراسة في ضعف مستوى تحقيق الميزة التنافسية في الجهاز والذي قد يكون مرده غياب الاهتمام بالتكنولوجيا والإبداع الإداري، حيث تم وضع ثلاثة فرضيات وتصميم إستبانة، وبعد جمع وتحليل البيانات من المبحوثين، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية بمعامل ارتباط متعدد (0.741). وتتوسط التكنولوجيا العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية بتأثير غير مباشر (0.484). وأوصت الدراسة بضرورة توعية القيادة والعاملين بأهمية الإبداع الإداري والتكنولوجيا والميزة التنافسية بالجهاز.

الكلمات الدالة: الإبداع الإداري؛ التكنولوجيا، الميزة التنافسية؛ الجهاز المصرفي بمحلية دنقلا (الجهاز).

مقدمة: إن ما يميز بيئة الأعمال الحالية لأغلب المنظمات (ومنها المصارف) هو التغير الدائم والمستمر، ولعل ذلك يعود لعدة عوامل تتمثل في ثورة الاتصالات، والتطورات التكنولوجية الهائلة في جميع المجالات الاقتصادية والصناعية، والمنافسة الشديدة بين المنظمات إضافة إلى التغير السريع والمستمر في حاجات ورغبات وأذواق العملاء، مما يجعل إبداع المنتجات والخدمات الجديدة ضرورة إستراتيجية لكل منظمة تسعى إلى النجاح والبقاء في السوق. ومن هذا المنطلق فإن الإبداع في مجال المنتجات والخدمات يعد أحد الوسائل الإستراتيجية الهامة التي تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة وكذا بقاؤها ونموها وزيادة قدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية وفق بيئة عمل داخلية مناسبة ومهيأة تدعم هذا الإبداع الإداري حتى تتمكن من البقاء في الزخم التنافسي الذي أصبح يميز البيئة التنافسية الحالية. لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الوسيط للتكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية بالجهاز المصرفي بمحلية دنقلا.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين:

1. الأهمية العلمية: تساهم الدراسة في سد فجوة بحثية لم تتطرق لها الدراسات السابقة – على حد علم الباحث – وذلك من خلال التعرض لعلاقة الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية في ظل توسط التكنولوجيا وهي قضية لم تتعرض لها الدراسات السابقة بكامل أبعادها كما تعرضت له هذه الدراسة. فضلاً عن أن الدراسة تسهم من الناحية العلمية في توفير مرجعية علمية حول علاقات متغيرات الدراسة ليسهم في دعم المكتبة المرئية ويعين الباحث على تطوير المعرفة في هذا المجال.
2. الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها توفر بيانات ومعلومات لمتخذي القرار في الجهاز تعينهم على ترشيد قراراتهم، فضلاً عن أن الدراسة تسلط الضوء على أهمية الإبداع الإداري في حل مشاكل تدني مستوى تحقيق الميزة التنافسية وتعزز من تطبيق التكنولوجيا في الجهاز.

أهداف الدراسة: الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على الدور الوسيط للتكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية بالجهاز المصرفي بمحلية دنقلا.

مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف مستوى تحقيق الميزة التنافسية في الجهاز والذي قد يكون مرده غياب الاهتمام بالتكنولوجيا والإبداع الإداري، لهذا تحاول الدراسة التعرف على إمكانية الحل من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل يمكن للإبداع الإداري أن يحقق الميزة التنافسية في ظل توسيط التكنولوجيا بالجهاز؟

منهجية الدراسة: تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تفسير الوضع القائم قيد الدراسة، ثم تحليل بيانات الدراسة الميدانية إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار (26) للوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تساعد في إيجاد الحلول. كما استخدمت الدراسة الكتب والرسائل الجامعية كمصادر ثانوية، إضافة

للإستبانة والمقابلة الشخصية كمصادر أولية لجمع البيانات والمعلومات في مجال متغيرات الدراسة خلال الفترة من 2022/03/20م حتي 2022/03/24م.

أنموذج وفرضيات الدراسة:

أ- أنموذج الدراسة: تمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (1) يوضح أنموذج الدراسة

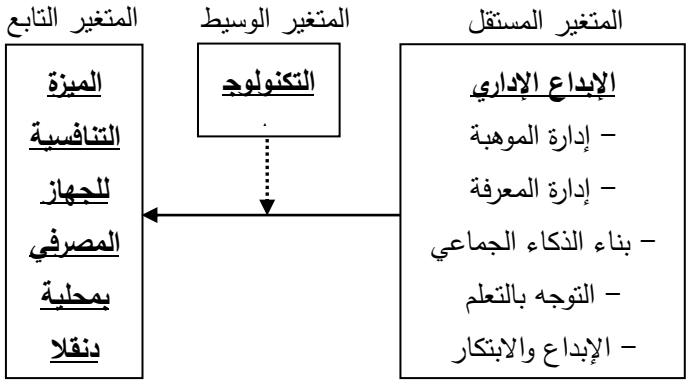

المصدر: من إعداد الباحث، 2022م، دنقلا

ب- فرضيات الدراسة: تمثلت في الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة دالة إحصائياً بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في الجهاز.
2. تتوسط التكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في الجهاز.
3. توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً تجاه متغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية للعاملين.

الدراسات السابقة:

أجرت (سعيد، 2019م) دراسة هدفت إلى التعرف على دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات

إستبانة الدراسة إحصائياً. وتوصلت إلى وجود علاقة بين إدارة المعرفة والميزة التنافسية. وأوصت بإيجاد قسم خاص بالبحث والتطوير يأخذ على عاتقه مسؤولية إدارة المعرفة. وأجرى (عبد الحميد، 2018م) دراسة هدفت إلى بيان أثر بيئة العمل والابتكار على الميزة التنافسية، إضافة للتعرف على الدور المُعدِّل للتكنولوجيا في تلك العلاقة. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات إستبانة الدراسة إحصائياً. وتوصلت إلى ارتفاع مستوى الابتكار المصرفي (إدارة الموهبة، إدارة المعرفة، بناء الذكاء الجماعي، التوجه بالتعلم، الإبداع والابتكار) والتكنولوجيا والميزة التنافسية، وجود أثر للابتكار المصرفي على تحقيق الميزة التنافسية، وتُعدِّل التكنولوجيا علاقة الابتكار المصرفي بالميزة التنافسية. وأوصت بضرورة الاهتمام بمحفزات الإبداع في الجهاز المصرفي. وأجرت (عبد العال، 2016م) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر التفاعل بين قدرات وجدارات تكنولوجيا المعلومات في تحسين الخفة التنظيمية. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات إستبانة الدراسة إحصائياً. وتوصلت إلى وجود تأثير للتفاعل بين قدرات تكنولوجيا المعلومات وجدارات تكنولوجيا المعلومات في تحسين الخفة التنظيمية. وأوصت شركات الاتصالات الأردنية بتقييم قدراتها وجداراتها التكنولوجية وبما يضمن تحقيق ميزات تنافسية لها. وأجريا (Meihami & Meihami, 2014) دراسة هدفت إلى بيان مساهمة إدارة المعرفة في كسب ميزة تنافسية. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات إستبانة الدراسة إحصائياً. وتوصلت إلى وجود علاقة مباشرة بين إدارة المعرفة واكتساب ميزة تنافسية. وأوصت بضرورة الاهتمام بتطبيقات إدارة المعرفة. وأجرت (طه، 2013م) دراسة أحد أهدافها معرفة أثر تبني نظم المعلومات الإدارية على الميزة التنافسية. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات إستبانة الدراسة إحصائياً. وتوصلت إلى وجود أثر لتبني نظم المعلومات الإدارية في

تحقيق الميزة التنافسية. وأوصت بأن توجّه القيادة الإدارية في البنوك التجارية أنظارها إلى أهمية تبني نظم المعلومات الإدارية بهدف تعزيزها كونها تساعد في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية. وأجرى (المشوط، 2011م) دراسة أحد أهدافها إلى التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات على الإبداع الإداري. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات إستبانة الدراسة إحصائياً. وتوصلت إلى ارتفاع مستوى الإبداع الإداري وتوسط مستوى استخدام التكنولوجيا، وتأثر التكنولوجيا المستخدمة على الإبداع الإداري. وأوصت باستقطاب كوادر بشرية مؤهلة ومدربة لتحسين الاستخدامات التكنولوجية. وأجرى (Lu & Ramamurthy, 2011) دراسة هدفت إلى فهم الارتباط بين قدرات تكنولوجيا المعلومات والخفة التنظيمية. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات إستبانة الدراسة إحصائياً. وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين قدرات تكنولوجيا المعلومات والخفة التنظيمية. وأوصت بضرورة الاهتمام بتعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات لتنعكس على خفة الحركة التنظيمية في المؤسسات العاملة في حقل تكنولوجيا المعلومات. وأجرى (Ross, 2003) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الإبداع في تحقيق الاستدامة والاستمرارية في الميزة التنافسية. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات إستبانة الدراسة إحصائياً. وتوصلت إلى وجود دور للإبداع في تحقيق الاستدامة والاستمرارية في الميزة التنافسية. أوصت بضرورة الاهتمام بالإبداع والمبدعين وتوفير البيئة المناسبة لهم للمساهمة في تحقيق الاستدامة والاستمرارية للميزة التنافسية.

تميزت هذه الدراسة بجمعها ثلاثة متغيرات في دراسة واحدة وتوضيح العلاقة الارتباطية والتأثيرية بينها، علاوة على اختبار دور المتغير الوسيط للعلاقة بين المتغيرين (المستقل والتابع).

أولاً: الإطار النظري

التعريف بمصطلحات الدراسة

بحسب ما ورد في (المحياوي، 2006م)، (حريم ومنصور، 2006م)، (جبوري، 2009م)، يمكن اعتماد تعريف (الميزة التنافسية، الإبداع الإداري، التكنولوجيا): إذ يعرف (المحياوي، 2006م: 376) الميزة التنافسية بأنها المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون. ويعرف (حريم ومنصور، 2006م: 569) الإبداع الإداري بأنه الإبداع الذي يستهدف التنظيم الداخلي للمنظمة ويتعلق بشكل مباشر بالهيكل التنظيمي والعملية الإدارية وبشكل غير مباشر بنشاطات المنظمة الأساسية التي توجه نحو تحسين علاقات العمل أو تطبيق أفكار أو استخدام تكنولوجيا جديدة لتحسين المهارات الإبداعية لدى العاملين. وتعرف (جبوري، 2009م: 140) تكنولوجيا المعلومات بأنها جميع الوسائل والأجهزة التي يستخدمها الأفراد في المنظمة من أجل الحصول على البيانات والمعلومات ومعالجتها لغرض حزنها والرجوع لها عند الحاجة.

العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في المصارف:

بحسب (عبد الحميد، 2018م: 213) أن الاهتمام بالحوافز التشجيعية للابتكار والإبداع يعتبر متطلباً أساسياً في المصرف. وبذلك فإن تحقيق الإبداع الإداري يتم عن طريق الاهتمام بممارسات إدارتي الموهبة والمعرفة، وبناء الذكاء الجماعي والتوجه بالتعلم، حيث أن تطبيق إدارتي المعرفة والموهبة يؤدي لوصول المصرف إلى حالة من الإبداع الإداري تميزه عن غيره من المصارف. كما أن بناء الذكاء الجماعي والتوجه بالتعلم وتهيئة بيئة محفزة، جميعها عوامل تؤثر في عملية ابتكار وإبداع العاملين وتساهم في تحقيق الميزة التنافسية. وأبان (Daft, 2004: 241) أن ما يساعد المصرف على تحقيق الميزة التنافسية هو استغلاله

للقدرات والجدارات الإستراتيجية التي يمتلكها وأهمها تميز موارده البشرية وتحقيق رضا العملاء. وقد بين (خليل، 2007م: 88) إن التميز هو حالة من الإبداع الإداري والتفوق التنظيمي وتحقيق مستويات غير عادية من الأداء وتنفيذ العمليات الإنتاجية والتسويقية والمالية في المصرف بما ينتج عنه نتائج وإنجازات تتفوق على ما يقدمه المنافسون ويرضى عنه العملاء وكافة أصحاب المصلحة. ويسعى المصرف إلى الاهتمام بحاجات العملاء ورغباتهم وتحويل هذه الحاجات إلى مجالات أو قابلية مستهدفة تسمى أبعاد تنافسية، وهي الأبعاد التي يختارها المصرف ويركز عليها عند تقديم خدماته وتلبية الطلبات في السوق ومن خلالها يحقق المصرف ميزة تنافسية، ومن هذه الأبعاد: السعر، الخدمات المصرفية الجديدة، تحسين الجودة، السرعة في تقديم الخدمة، المرونة، السمعة، الإبداع، التكنولوجيا.

الدور الوسيط للتكنولوجيا:

يعرفا (سليمان ونور الدائم، 2021م: 64) الدور الوسيط بأنه أحد العمليات التي تتم بين شيئين وذلك من أجل التوصل إلى إضافة ميزة مناسبة للعملية التجارية أو غير التجارية. ويلعب الدور الوسيط دوراً جوهرياً يتمثل في توفيره البيئة الملائمة في وصل أو تكملة ما قد ينقص في أحد طرفي الوساطة، ويعد الدور الوسيط أحد أبرز الأساليب الفعالة التي يعتمد عليها في الحصول على حلول مناسبة ترضي جميع الأطراف في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية. وبحسب (Eric & Michael, 1995: 270) في ظل المناخ الاقتصادي السائد حالياً نجد أن معظم منظمات الأعمال ومنها المصارف تسعى إلى الحفاظ على مركزها التنافسي ودعمه، ولقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً مكملاً للبنية الأساسية للمنظمة وتزداد أهميتها كسلاح تنافسي قوى إذ يجب على الإدارة العليا أن تدرك تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البيئة التنافسية وعلى إستراتيجية المنظمة خاصة وإنه لم تعد وظيفة هذه التكنولوجيا هي تخفيض التكاليف فقط بل يتعدى دورها إلى

مساعدة المنظمة على البقاء والنمو في البيئة التنافسية المحلية والعالمية. ويظهر الدور الوسيط لاستخدام التكنولوجيا في تغيير توازن القوى لصالح المنظمة، وفي أن التكنولوجيا يمكن أن تمثل قيداً لدخول منافسين جدد للسوق من خلال اقتصاديات الحجم وزيادة كلفة التحويل من صناعة لأخرى وقيود الوصول إلى أسواق رئيسية أو قنوات التوزيع. ونجد أن الطريقة المثلي لاستخدام أنظمة المعلومات الإستراتيجية لدعم الميزة التنافسية بالاستناد على المعلومات التي يقدمها في مجالات: تقديم أفضل المنتجات والخدمات إلى العملاء، تقديم منتج أو خدمة بأقل التكاليف إلى العملاء، توفير خدمة إيصال المنتجات إلى العملاء بأسرع وقت، تقديم قيمة عالية مقابل الأموال التي يدفعها العملاء لشراء المنتجات، وتقليل القدرة اللازمة لتطوير المنتج أو الخدمة، وامتلاك تكنولوجيا رائدة في مجال عمل المنظمة. وتضيف (عبد العال، 2016م: 16) يُعد العامل التكنولوجي من أهم الموارد الداخلية القادرة علي إنشاء الميزة التنافسية بحيث يستمد أهميته من مدى تأثيره على الميزة التنافسية، وعلى المصرف اختيار التكنولوجيا المناسبة له والتي تجعله في موضع أسبقية على منافسيه، واستغلال الفرص المتاحة في السوق حيث أن استغلال الفرص يعكس قدرة المصرف على استغلال الفرص السوقية الملائمة مع قدراته وإمكاناته، وإلغاء الأثر السلبي لتهديدات المنافسين والذي يشير إلى قدرة المصرف على مجابهة المنافسين والتصدي لمبادراتهم واستراتجياتهم على المدى البعيد.

واقع متغيرات الدراسة في الجهاز:

بحسب (عثمان، 2022م) يتطلب تحقيق الميزة التنافسية أن يقوم الجهاز وباستمرار بتحليل ودراسة العوامل المؤثرة على إبداع العاملين، وإن الإبداع والإداري في عالم المصارف غدا حالة ملحة تسعى إلى بلوغها العديد من المصارف، لا سيما في بيئة تتصف بالتنافس من أجل النمو والبقاء وما يرافقها من ضغوط وتهديدات، ولا بد للجهاز من الاستجابة والتكيف

والتجديد والإبداع في الخدمات التي يقدمها لعملائه لكي تنمو وتبقي أفرعه بمحلية دنقلا، وعليه فإن النمو والبقاء مرتبطان بمدى تجاوب الأفرع مع تحليل بيئتها التكنولوجية. وبالتالي فإن استخدام التكنولوجيا لابد أن يكون بمستوى يوازي التحدي القائم، ولابد من تكثيف الجهود الترويجية، وخلق مزيج تسويقي منافس للمنتجات المصرفية، والقيام بأنشطة تساهم في جعل أفرع المصارف بأفضل ما يمكن من أجل إرضاء العملاء وتحقيق الميزة التنافسية.

ثانياً: الدراسة الميدانية:

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة الدراسة: ومن أجل اختبار الفرضيات ميدانياً في بيئة عمل سودانية عمد الباحث إلى اختيار الجهاز المصرفي بمحلية دنقلا والمكون من (13) فرع، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الجهاز والبالغ عددهم (296). ولقد قام الباحث باختيار عينة الدراسة الميدانية بطريقة قصدية تمثل أربعة فئات من العاملين (مديري الفروع ونوابهم ورؤساء الأقسام والموظفين)، حيث بلغ عددهم (152)، وعليه تم توزيع (152) استمارة استرد منها (150) استمارة، وبعد الفحص لم تستبعد أي استمارة.

أداة الدراسة: بعد تناول أدبيات متغيرات الدراسة الثلاثة، تم تطوير إستبانة لغايات الدراسة، حيث تكونت من جزأين، تناول الجزء الأول البيانات الشخصية للمبحوثين، أما الجزء الثاني فتناول البيانات الموضوعية، حيث اشتملت على (44) عبارة توزعت على ثلاثة محاور. تناول المحور الأول الإبداع الإداري؛ تلاه محور التكنولوجيا؛ وتلاه محور الميزة التنافسية.

الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات: تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً، من خلال عدد من الأساليب الإحصائية، منها معامل كرونباخ ألفا، اختبار Skewness، التكرارات والنسب المئوية،

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، اختبار T لعينة واحدة، اختبار One Way ANOVAs، معامل الارتباط، نموذج الانحدار.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: لاختبار مدى الثبات الداخلي والصدق الذاتي لفقرات الإستبانة، تم تقويم تماسك الإستبانة بحساب قيمة (α) ألفا لحساب معامل الثبات الداخلي والجزر التربيعي لقيمة (α) لحساب معامل الصدق الذاتي وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha) لكن من الناحية التطبيقية يعد ($\alpha \geq 0.60$) معقولاً في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية، والجدول التالي يوضح معامل الثبات والصدق لمحاور الاستبيان (كرونباخ ألفا) لعينة الدراسة الميدانية.

جدول (1) معامل الثبات الداخلي والصدق الذاتي لمحاور الاستبيان (كرونباخ ألفا) لعينة الدراسة الميدانية

المتغير	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات الداخلي	معامل الصدق الذاتي
المستقل	الإبداع الإداري	30	0.958	0.979
الوسيط	التكنولوجيا	6	0.874	0.935
التابع	الميزة التنافسية	8	0.911	0.954
الإستبانة ككل		44	0.968	0.984

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م، دنقلا

اتضح أن معاملات الثبات الداخلي والصدق الذاتي تدل على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات وصدق عاليين على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة، وبلغ معامل الثبات الداخلي الكلي للاستبانة (0.968) ومعامل الصدق الذاتي الكلي (0.984) ويقع في المدى بين الصفر والواحد الصحيح وهو ما يشير إلى إمكانية صدق النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الإستبانة نتيجة تطبيقها في الجهاز المصرفي بمحلية دنقلا.

الصدق الظاهري: وتحقق الباحث منه بعرض القائمة في صورتها الأولية على عدد ثلاثة من المحكمين المختصين بإدارة الأعمال والمحاسبة ومجال العمل المصرفي وحرص على أن يُنجز ملء الإستبانة بحضوره لتوضيح أية فقرة قد يتطلب الأمر توضيحها، مما زاد الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها، للتأكد من مدى صلاحيتها لغرض الدراسة، والتأكد من شمولية المعلومات التي تغطي أهداف الدراسة وموضوعها، وقد وردت بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار، ومن ثم تم إجراء التعديلات المناسبة.

الصدق البنائي: فبعد أن تأكد الباحث من الصدق الظاهري، قام بتطبيقها على عينة من المجتمع المزمع إجراء الدراسة عليه بعدد (15) مفردة. واستهدفت هذه الخطوة التعرف على درجة التجانس الداخلي بين عبارات قائمة الإستبانة، باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الإستبانة، وذلك لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات، وقد تم استخدام اختبار (Skewness) وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزع البيانات طبيعياً وكما بالجدول التالي.

جدول (2) اختبار (Skewness) لاختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الإستبانة للعينة التجريبية

المتغير	المحور	عدد العبارات	Skewness	Error	القرار الإحصائي
المستقل الثاني	الإبداع الإداري	30	−0.115	+0.198	
الوسيط	التكنولوجيا	6	−0.482	+0.198	
التابع	الميزة التنافسية	8	−0.342	+0.198	
	الإستبانة ككل	44	−0.006	+0.198	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م، دنقلا

اتضح من الجدول (2) أن معامل الالتواء محصور في المدى (3±) وقيمة الخطأ المعياري له (0.198+) أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وأن محاور الإستبانة الثلاثة تتبع التوزيع الطبيعي. وأن معامل الالتواء محصور في المدى (3±) وهو المستوي المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة. وهذا يدل على الارتباط الجيد بين متغيرات الدراسة، والذي يؤكد أن هذه المتغيرات لها القدرة على تفسير التأثير فيما بينها في الجهاز المصرفي بمحلية دنقلا.

التحليل واختبار الفرضيات:

تحليل البيانات الشخصية والموضوعية لأداة الدراسة الميدانية (الإستبانة)

تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين

فقد تبين أن 40% تتراوح أعمارهم ما بين (30 – 40 سنة)، وأن 27.3% تتراوح أعمارهم ما بين الفئتين (20 – 30 سنة) و(40 – 50 سنة) على التوالي، وأن 5.4% تزيد أعمارهم عن 50 سنة. وهذا يدل علي توزيع المبحوثين علي جميع الفئات العمرية. وأن 64.7% مؤهلهم العلمي جامعي، وأن 21.3% مؤهلهم العلمي فوق الجامعي، وأن 14% ثانويين، وهذا يدل علي الكفاءة العلمية للمبحوثين. وأن 36.7% تخصصهم محاسبة، وأن 25.2% تخصصهم اقتصاد، وأن 20.7% تخصصهم آخر، وأن 14.7% تخصصهم إدارة الأعمال، وأن 2.7% تخصصهم علوم حاسوب، وتمكن هذه التخصصات من إدراك واجبات المصارف نحو عملائها. وأن 31.3% تتراوح خبرتهم بين (5 – 10 سنوات)، وأن 30.7% تقل خبرتهم عن 5 سنوات، وأن 20.7% تزيد خبرتهم عن 15 سنة، وأن 17.3% تتراوح خبرتهم بين (10 – 15 سنة)، وهذا يظهر توزيع المبحوثين علي مستويات الخبرة بشكل جيد. وأن 54% تلقوا تدريباً داخلياً، وأن 37.3% تلقوا تدريباً داخلياً وخارجياً، وأن 6% لم يتلقوا أي تدريب، وأن 2.7% تلقوا تدريباً خارجياً. وهذا يدل على التركيز على التدريب الداخلي في أفرع مصارف الدراسة بمحلية دنقلا. ولدى تفحص الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة يمكن الاستنتاج

بأن تلك النتائج في مجملها توفر مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية المبحوثين للإجابة علي الأسئلة المطروحة في الإستبانة ومن ثم يمكن الاعتماد على إجاباتهم كأساس لاستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة الميدانية.

التكرارات والنسب المئوية لمحاور الدراسة

المحور الأول: الإبداع الإداري

إدارة الموهبة: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 106 مفردة ونسبة 70.7% يقرون بأن مصرفهم يستقطب الأفراد الموهوبين بسهولة.
2. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 109 مفردة ونسبة 72.7% يقرون بقدرة مصرفهم على توفير الأمن اللازم للعاملين الموهوبين.
3. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 111 مفردة ونسبة 74% يقرون بامتياز خطط تطوير الأفراد باستمرارية وديمومة التجديد اعتماداً على التغيرات في المعلومات الخاصة بالعمل والعاملين الموهوبين.
4. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 108 مفردة ونسبة 72% يقرون بتشجيع إدارة مصرفهم لروح الإبداع لدى العاملين الموهوبين في المصرف.
5. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 112 مفردة ونسبة 74.7% يقرون بأن إدارة مصرفهم تعد الحوافز المادية والمعنوية من المتطلبات الأساسية للاحتفاظ بالموهوبين وتشجيعهم ولانجاز المهمات بفاعلية.

6. أن أكثر من نصف العينة بعدد 97 مفردة ونسبة 64.7% يرون أن إدارة الموهبة جيدة بمصرفهم.

إدارة المعرفة: حيث تبين:

7. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 102 مفردة ونسبة 68% يقرون بتشجيع القيادة العليا للعاملين بالمصرف على توليد الأفكار الخلاقة والمبدعة.
8. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 115 مفردة ونسبة 76.7% يؤكدون أن للمصرف نظام إداري مرن يسهل تشارك المعرفة بين العاملين.
9. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 120 مفردة ونسبة 80% يؤكدون أن للمصرف بنية تكنولوجية فعّالة لتخزين المعرفة.
10. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 111 مفردة ونسبة 74% يقرون باعتماد إدارة مصرفهم على أسلوب فريق العمل لتحقيق توزيع المعرفة.
11. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 113 مفردة ونسبة 75.3% يؤكدون أن امتلاك المصرف لكفاءات معرفية عالية يعطيه قدرة أكبر على الاستجابة السريعة للفرص والتهديدات البيئية.
12. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 117 مفردة ونسبة 78% يؤكدون أن إدارة المعرفة جيدة بمصرفهم.

بناء الذكاء الجماعي: حيث تبين:

13. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 119 مفردة ونسبة 79.3% يؤكدون أن إدارة مصرفهم تعمل على بناء فريق عمل متميز.
14. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 112 مفردة ونسبة 74.7% يقرون باهتمام إدارة مصرفهم بتحسين طريقة تفكير العاملين.

15. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 118 مفردة ونسبة 78.7% يؤكدون أن إدارة مصرفهم تتبنى نماذج إدارية تساعد في سرعة الاستجابة للمواقف المختلفة.
16. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 120 مفردة ونسبة 80% يؤكدون أن فريق عمل مصرفهم فريق جاد يتحمل مسئولياته وأدواره بفاعلية.
17. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 114 مفردة ونسبة 76% يؤكدون أن إدارة مصرفهم تستقطب المتميزين للعمل ضمن فريق عملها.
18. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 109 مفردة ونسبة 72.7% يقرون بأن بناء الذكاء الجماعي يتم بصورة جيدة بمصرفهم.

التوجه بالتعلم: حيث تبين:

19. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 115 مفردة ونسبة 76.7% يؤكدون أن التعلم يُشكل في مصرفهم قيمة أساسية وعنصر أساس للتحسين.
20. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 122 مفردة ونسبة 81.3% يؤكدون أن إدارة مصرفهم تهتم بتحسين طريقة تعلم العاملين.
21. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 118 مفردة ونسبة 78.7% يؤكدون أن مصرفهم يُنظر للتعلم كعنصر أساسي لضمان البقاء والنمو.
22. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 127 مفردة ونسبة 84.7% يؤكدون أن العاملين في مصرفهم يُدركون أن الطريق للنجاح يتطلب العمل الدءوب.
23. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 119 مفردة ونسبة 79.3% يؤكدون أن قدرة مصرفهم على التعلم هو مفتاح ميزته التنافسية.
24. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 115 مفردة ونسبة 76.7% يؤكدون أن هناك توجه بالتعلم بصورة جيدة بمصرفهم.

الابتكار: حيث تبين:

25. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 112 مفردة ونسبة 74.7% يقرون بتأكيد إدارة مصرفهم على ابتكار وسائل جديدة لمواجهة الطلب غير المؤكد على الخدمات المصرفية.
26. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 120 مفردة ونسبة 80% يؤكدون أن مصرفهم يملك ابتكارات في تكنولوجيا المعلومات مثل (ATM، MOBILE BANK) من أجل أن يتلقى العميل الخدمة أينما وُجد (في المنزل، مكان العمل، أماكن التسوق).
27. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 140 مفردة ونسبة 90% يؤكدون أن الابتكار يُحسِّن من جودة الخدمات المصرفية عن طريق تقليل الأخطاء أثناء العمل باستخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات مصرفهم.
28. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 122 مفردة ونسبة 81.3% يؤكدون أن للمصرف السرعة والقدرة في تطوير خدماته المصرفية من الفكرة وحتى الخدمة النهائية.
29. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 116 مفردة ونسبة 77.3% يؤكدون أن مصرفهم يستخدم أساليب مبتكرة حديثة في تقديم منتجاته وخدماته المصرفية.
30. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 111 مفردة ونسبة 74% يقرون بأن عمليات الابتكار تتم بصورة جيدة بمصرفهم.

المحور الثاني: التكنولوجيا: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 138 مفردة ونسبة 92% يؤكدون أن إحدى مزايا استخدام التكنولوجيا في مصرفهم التغير في نوعية المهارات اللازمة للعاملين.
2. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 121 مفردة ونسبة 80.7% يؤكدون أن البنية التحتية التكنولوجية التي يستخدمها مصرفهم حديثة وتدعم الإبداع.

3. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 127 مفردة ونسبة 84.7% يؤكدون أن استخدام التكنولوجيا في المصرف يُحقق درجة عالية من التكامل والترابط بين الأنشطة المختلفة في عمليات المصرف.
4. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 124 مفردة ونسبة 82.7% يؤكدون أن استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى توفير مجموعة من الإجراءات الرقابية على الأعمال لضمان انجازها بالشكل الصحيح.
5. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 120 مفردة ونسبة 80% يؤكدون أن استخدام التكنولوجيا في عملية SWOT يُحقق وفرة في الوقت.
6. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 120 مفردة ونسبة 80% يؤكدون أن التكنولوجيا المستخدمة بالمصرف جيدة.

المحور الثالث: الميزة التنافسية: حيث تبين أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة:

1. بعدد 123 مفردة ونسبة 82% يؤكدون التميز والتفرد في تقديم الخدمات المصرفية عن المنافسين.
2. بعدد 132 مفردة ونسبة 88% يؤكدون سعى مصرفهم إلى جذب الودائع المصرفية.
3. بعدد 128 مفردة ونسبة 85.3% يؤكدون سرعة الاستجابة لاحتياجات العملاء.
4. بعدد 119 مفردة ونسبة 79.3% يؤكدون نمو الحصة السوقية لمصرفهم.
5. بعدد 121 مفردة ونسبة 80.7% يؤكدون ارتفاع معدلات الأرباح في مصرفهم.
6. بعدد 119 مفردة ونسبة 79.3% يؤكدون ارتفاع متوسط معدلات إنتاجية العاملين في مصرفهم.
7. بعدد 119 مفردة ونسبة 79.3% يؤكدون التركيز على تقديم خدمات ذات تكلفة أقل من المنافسين.

8. بعدد 122 مفردة ونسبة 81.3% يؤكدون تمتع مصرفهم بميزة تنافسية.

المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمتغيرات الدراسة: الجدولان التاليان يوضحان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية لمتغيرات الدراسة:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية لمتغيرات الدراسة

المتغير	البيان	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	دلالة T الإحصائية	مستوى الأهمية	الترتيب
المستقل	إدارة الموهبة	الأول	3.90	0.640	17.248	0.000	مرتفع	5
	إدارة المعرفة		3.99	0.678	17.819	0.000	مرتفع	3
	بناء الذكاء الجماعي		3.99	0.647	18.769	0.000	مرتفع	3
	التوجه بالتعلم		4.02	0.674	18.481	0.000	مرتفع	2
	الابتكار		4.08	0.589	22.398	0.000	مرتفع	1
	الإبداع الإداري		3.99	0.558	21.838	0.000	مرتفع	3
الوسيط	التكنولوجيا	الثاني	4.13	0.606	22.904	0.000	مرتفع	1
التابع	الميزة التنافسية	الثالث	4.11	0.642	21.100	0.000	مرتفع	2

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م، دنقلا

أظهر الجدول (3) المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة، وكان أعلاها لمتغير التكنولوجيا، يليه متغير الميزة التنافسية، وأدناها لمتغير الإبداع الإداري. واتسقت مع (عبد الحميد، 2018م) واختلفت مع (المشوط، 2011م). ولأبعاد الإبداع الإداري، وكان أعلاها للابتكار،

يليه التوجه بالتعلم، يليه بناء الذكاء الجماعي وإدارة المعرفة، وأدناها لإدارة الموهبة. واتفقت مع (عبد الحميد، 2018م).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة دالة إحصائياً بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في الجهاز: لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد، وكما يلي:

جدول (4) نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في الجهاز

المتغير المستقل الفرعي	B	(T)	Sig* (T)	(R)	(R^2)	(F)	Sig* (F)
الثابت	0.733	2.683	0.008	0.741	0.549	35.090	0.000
إدارة الموهبة	– 0.033	– 0.383	0.702				
إدارة المعرفة	0.247	2.612	0.010				
بناء الذكاء الجماعي	0.064	0.591	0.555				
التوجه بالتعلم	0.255	2.738	0.007				
الابتكار	0.303	3.488	0.001				
$Y = 0.733 - 0.033\ x_1 + 0.247\ x_2 + 0.064\ x_3 + 0.255\ x_4 + 0.303\ x_5$							

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م، دنقلا

اتضح من الجدول (4) أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة الإحصائية بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في الجهاز، حيث بلغت قيمة (F) (35.090) بمستوى

معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع (الميزة التنافسية)؛ ويتضح أيضاً أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.549) وهذا يعني أن الإبداع الإداري يفسر ما مقداره (54.9%) من التباين الحاصل على الميزة التنافسية في الجهاز وهي قوة تفسيرية متوسطة، وأن نسبة (45.1%) تعود إلى متغيرات أخرى لم تكن موضع الدراسة من بينها المتغير العشوائي، كما يتضح أيضاً أن أبعاد (إدارة المعرفة، التوجه بالتعلم، والابتكار) تؤثر على الميزة التنافسية بمستويات معنوية أقل من (0.005)، مما يقتضي قبول الفرضية الأولى والتي نصت على: توجد علاقة دالة إحصائياً بين الإبداع الإداري (إدارة المعرفة، التوجه بالتعلم، والابتكار) والميزة التنافسية في الجهاز. واتفقت مع (سعيد، 2019م) و(عبد الحميد، 2018م) و(Meihami & Meihami, 2014) و(Ross, 2003). ويعود ذلك إلى أن تطبيق إدارة المعرفة والتوجه بالتعلم والاهتمام بالابتكار يعتبر من الوسائل الفاعلة لتحقيق الميزة التنافسية.

الفرضية الثانية: تتوسط التكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في الجهاز: باستخدام اختبار تحليل المسار (Path Analysis) تم التحقق من وجود الأثر المباشر وغير المباشر للإبداع الإداري على تحقيق الميزة التنافسية بوجود التكنولوجيا كمتغير وسيط حيث تمثل المسار الأول في (الإبداع الإداري – التكنولوجيا) بينما تمثل المسار الثاني في (التكنولوجيا – الميزة التنافسية) حيث تم استخدام تحليل الانحدار البسيط بين المتغير المستقل (الإبداع الإداري) والمتغير الوسيط (التكنولوجيا) والمتغير التابع (الميزة التنافسية) كما يلي:

جدول (5) نتائج تحليل المسار لبيان توسط التكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في الجهاز

المسار	(R)	(R^2)	(F)	Sig*	Direct Effect	Indirect Effect	(T)	Sig*

الأول	0.660	0.436	114.2	0.000	0.717	0.484*	10.69	0.000
الثاني	0.637	0.406	101.1	0.000	0.675		10.05	0.000
* التأثير غير المباشر عبارة عن حاصل ضرب معاملات قيم التأثير المباشر بين المتغيرات								

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م، دنقلا.

أوضح الجدول (5) نتائج تحليل المسار لتوسط التكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية في الجهاز حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي توسط التكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية، إذ بلغ التأثير المباشر للإبداع الإداري في التكنولوجيا (0.717)، وهو ما يشير إلى أن الإبداع الإداري يؤثر على استخدام التكنولوجيا، وبالتالي فإن زيادة اهتمام الجهاز بالإبداع الإداري وممارسة أبعاده بفاعلية من شأنه توليد تأثير إيجابي في توظيف التكنولوجيا لصالح العمل المصرفي، وبذات السياق بلغ التأثير المباشر للتكنولوجيا على الميزة التنافسية (0.675)، وهو ما يشير إلى أن استخدام التكنولوجيا يؤثر على الميزة التنافسية، وبالتالي فإن زيادة الاهتمام بالتكنولوجيا من شأنه توليد تأثير إيجابي على تحقيق الميزة التنافسية في الجهاز. وقد بلغ التأثير غير المباشر لتوسط التكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية (48.4%)، وهو ما يؤكد الدور الوسيط الذي تلعبه التكنولوجيا في تعزيز تأثير الإبداع الإداري على تحقيق الميزة التنافسية في الجهاز. وهي نتيجة عملية تساهم بتحقيق جزء من أهداف الدراسة. مما يقتضي قبول الفرضية الثالثة، وجاءت متسقة جزئياً مع نتيجتي (المشوط، 2011م) و(Lu & Ramamurthy, 2011). ويعود ذلك إلى أن زيادة الاهتمام بالإبداع الإداري في ظل توسط التكنولوجيا من شأنه توليد تأثير إيجابي على تحقيق الميزة التنافسية.

الفرضية الثالثة: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً تجاه الإبداع الإداري، التكنولوجيا، والميزة التنافسية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للعاملين بالجهاز:

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار(One Way ANOVA)، وكما يلي:

جدول (6) نتائج تحليل اختبار (One Way ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق وفقاً للمتغيرات الحكمية

المتغير الحكمي	الإبداع الإداري		التكنولوجيا		الميزة التنافسية	
	F	Sig.	F	Sig.	F	Sig.
العمر	1.329	0.267	0.555	0.645	1.854	0.140
المؤهل العلمي	0.195	0.823	1.665	0.193	0.173	0.841
التخصص العلمي	0.238	0.916	2.054	0.090	1.124	0.347
الخبرة العملية	1.337	0.265	1.172	0.323	0.641	0.590
الدورات التدريبية	2.865	0.039	0.102	0.959	0.950	0.418

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م، دنقلا

اتضح من الجدول (6) وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً؛ للدورات التدريبية تجاه الإبداع الإداري. ولمعرفة مواقع الفروق تم تطبيق اختبار (LSD) كما بالجدول التالي:

جدول (7) نتائج اختبار (LSD) لمواقع الفروق تبعاً لمتغير الدورات التدريبية تجاه الإبداع الإداري

نوع الدورات التدريبية	التكرار	المتوسط الحسابي	داخلية	لا توجد
داخلية	81	4.41	-	0.512(*)
لا توجد	9	3.90	-0.512(*)	-

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م، دنقلا

اتضح من الجدول (7) أن مواقع الفروق تجاه الإبداع الإداري بين الدورات التدريبية (الداخلية ولا توجد) وكانت الفروق لصالح الدورات التدريبية الداخلية استناداً على نتيجة المتوسط

الحسابي الأعلى. ولعل تفسير هذه النتيجة يبين أن العاملين الذين تلقوا تدريباً داخلياً لديهم معرفة أفضل بالإبداع الإداري وأبعاده مقارنة بمن لم يتدربوا وانعكس ذلك على مستوى أدائهم.

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي واقع الدور الوسيط للتكنولوجيا في العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية من وجهة نظر (العاملين) في الجهاز المصرفي بمحلية دنقلا. وتوصلت إلى النتائج والتوصيات والمقترحات التالية:

النتائج:

1. أبان تحليل متغير الإبداع الإداري في الجهاز أنه كان مرتفعاً (3.99)، وما أكد ذلك؛ المستوى المرتفع لجميع أبعاده (إدارة الموهبة، إدارة المعرفة، بناء الذكاء الجماعي، التوجه بالتعلم، والابتكار).
2. أن مستوى أهمية التكنولوجيا في الجهاز مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.13)، وهذا يؤكد بأن استخدام التكنولوجيا يُحقق درجة عالية من التكامل والترابط بين الأنشطة المختلفة في عمليات المصرف.
3. اتضح أن مقدار الميزة التنافسية المتحققة في الجهاز نتيجة الإبداع الإداري وتوسيط التكنولوجيا هي (4.11). وهذا يدل على أهمية المتغيرات المبحوثة.
4. يوجد أثر دال إحصائياً للإبداع الإداري على الميزة التنافسية، بمعامل ارتباط متعدد (0.741)، فكلما زاد الاهتمام بتوظيف وتطبيق أبعاد الإبداع الإداري انعكس إيجاباً على الميزة التنافسية.
5. اتضح أن إدارة المعرفة والتوجه بالتعلم والابتكار هي الأبعاد ذات الدلالة الإحصائية في التأثير على الميزة التنافسية ضمن نموذج الانحدار المتعدد، مما يستدعي معالجة الخلل في البُعدين الآخرين.

6. تتوسط التكنولوجيا العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية بتأثير غير مباشر (0.484).
7. إن زيادة الاهتمام بالإبداع الإداري في ظل توظيف التكنولوجيا من شأنه توليد تأثير إيجابي في زيادة قدرة الجهاز المصرفي على تحقيق الميزة التنافسية.
8. اتضح وجود فروق معنوية تبعاً للدورات التدريبية تجاه الإبداع الإداري ولصالح الدورات الداخلية.

التوصيات:

1. أن تهتم القيادة العليا بالجهاز المصرفي بتطبيق المداخل السلوكية المعاصرة وممارسات إدارة الموارد البشرية الحديثة وذلك لتوفير بيئة إبداعية تحافظ على المبدعين وتعمل على تحقيق المزايا التنافسية.
2. ضرورة تركيز الجهاز المصرفي على أبعاد الإبداع الإداري (إدارة الموهبة، إدارة المعرفة، بناء الذكاء الجماعي، التوجه بالتعلم، والابتكار) من أجل تعزيز النمو والنجاح وتحقيق المزايا التنافسية.
3. أن تحرص إدارة تقنية المعلومات بالمصارف على استخدام أساليب حديثة في تقديم الخدمات بالاستفادة من مزايا الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بالخدمات المصرفية وإدارة علاقات العملاء.
4. أن تهتم إدارة تقنية المعلومات بالبنية التحتية التكنولوجية، وجودة المعلومات والبيانات المستخرجة من خلال التطوير والتحسين المستمر لنظم المعلومات والاتصالات المعتمدة في المصارف.
5. أن تولي القيادة العليا بالجهاز المزايا التنافسية المتحققة مزيداً من الاهتمام من خلال تهيئة بيئة محفزة للإبداع، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية الحديثة.

6. ضرورة انفتاح الجهاز على التجارب العالمية في مجال إدارة التميز والإبداع وممارسات إدارة الموارد البشرية الحديثة في الدول المتقدمة عموماً والعربية خصوصاً للاستفادة من تطبيقاتها. لذلك فعلى إدارات التدريب بالجهاز المصرفي إعداد برامج تدريبية وفقاً لأُطر إستراتيجية الجهاز المصرفي ووفقاً لمتطلبات إدارة التميز والإبداع وممارسات إدارة الموارد البشرية الحديثة.

المقترحات:

1. ضرورة إنشاء وحدات تنظيمية بالجهاز المصرفي في محلية دنقلا تُعني بالإبداع والابتكار والبحث والتطوير وترعاه ضمن هيكل تنظيمي يشجع الانتماء والولاء التنظيمي.
2. اعتماد إدارات الجهاز على النتائج التي تم التوصل إليها كعامل أساسي في تعميق الوعي بأهمية الإبداع الإداري وتوظيف التكنولوجيا لما لهما من أهمية في تحقيق الميزة التنافسية.
3. استمرارية البحث الإداري ببيئة القطاع المصرفي نحو إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية، بهدف سد الفجوة المعرفية بين الجانب العلمي وواقع الإبداع الإداري الحالي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

1. المحياوي، قاسم نايف علوان، 2006م، إدارة الجودة في الخدمات، دار الشروق، عمان، الأردن.
2. خليل، نبيل مرسي، 2007م، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

الرسائل الجامعية:

3. المشوط، محمد سعد فهد،2011م، أثر بيئة العمل على الإبداع الإداري، دراسة تطبيقية على أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
4. سعيد، سارة عبد الرحمن، 2019م، دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات المصرفية بمدينة دنقلا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، السودان.
5. طه، سلمى عمر الخليفة، 2013م، أثر تفاعل مكونات نظم المعلومات الإدارية مع خصائص القيادة العليا في الأداء الإداري، دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
6. عبد الحميد، محمود عبد المعطي هاشم، 2018م، أثر بيئة العمل والابتكار على الميزة التنافسية بالمصارف العاملة بالولاية الشمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دنقلا، السودان.
7. عبد العال، دينا محمد عبد العال،2016م، أثر التفاعل بين قدرات وجدارات تكنولوجيا المعلومات في تحسين الخفة التنظيمية في شركات الاتصالات الخلوية بالأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الدوريات والبحوث:

8. حريم، حسين، ومنصور، ياسر، 2006م، إدراك العاملين لخصائص البيئة التنظيمية الداخلية ومدى تشجيعها للإبداع التنظيمي، دراسة ميدانية على قطاع الصناعات الدوائية في الأردن، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث والدراسات، المجلد (1)، ص 80-104.
9. جبوري، ندى إسماعيل، 2009م، أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المنظمي: دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (22)، ص 135-166.
10. سليمان، عبد العزيز عبد الرحيم، ونور الدائم، موسى الهزيل، 2021م، الدور الوسيط لإدارة الجودة الشاملة في النقل البري، دراسة حالة شركة (WST)، مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي، السودان، العدد (21)، ص 58-75.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

11. Daft, Richard L., 2004, Organization Theory & Design, South-Western Collage Publishing Ohio. U.S.A.
12. Eric, K.Clemons & Michael, C.Row, 1995, Sustaining IT Advantage, The Role of Structural Differences Quarterly, Vol. (15), N.(3), pp. 268-283.
13. Lu, Ying & Ramamurthy, K., 2011, Understanding the Link Between Information Technology Capability and Organizational Agility: An Empirical Examination, MIS Quarterly, Vol. (35), No. (4), pp. 4-18.
14. Meihami, B. and Meihami, H., 2014, Knowledge Management A Way to Gain A Competitive Advantage in Firms (Evidence of Manufacturing Companies), International Letters of Social and Humanistic Sciences, Issue 3.
15. Ross, Huffman Tamy, 2003, When is Entrepreneurship Good? The Effects of Information Asymmetry and Produce/ Consumer Interface on Innovation Industries, Unpublished Doctor of Philosophy Thesis, University of Kentucky, United States of America.

ثالثاً: المقابلات الشخصية:

16. عثمان، محمد حسن هجو، موظف مصرفي شامل بفرع بنك النيلين بمدينة دنقلا، مقابلة شخصية بعنوان أهمية تهيئة بيئة العمل في الجهاز المصرفي بمحلية دنقلا، بتاريخ 2022/03/22م.